لغـز القيمــة

(محاولة لفهم مفارقة الماس والماء)



باور أحمـد

لغـــز القيمـــة

(محاولة لفهم مفارقة الماس والماء)

باور أحمـد

اسم الكتاب: لغز القيمة (محاولة لفهم مفارقة الماس والماء)

اسم المؤلف: باور أحمد

الناشر: مكتبة كازي– دهوك/ العراق

الطبعة الأولى: ٢٠٢١م

الترقيم الدولي: ISBN: 978-9922-20-821-3

تمهيد

أكد رجلُ أعمالٍ في الغرب مرة أن العقول رخيصة، ولكي يشرح هذا قال أن أي إنسان يستطيع أن يستأجر أستاذاً جامعياً بخمسة آلاف دولار سنوياً [(١)]، ومن الواضح أن الأستاذ مضطر إلى أن يؤكد دفاعاً عن نفسه، بأن غلو الثمن ليس الوسيلة الوحيدة لأن يكون المرء أو

(١) بيرى، رالف بارتن، ٢٠١١م: **آفاق القيمة: دراسة نقدية للحضارة الإنسانية**، ترجمة: عبد المحسن عاطف سلام وآخرون، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ص٣٣٥.

الشيء قيّماً، وقد يدفع إلى الرد بقوله أن الأشياء المتاحة الميسورة لكل إنسان مثل الحق أو الجمال أو رحمة الله هي أغلى الأشياء، أو أن خير الأشياء لا تقدر بثمن، وقد يرد بقوله أيضاً أن الرجل الذي يقدّر قيمة الأشياء بالدولارات رجل أفسدته عادات وظيفية، وأياً ما يكون الأمر فيبدو واضحاً أن ما هو رخيص قد تكون له وجوه معوضة، وإن إرتفاع الثمن إذا إعتبر قيمة ذات مفهوم، فهي قيمة ذات معنى خاص محدد يحدده المحتوى الإقتصادي.

إن المبدأ التفسيري الأساسي الذي يقوم عليه أي من مذاهب علم الإقتصاد هو دائماً نظرية في القيمة، فالنظرية الإقتصادية تتعلق بحقائق يجري التعبير عنها على ضوء القيمة، والقيمة ليست المحرك الأصلي للكون الإقتصادي كما يقول شومبيتر، ولكنها أيضاً الشكل الذي يمكن به مقارنة ظواهر هذا الكون وقياسها،

وتتوقف فكرة المنظّر عن العالم الإقتصادي على فكرته عن ظاهرة القيمة، وهنا كان إرساء أساس ثابت أمراً جوهرياً [(١)].

والقيمة من التعبيرات الميتافيزيقية في علم الإقتصاد التي يصعب تعريفها [(*)]، ولكنها في الوقت نفسه ليست تعبيراً أجوف لا معنى له، حيث إختلفت في تفسيرها وفهمها الكثير من المفكرين عبر الحضارات الإنسانية، ففي اللغة مثلاً نرى أن القيمة أصلهُ الواو كما بيّن ذلك ابن منظور، لأنه يقوم مقام الشيء، وهو ثمن الشيء بالتقويم، لذلك تقول: تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء وإستمرت

---

(١) شومبيتر، جوزيف، ١٩٦٨م: **عشرة إقتصاديين عظام**، ترجمة: دكتور راشد البراوى، دار النهضة العربية– القاهرة، ص٢٠٠.

(*) وذلك إذا كان المقصود من كلمة الميتافيزيقيا: بأنها محاولة تصوّر العالم ككل عبر الفكر.

طريقته فقد إستقام لوجهه، ويقال: كم قامت ناقتُك، أي كم بلغت، وقد قامت الأَمةُ مائة دينار، أي بلغ قيمتها مائة دينار [١].

أما في الإصطلاح فيُطلق قيمة الإستعمال على ما للشيء في نظر الشخص الذي يطلبه من قدر وثمن، وهذا المعنى مختلف عن معنى المنفعة التي هي قدرة السلعة على إشباع حاجة أو أكثر من مختلف حاجات أو رغبات البشر، لأن الشيء قد يكون ذا قيمة عظيمة في نظر البعض ولا يكون له مع ذلك نفع حقيقي، بينما نرى من الناحية الأنطولوجية بأن وجود الشيء مبدأ قيمته، وأن معيار كماله وخيريته هو حصوله على الوجود الذي يخصه، في حين بيّن نظرية القيم: بأن قيمة الشيء

(١) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين مُحَّد بن مكرم، بدون تاريخ النشر: **لسان العرب**، م١٢، دار صادر- بيروت، ص٥٠٠.

مبدأ وجوده، فإذا قلت أن الشيء موجود عنيت بذلك أن وجود ذلك الشيء واجب وله قيمة، أي سبب كاف يوجب وجوده، فإن ما لم يجب لم يوجد، ولو لم يكن للشيء قيمة لما وجد، وقد يستخدم مصطلح القيمة أيضاً بمعنى روحي وفلسفي بعد أن جعله كانط مقابلاً للفظ الثمن، فأخذ بعض اللاهوتيون وفلاسفة الدين بهذا المعنى لكي يقوا الدين من هجمات العلم، بأن يعين لكل منهما مجالاً خاصاً فلا يلتقيان، بحيث للعلم الظواهر والقوانين الطبيعية والتاريخية، وللدين القيم لا تنالها النتائج التجريبية والقياسية [(١)].

وعلى نفس الإتجاه سار توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩م) وبيّن أن قدر الإنسان وقيمته هو كما بالنسبة

(١) لالاند، أندريه، ٢٠١٥م: **محاضرات في الفلسفة**، ترجمة: أحمد حسن الزيات ويوسف كرم، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ص٦٣.

إلى كل الأشياء الأخرى هو ثمنه، أي بعبارة أخرى القدر الذي سيُعطى لإستخدام قوته، وبالتالي فإنه ليس مطلقاً بل يرتبط بحاجة الآخر وحكمه، إن قائد جند قديراً يثمن غالياً في زمن الحرب القائمة أو الوشيكة، ولكنه ليس كذلك في السلم، وللقاضي العارف والنزيه قيمة كبيرة في زمن السلم، ولكنها تقل في الحرب، وكما بالنسبة إلى الأشياء الأخرى كذلك بالنسبة للإنسان، ليس البائع بل الشاري هو الذي يحدّد الثمن، فإنك لو تركت الإنسان يقيّم نفسه بأقصى ما يستطيع كما يفعل معظم الناس، غير أن ذلك لا يمنع كون قيمته الحقيقية لا تزيد عمّا يقدّره الآخرون [١].

---

(١) هوبز، توماس، ٢٠١١م: **اللفياثان (الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)**، ترجمة: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي، ص٩٤.

وعند علماء الإقتصاد قيمة الشيء وفاؤه بالحاجات، فكلما كانت الحاجة إليه أشد كانت قيمته أعظم، فالقيمة من الزاوية الإقتصادية هي سمة الأشياء في كونها قابلة للتبادل في جماعة معينة وفي لحظة محددة، مقابل كمية محددة من سلعة تعتمد على وحدة التبادل.

وبهذا المعنى تعني القيمة السعر المتداول عموماً، وبذلك نرى أن الإنسان يخلق قيمة الأشياء ويعطي وجودها أهمية، فالبيئة الطبيعية بعناصرها المختلفة لا قيمة لها ولا أهمية بدون الإنسان، الذي يحوّل عناصرها الى موارد طبيعية تستغل في إشباع حاجياته وتحقيق رغباته، فلم تكن التربة ومياه الدجلة والفرات والنيل للإنسان القديم موارد طبيعية إلاّ بعد معرفته للزراعة، أما قبل ذلك فلم تكن ذا قيمة يذكر.

وقد ركز الإهتمام الفلسفي فيما يتعلق بالقيمة على ثلاثة قضايا مرتبطة [1]:

أولاً: في أي من خصائص الشيء يكمن إحتيازه على قيمة.

ثانياً: فيما إذا كان الإحتياز على قيمة مسألة موضوعية أو ذاتية.

ثالثاً: في محاولة تحديد الأشياء التي تحتاز على قيمة.

بخصوص الإهتمام الأول، نرى أن القيمة التي يحتازها الشيء ليس خاصية يمكن تمييزها بالحس أو أدوات القياس العلمي، قد يرجع هذا إلى كونها خاصية متفردة؛ يشترط إكتشافها نوعاً خاصاً من الوعي أو عملية

---

(١) هوندرتش، تد، بدون تاريخ النشر: **دليل أكسفورد للفلسفة**، ترجمة: نجيب الحصادي، ج٢، المكتب الوطني للبحث والتطوير- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، ص٧٥٣- ٧٥٤.

التفكير، وقد تكون خاصية علائقية للأشياء من قبيل تلبية إحتياجات بشرية؛ وقد لا تكون خاصية للأشياء إطلاقاً بل مسألة الإعتبار المحب الذي نوليه للأشياء، وهكذا قد يوصف الشيء بأنه ذو قيمة بقدر ما نُبجّله، رغم أن الفهم المشترك قد يقّر أننا عكسنا الأمر بهذه الطريقة، فنحن نوقر الأشياء لأنها ذات قيمة، وهذا ما أدى بالأسقف الإنكليزي ريتشارد هويتلى (١٧٨٧-١٨٦٣م) إلى أن يقول: أن اللآلئ لا تُباع بثمن عالٍ لأن الناس غاصوا للبحث عنها، ولكن على العكس فالناس يغوصون في البحر بحثاً عنها لأن ثمنها مرتفع [١].

ويبدو أن مسألة الإحتياز على قيمة مسألة ذاتية وهي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوباً ومرغوباً فيه عند

(١) رول، إريك، ١٩٦٨م: **تاريخ للفكر الإقتصادي**، ترجمة: د. راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- القاهرة، ص٣٣٠.

شخص واحد أو عند طائفة معينة من الأشخاص، مثال ذلك قولنا: إن للنسب عند الأشراف قيمة عالية، فالنبيل في نظر دون كيخوته دلامنتشا هو قيمة رفيعة جداً، ويمكن أن نجادل بأن هذا الإعتبار مناسب أو غير مناسب، بحيث تطرح معايير لصحة الموقف، يوفر معياراً ما للموضوعية الذي يطلق على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقاً للتقدير كثيراً أو قليلاً، فإن كان مستحقاً للتقدير بذاته كالحق والخير والجمال كانت قيمته مطلقة، وإن كان مستحقاً للتقدير من أجل غرض معين كالوثائق التاريخية والوسائل التعليمية كانت قيمته إضافية، فالقيمة المضافة تنشأ عن العمل المبذول في إنتاج الشيء أو عن الندرة أو التداول، ولكن القيمة المضافة لا تكون مشروعة في نظر بعض الفلاسفة إلاّ إذا كانت ناشئة عن العمل المبذول في صنع الشيء، وهذا ما أدى بأبن خلدون إلى القول: أن الكسب هو قيمة الأعمال

البشرية، فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه، ولا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول [١]، وهذا أيضاً معنى قول كارل ماركس: أن القيم الناشئة عن الأعمال هي القيم الحقيقية.

أما بخصوص المسألة الثالثة، نرى أن الأشياء التي تحتاز على قيمة هي كثيرة وأن القائمة لا تنتهي، فكثير من الأشياء تحتاز على قيمة عند الناس، بسبب الدور الخاص الذي تقوم به في حيواتهم، يجب ألاّ نخلط هذا بالنظرية الذاتية في طبيعة القيمة، قد تكون حقيقة أن الشيء المهم في حياة المرء يحتاز على قيمة عنده حقيقية موضوعية، أشياء أخرى من قبيل الحياة الإنسانية، يقال أحياناً إنها

(١) ابن خلدون، ٢٠٠٤م، **مقدمة ابن خلدون**، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه: عبدالله الدرويش، ج١، دار يعرب- دمشق، ص٣٨٠- ٣٨١.

تحتاز على قيمة مطلقة، قد تكون القيمة داخلية كامنة أو قد تكون خارجية.

وعليه لا بد أن لا نستعجل في الحُكم على الأشياء التي تحتاز على القيمة أهي ذاتية أم موضوعية، أم أن الثمن هو الحَكَمُ في جعل الأشياء ذا قيمة، ما دام أن هنالك مُنعرج تاريخي فكري مسجّل لتطور نظرية القيمة الإقتصادية، ابتداءاً بما قاله فلاسفة الإغريق الذين احتضوا مصطلح القيمة، وسألوا أنفسهم والآخرين ما الذي تعنيه كلمة قيمة على وجه التحديد، ومروراً بالمدرسة الكلاسيكية وما قدمته من وجهة نظر وعلى رأسهم وليام بيتي وآدم سميث وغيرهم، وإنتهاءاً بالفلسفة الإقتصادية الحديثة والمعاصرة وما قدموه من تفسيرات وإيضاحات نكتمل به أطروحتنا في القيمة الإقتصادية.

سمة القيمة في الحضارة اليونانية

لم يحظى الفكر الإقتصادي بنصيب كبير، عندما بلغت بلاد الإغريق ذروتها الإبداعية في مجال الفلسفة والمنطق والسياسة والهندسة والفلك، فقد عجز الإقتصاد عن أن يكتسب وضعاً مستقلاً أو حتى أسماً متميزاً، ونادراً ما عالجوا قضية إقتصادية لذاتها، وإن الشظايا العلمية للفكر الإقتصادي الإغريقي بالصورة التي كانت عليها، والتي هي في متناولنا يمكن إلتقاطها من أعمال أفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م)، وأرسطو (٣٨٤- ٣٢٢

ق.م)، ولكن لم يكن هدف أفلاطون مثلاً؛ التحليل الإقتصادي قط، بل بلوغ رؤى فوق وضعية حول دولة مثالية، أو حول خلقها فنياً إن شئنا أن نقول، ودائماً ما أدمجوا قطعهم المتعلقة بالمحاجة الإقتصادية بفلسفتهم العامة حول الدولة والمجتمع [١].

وقد بيّن ماكس فيبر (١٨٦٤- ١٩٢٠م) بأن الرجل الإغريقي القديم كان سياسياً يهتم بالإقتصاد والربح في الأغلب كوسيلة لتعزيز النجاحات السياسية العسكرية للمدينة والدولة الخاصة به، والتي كان ينظر إليها على أنها نقابة المحاربين، وتعزيز قدرته الخاصة ليلعب دوراً

---

(١) شومبيتر، جوزيف، ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م١، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، ص٩٢- ٩٣.

قيادياً فيها، أما الرجل الحديث فهو كائن إقتصادي يسعى للربح في أي مكان يمكن أن يقوده إليه [١].

ولعل ذلك راجعٌ إلى أن حاجات الفرد في ذلك الوقت؛ كانت بسيطة لم تتجاوز السلع الرئيسية اللازمة للغذاء والكسوة، ومن ثم كان الإنتاج بسيطاً، وقد يكون السبب إلى أن الدولة المدنية الإغريقية قد قامت على إستخدام العبيد، حيث كان عدد المواطنين الأحرار في أثينا في سنة (٣٠٩ ق.م) واحد وعشرون ألف مواطن مقابل أربعمائة ألف من العبيد، وقد كلف العبيد بالقيام بأعمال الخدمة المنزلية وسائر المهام اليدوية كافة، بمعنى أن الإقتصاد الإغريقي كان يُديروه الخدم والعبيد، في حين تفرغ المواطنون الأحرار للقيام بالمهام الذهنية التي نتج

---

(١) فنلى، م. آى.، ٢٠١١م، **إقتصاد العالم القديم**، ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)– الإمارات العربية المتحدة، ص٢٣– ٢٤.

عنهـا المنطـق والفلسـفة والرياضـيات [١]، وكـذلك كانـت التجـارة في حـدود ضـيقة لا تكـاد تتجـاوز حـدود المدينـة اليونانية، ومن البديهي في مثل هذه الظروف الصعبة أن نتوقع إلحاح المشكلة الإقتصادية بما في ذلك مسألة القيمة على عقول المفكرين، وما كان يجول بخاطرهم يقف عند حـدود هـذا النظـام الإقتصـادي البسيط، وإن كـان هنـاك شـيء واحـد محـرم في التبـادلات فهـو الـربح في عمليـة التبـادل، وسـواءً أكـان الأمـر يتعلـق بالتجـارة أم بعلاقـة مبادلـة أخـرى، فـإن المبـدأ الثابـت هـو المسـاواة والفائـدة المتبادلـة، أمـا الكسـب علـى حسـاب طـرف آخـر فكـان ينتمي إلى عالم مختلف؛ إلى الحرب والإغارة [٢].

---

(١) غنيم، أحمد محمد، ١٩٥٧م: **تطور الملكية الفردية**، دار النديم- بيروت، ص٤٦.

(٢) فينلى، م. آى.، ٢٠١٤م: **عالم أوديسيوس**، ترجمة: محمد عبودي ابراهيم والسيد جاد، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ص٨٥.

أولاً: أفلاطون

يبدوا أن إسم أفلاطون في الفكر الإقتصادي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بآرائه في المدينة الفاضلة، وهي تصور في تقديره المثل الأعلى الذي يجب أن تسعى إليه كل مدينة يونانية في سبيل تحقيق سعادة المواطنين، فالفرد لا يستطيع أن يقوم بذاته مستقلاً عن غيره، ولا مناص له من إعتماد على الغير لإشباع حاجاته الأولية، وهذا الأساس الإقتصادي هو الذي يفسر عنده قيام الدولة، فهو ينص على: أن الدولة تنبثق من حاجات الجنس البشري، لا أحد يمكنه البقاء بنفسه، بل كلنا لدينا عدة متطلبات، وبما أننا نمتلك عدة إحتياجات، إذن فسنحتاج لأشخاص عديدين لإمدادنا بها، يؤخذ واحد كمساعد لغرض ما، وآخر لغرض آخر، وعندما يُجمّع

هـؤلاء الشـركاء والمسـاعدون في مسـكن موحّـدٍ معـاً، سندعوا هذا الجسم المأهول دولة [1].

إن قـوام المجتمـع الـذي رسمـه أفلاطـون لدولتـه المثاليـة، إنما هـو بضعة آلاف مـن النـاس يقيمـون في مدينـة ولـيس بين ظهرانيهم غني أو فقير فالكل متساوون، لأن الثراء في رأيه يجلب معه الترف والكسل، كما أن الجري وراء الثروة بعنـف يـؤدي إلى المنافسـة القاتلـة، ثم إن إمـتلاك الأرض المنتجـة مـن شـأنه إثارة الشـحناء والبغضـاء بـين أعضـاء المجتمـع الواحـد، ومـع ذلـك فـإن أفلاطـون يقـرر إسـتحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين، إلاّ أنه يؤكـد أن الفقـر المدقع والغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمع المثالي، وهذا ما دفعه أن يقسم سكان مدينته إلى ثلاث طبقات:

---

(١) أفلاطون، ١٩٩٤م: **المحاورات الكاملة (الجمهورية)**، ترجمة: شوقي داود تمراز، م١، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت، ص١٠٢.

طبقـة الصـنّاع الـذين يبنـون المنـازل ويحوكـون الملابـس ويعدون الطعام، وطبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين، وطبقة الحكام الفلاسفة الذين يجب العناية بهم وتثقيفهم ثقافة رفيعة:

إن نظـام الطوائـف لـدى أفلاطـون يقـوم علـى إدراك ضـرورة وجـود درجـة مـن تقسـيم العمـل، ويتوسـع في هـذه الحلقـة الأزليـة مـن علـم الإقتصـاد بصـورة غـير معتـادة مـن العناية، وإذا كان في هذا ما يثير الإهتمام، فإن مبعثه أن أفلاطون قد شدد على الزيادة في الكفاءة التي تنتج عن تقسيم العمل بحد ذاته، بل على الزيادة في الكفاءة الناتجة عـن تخصـص كـل فـرد بمـا هـو ملائـم لـه بشـكل طبيعـي، بمعنى أنها تنشئة بالضرورة لإختلاف المواهب الطبيعية بين الناس [١]، على بالرغم من أنه كان كعامة اليونانيين يحتقر

---

(١) شومبتر، مصدر سابق، م١، ص٩٥.

العمل اليدوي ولا يقيمه ويمجّد العمل الفكري، لذلك كان يعتقد بأن قيم الأعمال إنما هي التي ينتجها المفكرون والفلاسفة، ولكن رغم ذلك فإنه نادى بتقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

أما بخصوص القيمة فقد توصل أفلاطون عن طريق أفكاره في مجال النقود إلى معرفة أنواع القيمة الذاتية والتبادلية، وإن لم يتعمق في تحليل هذين النوعين إلاّ أنه أتى على ذكرهما، وأهمية النقود في رأي أفلاطون لا تأتي نتيجة للمعدن المصنوعة منه، وإنما من الدور العام الذي تؤديه في التبادل، وينسب شومبيتر إلى أفلاطون أنه قد أخذ بنظرية تقول إن قبول النقود في المعاملات لا يرجع إلى قيمة المادة التي تُكوّن تلك النقود المصنوعة منها، ولكن إلى إتفاق الناس وجريانهم على إستخدامها كوسيط للمبادلة، ويلاحظ أفلاطون بشكل عابر أن النقود هي رمز مخصص لتسهيل التبادل، ولا يعني هذا القول العرض

إلاّ شيئاً قليلاً ولا يبرر أن ننسب إليه أي رأي محدد حول طبيعة النقود، ولكن تنبغي ملاحظة أن قواعد أفلاطون حول السياسة النقدية كعدائه لإستعمال الذهب والفضة مثلاً، وفكرته القائلة بأن العملة المحلية لا يمكن إستعمالها في الخارج تنسجم بالفعل مع النتائج المنطقية لنظرية معينة تذهب إلى أن قيمة النقود كمبدأ، لا تتوقف على المادة التي تصنع منها [١].

ثانياً: أرسطو

أما نظرية القيمة عند أرسطو، فإنه ليس هناك من يستطيع قراءة أعماله دون أن يتشكك سراً في وجود قدر من التشوش الواضح، وسراً لأنه لكون المؤلف أرسطو كما يقول جالبريت، لا يستطيع أحد أن يقول شيئاً

---

(١) شومبتر، مصدر سابق، م١، ص٩٥- ٩٧.

كهذا، ولكن الأهم من ذلك أنه لم يكن ينطبق على المجتمع الذي تحدث عنه أرسطو إلاّ عدد قليل للغاية من المسائل التي أصبح علم الإقتصاد معنياً بها فيما بعد، أما المسائل التي كان مشغولاً بها سراً والتي كان في الحقيقة مضطراً إلى الإنشغال بها، فكان لها طابع أخلاقي في المقام الأول، وعليه فإن علم الإقتصاد في اليونان القديم لم يكن مجرد التابع والخادم للأخلاق كما قد ينبغي أن يكون دائماً؛ بل إنه سحق وحجب على يد شقيقتها التي تلقى قدراً أكبر من العناية والرعاية [١].

وقد أولى أرسطو إهتمامه لمشكلة إقتصادية ذات مغزى أخلاقي ظلت مشكلة مستمرة بالنسبة للإقتصاديين، وهي: لماذا تكون بعض الأشياء الأكثر

---

(١) جالبريت، جون كينيث، ٢٠٠٠م: **تاريخ الفكر الإقتصادي (الماضي صورة الحاضر)**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة- الكويت، ص٢٤- ٢٥.

نفعاً هي الأشياء الأقل قيمة في السوق، على حين أن بعض الأشياء الأقل نفعاً تستحوذ على أعلى سعر؟، أو ما يعرف بمفارقة الماس والماء، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان الكتّاب الإقتصاديون ما زالوا يتصارعون حول سبب الفرق بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، مع ملاحظة أن الخبز ومياه الشرب النقية سلعتان مفيدتان ورخيصتا الثمن نسبياً، على حين أن الأقمشة الحريرية وقطع الماس أقل نفعاً بكثير وأغلى ثمناً بلا جدال، ومن المؤكد أنه يوجد في ذلك أو كان يوجد شيء لا تقبله الأخلاق [١].

لم يميز أرسطو بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية بوضوح، بل إنه أدرك أن الظاهرة الأخيرة تنبع من الأولى بطريقة ما، فقيمة الإستعمال هي منفعة الشيء بالنسبة

---

(١) جالبريت، مصدر سابق، ص٢٧.

للشخص، بينما قيمة المبادلة فالغرض منها هو تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها بالبعض، وينص أرسطو: أن لكل قنية [إقتناء الطبيعي] إستعمالان، وكلاهما ذاتيان، ولكن دون مماثلة بين ذاتيتهما إذ الواحد مختص بالشيء، والآخر غير مختص به، فالحذاء مثلاً يحتذى ويتّجر به، وهذا الوجه من الإنتفاع به، وذاك الوجه هما إستعمالان له، والذي يقايض به غذاء أو نقداً من كان محتاجاً إليه، إستعمله كحذاء ولكن لا إستعمالاً خاصاً إذ لم يجعل للمقايضة [1].

بيد أن هذا لا يشكل سوى معرفة فطرية، بل أمر مألوف لم يستطع أرسطو أن يذهب أبعد منه، أي لم يطور نظرية للأسعار، وقد عوض السكولائيون اللاحقون

---

(١) أرسطو، ١٩٥٧م: **السيّاسّات**، نقله إلى العربية: الأب أوغسطينس بربارة البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية- بيروت، ص٢٦.

هذا الفشل إذ طوّروا نظرية السعر التي يتعذر القول بأن أرسطو كان يمتلكها، وثمة من يعزو هذا الفشل إلى إنشغال أرسطو بالمشكلة الأخلاقية حول التسعير العادل، ولكن شومبيتر يرى بأن هذا الرأي أبعد من الحقيقة، فالإهتمام بالجانب الأخلاقي بالذات من التسعير يقدم أحد أقوى الحوافز التي يمكن أن يمتلكها المرء لتحليل آليات السوق الفعلية، فثمة فقرات عدة تشير بالفعل إلى أن أرسطو قد حاول هذا دون أن يوفق، ومع ذلك فإنه عالج حالة الإحتكار التي عرفها، كما عُرّفت على الدوام كوضع يتميز بوجود بائع واحد في السوق، وقد أدان أرسطو هذه الحالة بوصفها حالة غير عادلة.

لذلك كان أرسطو يبحث بالتأكيد عن قاعدة للتسعير العادل، وقد وجدها في التعادل بين ما يعطيه المرء وبين ما يأخذه، فنظراً لضرورة أن يكسب كلا

الطرفين في فعل ما من أفعال المقايضة أو البيع، بمعنى أنهما ينبغي أن يفضلا الوضع الإقتصادي الناشيء بعد ذلك الفعل على الوضع الإقتصادي الذي كانا عليه قبله، وإلاّ فلن يكون هناك ما يدفعهما للإقدام على هذا الفعل، فلا يمكن أن يكون هناك تعادل بين القيم الذاتية أو القائمة على المنفعة للسلع المتبادلة أو بين السلعة والنقود المدفوعة أو المستلمة في مقابلها، ولأن أرسطو لم يقدم نظرية حول القيمة التبادلية أو السعر، فقد إستنتج أولئك المؤرخون بأنه لا بد أن أرسطو كان يحمل في ذهنه نظرية غامضة حول قيمة موضوعية أو مطلقة للأشياء، وهي قيمة كامنة جوهرياً في صلب هذه الأشياء ومستقلة عن الظروف أو التقييمات أو الأفعال البشرية، ويرى شومبيتر أن هذا الإستنتاج غير وارد بالتأكيد، فالفشل في تفسير القيمة التبادلية لا يعني الفشل في الإعتراف بها كحقيقة، ومن المعقول أكثر إفتراض أن أرسطو كان

يفكر بالقيم التبادلية القائمة في السوق، كما يتم التعبير عنها من خلال النقود، أكثر من أنه كان يفكر بمادة غامضة للقيمة كما تقيسها تلك القيم التبادلية.

ومن باب الحدس ليس ثمة ما يثير الإستغراب أن يكون أرسطو قد أخذ الأسعار التنافسية العادلة كمقياس للعدل المتبادل وهي الأسعار المعطاة للفرد ويتعذر عليه التلاعب بها، أو بتعبير أدق أنه كان مستعداً لإعتبار أي معاملة تجري بين الأفراد وفقاً لهذه الأسعار معاملة عادلة، وإذا صح هذا التفسير فإن مفهوم أرسطو حول القيمة العادلة لسلعة ما، هو مفهوم موضوعي بالفعل، غير أنه يكون هكذا فقط بمعنى عدم قدرة أي فرد على تغييره بجهده الخاص، وعلاوة على ذلك فإن القيم العادلة لدى

أرسطو هي قيم إجتماعية، قيم تعّبر عن تقييم المجتمع لكل سلعة [١].

إن قاعدة أرسطو القاضية بضرورة التعادل عند المبادلة قد قادته بصورة طبيعية إلى ملاحظة أن وسيلة المبادلة ستستخدم كوسيلة لقياس القيمة أيضاً، ولاحظ أرسطو أنها تستخدم كمخزن للقيمة، وهكذا يمكن أن تنسب إلى أرسطو ثلاث من الوظائف الأربع للنقود، التي من المعتاد أن نذكر بأن الوظيفة الرابعة هي أن النقود مقياساً للمدفوعات المؤجلة، وتتضمن هذه النظرية فرضيتين اثنين من حيث الجوهر: تكمن الفرضية الأولى في أن وظيفة النقود الرئيسة التي تحدد طبيعتها وتفسر وجودها هي إستعمالها كوسيلة للمبادلة مهما كانت الأغراض الأخرى التي يمكن أن تؤديها، والفرضية الثانية هي أن النقود لكي

(١) شومبيتر، مصدر سابق، م١، ص١٠٢– ١٠٤.

تستخدم كوسيلة للمبادلة في أسواق السلع، ينبغي أن تكون هي نفسها واحدة من هذه السلع، أي أنها ينبغي أن تكون شيئاً نافعاً له قيمة تبادلية بمعزل عن وظيفته النقدية، أي قيمة يمكن مقارنتها بقيم أخرى [1].

---

(١) شومبيتر، مصدر سابق، م١، ص١٠٥.

الثروة مقياساً للقيمة

يقول الراهب بلانو كاربينو الذي أرسله ملك فرنسا سفيراً إلى أحد أبناء جنكيزخان الشهير: إن التتار كانوا يسألونه مراراً عما إذا كان يوجد الكثير من الخراف والثيران في المملكة الفرنسية؟ إن لسؤالهم هذا من وجهة نظر آدم سميث الغاية نفسها التي كانت عند الإسبان؛ أرادوا أن يعرفوا ما إذا كان البلد غنياً بما يكفي ويجدر بهم أن يفتحوه، فقد كانت المواشي عند التتار مثل غيرهم من الشعوب التي تعيش على الرعي وتجهل إستعمال النقد،

أدوات التجارة ومقياس القيمة، ولهذه الأسباب الثروة في نظرهم تتكون من المواشي، في حين بنظر الإسبان تتكون الثروة من الذهب والفضة [١].

عرفت الحقبة الممتدة من العام (١٤٥٠- ١٧٥٠م) بالعصر المركنتيلي أو عصر الرأسمالية التجارية، وهذا المصطلح يعني المذهب القائل: بأن ثروة بلد ما تكمن في مخزونه من الذهب والفضة، وربما كان كريستوفر كولومبوس نفسه هو أكثر من عبّر عن هذه الرغبة تعبيراً قوياً عندما قال: إن الذهب شيء عجيب مدهش، ومن يملكه يصبح سيد كل شيء يرغب فيه، بل وبالذهب

---

(١) سمِث، آدم، ٢٠١٦م: **ثروة الأمم**، نقله إلى العربية: وليد شحادة، م١، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ص١١- ١٢.

نستطيع أن ندخل الأرواح جنة السماء [1]، فمشاعر كولومبوس هذه كانت تعبّر عن روح وطبيعة تصور الثروة في عصره.

لم تكن المركنتيلية نظاماً فكرياً وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال في تلك الأيام، فلم يكن لعلم الإقتصاد ناطق بإسمه معترف به من أمثال آدم سميث وكينز، لذلك فإن جلّ إهتمام المذهب المركنتيلي في بحث المشاكل الإقتصادية كانت في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة، ويرى فريق من الباحثين أن المركنتيلية لا تستحق تسميتها بمذهب، فهي مجرد وصفات إدارية مختلفة فيما بينها تمام الإختلاف، وتدل على أحسن تقدير على وجود موقف

---

(١) هيلبرونر، روبرت، ٢٠٠٢م: **قادة الفكر الإقتصادي**، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ص٣٥.

متشابه من دون مذهب منظم، وهي موجهة لأهداف سياسية صرف هو خدمة الدولة وليس الأفراد، وعليه فهي لا تتضمن أهدافاً إقتصادية مجتمعية، كما أن طول فترة ثلاثة قرون التي هي عمر المذهب المركنتيلية يعد مُضللاً، لأن الواقع متحرك بإستمرار، وهذه الأفكار لم تعد كما هي حينما طرحهما الآباء الأوائل، ولكن رغم مما إنتاب هذا الفكر من تطور خلال هذه المدة الطويلة وتباين آراء كتّابه، إلاّ أن هناك إجماع فكري مشترك لدى جميع المركنتيليين، وهي فكرة أن المعادن الثمينة تشكل الثروة الحقيقية للدولة، ويُعلل التجاريون ذلك بأنه يمكن الحصول على أي شيء بواسطتها لكونها تتمتع بمزايا عديدة منها: عدم قابليتها للتلف بحيث يمكن خزنها إلى

أجل غير محدد، كما أنها تمثل قيمة كبيرة في حيز صغير[1].

وليس من العسير علينا في ضوء الظروف الخاصة التي اكتنفت ظهور الدولة الإقليمية أن تجد تفسيراً لهذه الصدارة التي أولاها التجاريون للذهب والفضة، فقد إستنفدت الحروب المتواصلة خزانة الملوك، ولم تكن الضرائب حينذاك أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم، ومن ثم فقد كان الملوك في ضائقة مستمرة خصوصاً بعد أن إمتدت سلطات الدولة في الداخل وأصبح عليها القيام بأعباء الدفاع أو الحروب والأمن والإدارة العامة، والملك ليس في حاجة إلى قمح أو قطن أو دخان لمتابعة حروبه والقيام بسائر نفقات الدولة، وإنما هو في حاجة

---

(١) المعموري، عبد علي كاظم، ٢٠١٢م: **تاريخ الأفكار الإقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان، ص٢٥٣- ٢٥٥.

مستمرة إلى نقد يعد إلى ذهب وفضة، بحيث إذا إمتلأت خزانة الملك بالمعدن النفيس وجد نفسه ودبت فيه وفي حكومته القوة، وإذا خلاَ وفاضه منهما أصبح من العسير عليه أن يؤكد سلطانه أو يحقق أطماعه أو يدرأ عن نفسه أطماع غيره، فالمعدن النفيس وقوة الدولة توأمان لا ينفصلان إن وجد وجدت، وإن ضاع ضاعت، ومن السهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها، وإلاّ فما هي الثروة إن لم تكن وسيلة القوة ودعامتها، غير أن المسألة لا تقف عند حد ملاءمة المعدن النفيس للقيام بحاجات الدولة الناشئة، فالواقع أن وجهة نظر التجاريين تستند إلى أكثر من ذلك، فإننا نجد في كتابات بعضهم أن قياس ثروة الدولة قائماً على ثروة الأفراد فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب والفضة، فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس

للدولـة [1]، وهـذا مـا أدى بآدم سميـث فيمـا بعـد إلى أن يقدم نقده المشهور لفلسفة التجاريين بهجوم على الفكرة الشائعة عن أن الثروة تتوقف على النقود أو على الذهب والفضة [2]، ولكن هذه الفكرة الشائعة يفسرها أن النقود هي أقدم شكل بدت فيه الثروة بمجرد أن أصبح التبادل الخـاص، وأصـبحت وسـيلة التـداول أنظمـة إجتماعيـة أساسية، وظهور أمثال هـذه الأفكـار وظهـور الأسـاليب الـتي أخرجتهـا إلى حيز التطبيق دليل على مرحلة التطور الإقتصـادي، فتكـوين الثـروة أي النقـود، يتضـمن معـنى حـدوث تقـدم عظيم في عملية التبـادل الخـاص والتـداول،

(١) النجار، د. سعيد، ١٩٧٣م: **تاريخ الفكر الإقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت، ص٢٨- ٣٠.

(٢) سمِث، آدم، ٢٠١٦م: **ثروة الأمم**، نقله إلى العربية: وليد شحادة، م٢، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ص١١- ٣٢.

وهو يختلف إختلافاً جوهرياً عن تجمع الثروة بصورتها الطبيعية، ولا يصبح في حيز الإمكان إلاّ حين يصبح إنتاج الثروة وتداولها عمليتين منفصلتين تربط بينهما النقود وتقوم بالوساطة بينهما طبقة خاصة من التجار، وفي هذه المرحلة يصبح مفهوم الثروة منفصلاً عن السلع التي تملك قيمة إستعمالية ليعود إلى الظهور من جديد على هيئة المستودع النقدي للقيمة التبادلية [(١)].

فقيمة النقود لأن تكون معياراً تقاس به السلع وتقاس به قابليتها للمبادلة كانت تقوم على قيمتها الذاتية، وكان من المعروف أن المعادن الثمينة قيمتها زهيدة لو لم تكن معادن منها تضرب النقود، وإذا كان قد تم إختيارها كمقياس فأنها استعملت في المبادلة، وهو أمر ترتب عنه أن قيمة الأشياء لم تعد تتحدد بالمعدن، بل هي قيمة

---

(١) رول، مصدر سابق، ص٥٩.

قائمة بالذات، لا حاجة للبحث عن أساسها في النقود، إنطلاقاً من مقايس المنفعة واللذة أو الندرة، فالأشياء تحصل على قيمتها نتيجة إرتباط بعضها ببعض، والتقدير الحقيقي لقيمة الأشياء يجد مصدره في الأحكام الإنسانية، فالثروات ثروات لأننا نقدر لها ثمناً، فالنقد جزء من المادة منحته السلطات العامة وزناً وقيمة معينة ليكون مقياساً يحدد به سعر سائر الأشياء الأخرى في التجارة، خاصة حين لجأ الأمراء إلى وضع صورهم أو أختامهم على قطع معدنية [(١)].

إن مصدر العلاقات التي تجمع الثروة بالنقود أصبحت إذن هو التداول والمبادلة، ولم يعد هو نفاسة المعدن وكونه ثميناً، وعليه يتعين علينا أن نقول أن الذهب والفضة بمثابة

---

(١) فوكو، ميشيل، ١٩٩٠م: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي ود. سالم يقوت وآخرون، مركز الأنماء القومي- بيروت، ص١٥٨- ١٥٩.

الدم الذي يجري في عروقنا والعصب المحرك لقوتنا، وهنا نصادف الاستعارة القديمة التي تشبه أهمية النقود بالنسبة للمجتمع بأهمية الدم للمجتمع.

وبما أن النقد والثروة مع بعض في فضاء المبادلات والرواج، صار في وسع المركنتيلية أن ترتب تحليلها وفق النموذج الذي إقترحه هوبز، الدورة الوريدية النقدية وهي دورة المكوس والضرائب المترتبة على السلع المنقولة أو المشتراة أو المبيعة، والتي هي نقود يبتلعها قلب الرجل (التنين)، أي أن تذهب إلى خزينة الدولة، وهناك يحصل المعدن على المبدأ الحيوي ذلك أن بإمكان الدولة أن تذيبه أو تروجه من جديد، لكن قوة الدولة هي وحدها التي تمنحها قيمته، وبتوزيعه على الخواص في صورة أجور ومرتبات أو نفقات على مشتريات الدولة، سينشط في

الـــدورة الثانيـــة أي الـــدورة الشـــريانية، وهـــي المبـــادلات والصنائع والزراعات [1].

(١) هوبز، مصدر سابق، ص٢٥٥- ٢٥٦.

القيمة والناتج الصافي

الفيزوقراط كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين (فيزو) و (قراط) وتعني حكم الطبيعة، والفيزيوقراطيون الذين يؤكدون دور الطبيعة هم مجموعة صغيرة من الإقتصاديين ظهروا في فرنسا في أواخر القرن السابع عشر في عصر لويس الخامس عشر (١٧١٠- ١٧٧٤م)، وإستمر فكرها ظاهراً في الحياة العلمية، وقد أطلق هؤلاء الإقتصاديون على أنفسهم الفيزيوقراط لفترة من الزمن ثم تسموا بالإقتصاديين ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية

الأولى التي ظلوا يعرفون بها في الفكر الإقتصادي، ويقول ماركس في حقهم: ليست الفيزيوقراطية المدرسة الأولى بل أيضاً المدرسة الوحيدة التي كان لها في فرنسا إقتصاد سياسي صرف ومميز، وهذا الكلام يشير إلى تأثّر ماركس تأثيراً كبيراً بفلسفة الجدول الإقتصادي في توزيع الناتج الصافي، والذي أوحى لماركس بمعاونة أفكار ريكاردو في تفسير القيمة إلى ابتداع نظرية في فائض القيمة.

وقد إنتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت تستمد أصولها من أرسطو، ثم إنتقلت إلى كتّاب القانون الروماني، ثم إلى المدرسيّين في العصور الوسطى، ويقصد بالقانون الطبيعي: المجرى الذي حددته الطبيعة كي يسير فيه الإنسان، فقد كانت هذه فكرة مطبقة قبل عصر الطبيعيين على العلوم الطبيعية بصفة خاصة في عصر إسحاق نيوتن الذي حاول مناقشة إمكانية إستخلاص قوانين علمية تكشف عن العوامل التي تحكم الظواهر

الطبيعية، أما في العلوم الإجتماعية وفي علم الإقتصاد بالذات فلم تكن فكرة تطبيق القانون الطبيعي عليها قد إنتشرت بعد [1]، وجاء ذلك على يد الطبيعيين وفي مقدمتهم طبيب الإمبراطور لويس الخامس عشر فرنسوا كيناي (١٦٩٤- ١٧٧٤م) الذي لم يهتم بالإقتصاد إلاّ بعد أن جاوز الستين من عمره، حيث نشر مقالاً بعنوان (القمح) عام (١٧٥٦م)، وآخر بعنوان (المزارعون) عام (١٧٥٧م)، وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشهور والذي يُعتبر إنجيل المدرسة الفيزوقراطية المسماة بـ (الجدول الإقتصادي) عام (١٧٥٨م)، ثم أصدر بعده كتاباً أسماه (القانون الطبيعي) عام (١٧٦٥م)، وقد إنتشرت آراء كيناي وحققت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية.

---

(١) عمر، د. حسين، ١٩٩٤م: **تطور الفكر الإقتصادي**، الكتاب الأول، دار الفكر العربي- القاهرة، ص١٧٧.

كان الإلتزام الأول والمحوري للفيزيوفراطيين هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي، لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوكين الإقتصادي والإجتماعي، أما قانون الملوك والمشرعين فلا يمكن قبوله إلاّ بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي، أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه، ويتمشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي، ومن ثم تتمشى مع حرية الشراء والبيع أي حرية التجارة، والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال، فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقاً للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل، كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون: دعه يعمل، دعه يمر.

ومن القانون الطبيعي نشأت الأفكار التي تتعارض مع المركنتيلية، ومن الواضح أن الإجراءات التي كانت تتخذ لمصلحة التجار مثل منح الإحتكارات والقيود لحماية

التجـارة الداخليـة، والإحتفـاظ بطوائـف التجـار، كانـت جميعاً تتعارض مع القانون الطبيعي [١].

وهـذه القـوانين الـتي تحكـم النشـاط الإنسـاني بمـا فيهـا النشاط الإقتصادي تستند إلى مبدأين [٢]:

١- مبدأ المنفعة الشخصية: التي تنطوي على أن كل فـرد يهتـدي في سـلوكه الإقتصـادي بمـا يحقـق مـن منفعـة شخصـية، إذ أنهـا الحـافز الـذي يـدفع أفـراد المجتمـع إلى النشـاط الإقتصـادي في مجالاتـه المختلفـة، فقـد ذكـر الفيلسـوف جـون سـتيوارت مـل الـذي يُعتـبر أحـد أعمـدة مذهب المنفعة بعد جيرمي بنتام، ذكر بعد أن بُنِيَ أفكاره على المذهب الحسي: إنه ينبغي علينا أن نرغب في اللذة

(١) جالريت، مصدر سابق، ص٦٣- ٦٤.

(٢) مل، جون ستيوارت، ١٩٩٦م: **أسس اللبرالية السياسية**، ترجمة: د. د. إمام عبد الفتاح و م. د. ميشيل متياس، مكتبة مدبولي- القاهرة، ص١٨- ٢٢.

فالضـرورة السـيكولوجية تقـول أن كـل واحـد منـا يعمـل بالطريقـة الـتي يعتقـد أنهـا تجلـب لـه أكـبر قـدر مـن اللـذة، تلك هـي الحقيقـة الجوهرية للطبيعة البشرية؛ إنها الأنانيـة، هـذا هـو المذهـب الحسـي المتعـارف، غـير أن مـل يسـتدرك ذلك فيقول: ليست اللذة راجعة كلها إلى اللذة الجسمية وكميتها كما إعتقد بنتام، وإنما هناك لذات تابعة للكيفية أي لإعتبـارات معنويـة، فمّمـا لا شـك فيـه أن وظائفنـا متفاوتة رتبة وقيمة، وأن حياة الوظائف العليا أشرف من حياة الوظائف الدنيا، يدل على ذلك أن ما من إنسان يرضـى أن يسـتحيل حيـواناً أعجـم، اللهـم إلا أفـراداً جـداً قليلين، إن الإنسـان البـائس لخير مـن خنزير شبعان، وإن سقراط معذباً لخير من جاهل راض، هذا ما يراه المهذب ويؤثره لنفسه، ويتابع مل: وهو كذلك يؤثر المنفعة العامة على منفعته الخاصة، إذ أن المنفعة تقتضي الفاعل الحكيم

أن يعمل للآخرين كما يحب أن يعملوا له، وهذا الإيثار شرط الحياة الإجتماعية التي هي شرط المنفعة الشخصية.

٢- مبدأ المنافسة: ينطوي على أن كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، ولكنه حين يفعل ذلك يدخل في تنافس مع بقية أفراد المجتمع، فيحد ذلك من إنطلاقة كل فرد في تحقيق منافعه، يقول مل بهذا الخصوص: إن الأساس الثابت للمنفعة هو الشعور الإجتماعي للإنسانية، الرغبة في أن نتحد مع إخواننا البشر، إن الإنسان بطبيعته كائن إجتماعي تعني أنه لا يمكن إعتبار المجتمع تجمّع من الأفراد تدفع إليه دوافع ذاتية فقط، وإنما هي تضمن نظرة عضوية للمجتمع، ولكن حين يسعى أحد الأفراد في المجتمع لتحقيق منافعه الخاصة، فهو بذلك يدخل في منافسة مع أقرانه من أعضاء المجتمع، وهنا تظهر مبدأ المنافسة بين الأفراد.

كان هدف الطبيعيين أنهم يقدمون مجموعة من المبادئ محددة وكاملة، تضع في وضوح الحقوق الطبيعية للإنسان والنظام الطبيعي للمجتمع، والقوانين الأعظم فائدة للرجال المتحدين في المجتمع، وكان هدفها هو الحصول على أكبر زيادة ممكنة في المتعة بأكبر تخفيض ممكن للتكاليف، وهذا هو كمال الإقتصاد، وأعظم أساس هذا النظام هو المصلحة الشخصية، حق كل إنسان في أن يفعل ما يراه أكثر فائدة له، حقه في تلك الأشياء التي تحقق رضاه، هذه الحقوق تستمد من الضرورة الملحّة لقانون حفظ الذات، إن علينا أن نطيع ذلك القانون حتى لا نتعرض للبؤس أو حتى الموت، ولكي نطيعه يجب علينا أن نعرف أوامره [١].

---

(١) لاسكى، هارولد، بدون تاريخ النشر: **نشأة التحررية الأوربية**، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، مكتبة مصر- القاهرة، ص١٣٣.

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة والقيمة بإستبعاد فكرة المعدن النفيس، فالنقود ليست إلاّ ثروة عقيمة، فلكي تكون ثمة قيمة وثروات، لا بد من توافر إمكانية التبادل، أي لا بد وأن يكون ثمة فائض يجد الآخر في حاجة إليه، إن الفاكهة التي أشتهيها والتي أقطفها وأكلها، هي إحدى الخيرات التي تقدمها لي الطبيعة، ولن تكون ثمة ثروة ما لم تبلغ الفاكهة في شجرتي حداً من الوفرة يجعلها تتعدى حاجتي الفردية، ويوجد شخص آخر غيري يشتهيها فيطلبها مني، وبذلك فإن الهواء الذي نستنشقه والماء الذي نروي به ظمأناً، وكل الخيرات أو الثروات الوفيرة والمشتركة بين سائر الناس، غير قابلة للتسويق فهي خيرات وليست ثروات، فقبل المبادلة ليست ثمة سوى خيرات قليلة أو كثيرة تزودنا بها الطبيعة، وطلب أحدهما وتنازل الآخر عنها هما وحدهما اللذان يخلقان القيم، والحال أن الغرض من المبادلات هو بالذات توزيع

الخيرات الزائدة عن الحاجة توزيعاً يمكن أولئك الذين هم في حاجة إليها من إقتنائها، وعليه فإن الغاية من المبادلة هي تبادل الأشياء المستعملة قصد التوصل إلى توزيعها بين المستهلكين.

فلكي تتحول الخيرات ذاتها إلى ثروات، يتطلب ذلك نوعاً من إستهلاك الخيرات، والتجارة الوحيدة التي لا تكلف شيئاً هي المقايضة المحضة، إذ الخيرات فيها لا تغدوا ثروات وقيماً إلاّ خلال برهة زمنية خاطفة، أي أثناء لحظة المبادلة، فلو أمكن أن تتم المبادلة مباشرة وبدون تكاليف، فإن ذلك لن يكون إلاّ في صالح المتبادلين، وإن أنصار المذهب الفيزيوقراطي لا يعتبرون سوى الحقيقة المادية للخيرات، عندئذ يغدو تكوّن القيمة في المبادلة مكلفاً، لا يغدو مجرد نتيجة للخيرات القائمة، فتكوّن القيمة لا يعني إذن إشباع حاجات أكثر عدداً،

بل يعني التنازل عن خيرات لقاء الحصول على أخرى، فالقيم هي بمثابة رفض للخيرات [1].

لذلك نجد أن النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي هي الزراعة وما عداها لا يعطي ناتجاً صافياً ويُعتبر من قبيل الحرف العقيمة، والسبب في ذلك من وجهة نظر الطبيعيين هي أن الزراعة هبة من الطبيعة ويؤدي الجهد المبذول من قِبل الإنسان إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة من قبل وهي الناتج الصافي.

ان مفهوم الناتج الصافي عند الطبيعيين يعني: أن الثروة كلها تنشأ في الزراعة ولا ينشأ شيء منها في الصناعة والتجارة أو حرفة أخرى [2]، فالتجار بوجه خاص يشترون ويبيعون الناتج نفسه قبل الشراء وبعد البيع دون

---

(١) فوكو، مصدر سابق، ص١٦٩- ١٧١.

(٢) جالبريت، مصدر سابق، ص٦٥.

أن يُضاف إليه شيء خلال ذلك، فالزراعة هي النشاط الإقتصادي الخلاّق، وهي مصدر الناتج الصافي، أي مصدر الثروة وما عداها من فروع النشاط الأخرى ليست إلاّ عالة عليها، ففي الزراعة تتعاون قوى الطبيعة مع قوى الإنسان على نطاق لا وجود له في أنواع النشاط الأخرى، وهذا من شأنه أن يجعل جهود الإنسان أكثر إنتاجية من جهوده في الصناعة أو التجارة، حيث لا يلقى مثل هذه المعونة من الطبيعة، ومن هنا كان الناتج الصافي في الزراعة دون غيرها، فإن ما يحصل عليه الإنسان من الزراعة يفوق ما ينفقه وما يستهلكه خلال العملية الإنتاجية، والفرق بين الإثنين أي بين ما ينتج وما يستهلك في سبيل الإنتاج يكوّن الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي، حيث أنه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن إستهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه، إذا زاد الناتج الصافي

زاد ثراء البلد وزادت قدرتها على الإستهلاك والعكس بالعكس [١].

بعد أن بيّن الطبيعيون بأن الزراعة هي النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي، تعرضوا لكيفية توزيع هذا الناتج بين طبقات المجتمع فقد بيّن كيناي في كتابه (الجدول الإقتصادي) كيفية ذلك، وقد تأثر في توزيعه بمهنته كطبيب لذلك وضع الجدول الإقتصادي على نموذج (الدورة الدموية) ووظائف الأعضاء التي اكتشفها (ويليام هارفي)، حيث تصور كيناي بأن الإقتصاد جسم ضخم تدور فيه الثروات والسلع بين طبقة وأخرى، وكل طبقة أسوة بأعضاء الجسم البشري، لها وظيفة أساسية

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٥٧- ٥٨.

وضرورية في حياة الجسم بأكمله حتى ما يستمر على قيد الحياة، وقد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات [(١)]:

١- الطبقة المنتجة: وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، وهي الزراعة.

٢- طبقة الملاك العقاريين: وتشمل على الأفراد الذين يملكون الأرض الزراعية.

٣- الطبقة العقيمة: وتشمل الصنّاع والتُجار وأصحاب المهن غير الزراعية.

وعليه يمكن القول أن نواحي التناقض في تفسير الطبيعيين للقيمة، ترجع إلى أنهم كانوا ينظرون إلى القيمة بهذا الصدد على أنها القيمة الإستعمالية فقط، وذلك برغم أنهم جعلوا العمل هو الخالق الوحيد للفائض، إذ أن الطبيعة مصدره، غير أن نظرية القيمة التبادلية لم تكن

---

(١) المعموري، مصدر سابق، ص٢٩٥- ٢٩٦.

أهم جزء في المذهب الطبيعي، إذ من فكرة المنتج الصافي إستمدوا فلسفتهم وتعاليمهم، إذ لما كانت الزراعة الشكل الوحيد من الفائض لكون أن الصناعة لا تخلق قيماً وإنما تقتصر على تحويلها، وأي تنظيم لعملية التحويل هذه لا يمكن أن يزيد من ثروة المجتمع، بل بالعكس يحتمل أن يزيد من عرقلة الإنتاج ويجعله أقل إقتصادية، لذلك يجب أن يزول التدخل الحكومي أياً كانت الصورة التي يتخذها، وفي سبيل معارضة التدخل هذه رفع الطبيعيون صيحة الحرب ممثلة في عبارة: دعه يعمل، دعه يمر [١].

(١) رول، مصدر سابق، ص١٢٩.

عنصري العمل والأرض مقياساً للقيمة

إذا كانت التجارة هي مصدر الثروة بالنسبة إلى الدولة، والمعادن النفيسة هي الشكل الأمثل للثروة، فقد جاءت الثروة لتحّول الإهتمام من التجارة إلى الإنتاج، حيث تحولت العلاقة من علاقة بين التاجر ورجل المال، إلى علاقة بين رأس المال والعمل، ومما له أعظم الدلالة في هذا التغيير في المدخل إلى الفكر الإقتصادي وفي محتواه، ظهور مشكلة جديدة تتعلق بالثمن والقيمة، فقد ظلت هذه المشكلة حتى ذلك الحين يُنظر إليها بوجه خاص

تقريباً من زاوية التبادل، فكانت عند أرسطو وأتباعه جزءاً من مشكلة العدل أي على أي نحو يجب أن يقع التبادل حتى يكون هناك تكافؤ عادل؟ كان هذا السؤال الذي وجهوه وأجابوا عليه بمذهب الثمن العادل، وإختلف السؤال والجواب في عصر التجاريين، فمع كل نواحي الغموض والتغييرات الفردية كان هناك مدخل مشترك يكمن وراء نظريتهم في موضوع الثمن، ذلك هو مدخل التاجر، ما أفضل وسيلة لإغناء البلد؟ ولما كانت الثروة هي مثل رأس المال التجاري وتمثله النقود، فالجواب هو إجراء المبيعات المجزية، وأن الربح لا يمكن أن ينشأ إلاّ عن طريق عملية التبادل حين يبيع البائع بثمن أعلى مما يشتري به.

وبنمو الصناعة أصبح الإنتاج بدلاً من التبادل موضع الإهتمام الرئيسي من جانب رجل الإقتصاد، فلم يعد في الإمكان الإصرار على أن الثروة بالمعنى الإجتماعي

يخلقها التبادل، وأن القيمة أي القيمة التبادلية التي هي صفة الثروة الإجتماعية، والربح التي تزيد به الثروة ينشئان في التجارة، فقد أعيدت صياغة مشكلة الثروة والقيمة وأجيبت عليها من جديد، ولعل أهم إقتصادي إنكليزي طور الفكر المركنتيلي ومهد الأرض أمام النظام الكلاسيكي كان وليم بتي (١٦٢٣- ١٦٨٧م)، وهذا دفع بعض المفكرين وفي مقدمتهم كارل ماركس إلى أن يطلقوا عليه بحق مؤسس الإقتصاد السياسي [١].

ولكن إذا كان قياس الثروة بما لدى البلد من ذهب وفضة هو الصفة المميزة لرجال الفكر التجاري، فإن وليم بتي لا يعتبر تجارياً من هذه الناحية، فقد كان بتي من أوائل المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية الذين تبينوا بطلان هذه النظرة الضيقة إلى الثروة، وإعتبر أن أساس ثروة كل

---

(١) رول، مصدر سابق، ص٩٣- ٩٤.

بلد يرجع إلى عنصري العمل والأرض [١]، ولم تقف ثورة بتي عند هذا الحد بل إنها تجاوزت ذلك إلى نظرة خاصة إلى الذهب والفضة، فالتجاريون يقرنون بين ثروة البلد وما تملكه من المعدن النفيس، كلما زاد رصيده المعدني زاد ثراؤه بنفس القدر، أما بتي فهو لا يرى تلازماً بين كمية المعدن النفيس وبين ثراء البلد، وهو على العكس من ذلك يعتقد أن كمية الذهب والفضة قد تجاوز الحد اللازم لحسن سير النظام الإقتصادي، كما أن قلة المعدن النفيس لا يجوز أن تتخذ قرينة على إنخفاض ثروة البلد،

---

(١) Petty, Sir. William, 1662: **A Treatise of Taxes and Contributions**, Printed for N. Brooke, at the Angel in Cornhill- London, p. 49.

لـذلك أن عنصـري العمـل والأرض همـا الأصـلح لتكـونا مقياساً للأشياء [١].

يبدأ بتي تحليله للربح إنطلاقاً من تحليل قيمة البضاعة مفرقـاً بـين السـعر السياسـي، والـذي يعـني عنـده سـعر السوق، وبين السعر الطبيعي الـذي يريد بـه القيمـة، ولا يولي بتي إهتماماً للسعر السياسي لإعتقـاده بأنـه يتحـدد عن طريق آلية العرض والطلب، وهو لن يبتعد عـن السعر الطبيعي أي القيمـة الحقيقيـة للبضـاعة، أو بتعبير آخـر أن السعر السياسي يظل يحوم حـول السـعر الطبيعي، وكمـا يسـميه بالـثمن الحقيقـي الجـاري، لهـذا ركـز بـتي جهـوده الفكريـة مـن أجـل التوصيل إلى تحديـد السـعر الطبيعـي، فيفترض أن رجلاً ما يحتاج للحصول على كمية معينة من

(١) Petty, Sir. William, 1899: **The economic writings**, Vol. 1, Cambridge at the University Press, p. 113.

الفضة من باطن الأرض، في الوقت نفسه الذي يحتاج فيه رجل آخر لإنتاج كمية معينة من القمح في مكان آخر، فعند ذلك ستكون كمية الفضة التي حصل عليها الرجل الأول مساويةً لكمية القمح التي حصل عليها الثاني، وعليه ستكون بضاعة الأول السعر الطبيعي لبضاعة الثاني.

ولكن في حالة إكتشاف مناجم أكثر غزارة بحيث يستطيع إنتاج ضعف الكمية من الفضة في المدة الزمنية نفسها والتكاليف الإنتاجية نفسها، فإن هذا سيضاعف سعر القمح بحيث يترتب على منتج الفضة دفع ضعف الكمية للحصول على كمية القمح نفسها [١].

من هنا نلاحظ أن بتي يشتق القيمة إستناداً على العمل المبذول في إنتاج السلعة بصورة قاطعة، إلاّ أنه

---

(١) رول، مصدر سابق، ص٩٩.

يشير بصورة غير مباشرة إلى أن القيمة تتغير تبعاً لتغير إنتاجية العمل، وبهذا فإن بتي يعد العمل مصدر القيمة الحقيقي ومقياسها، إلاّ أنه سرعان ما يقدم لنا رأياً آخر في القيمة يعارض به رأيه الأول، فيقول أن العمل هو الأب والمبدأ الفعال للثروة، وأن الأرض هي الأم، وفي هذا يجعل بتي من الأرض والعمل عاملين مشتركين في تحديد القيمة، ولعل هذا راجع إلى خلط في ذهنه بين القيمة التبادلية والقيمة الإستعمالية، وحيث يعالج أمر القيمة التبادلية فيقول: ينبغي تقييم جميع الأشياء وفق وحدتين قياسيتين طبيعيتين: وهما الأرض والعمل [١].

غير أن بتي تنبه إلى الثغرة المنطقية في نظريته، وذلك أن عنصري العمل والأرض عنصران غير متجانسين، فلا يمكن أن نضيف ما تحتويه السلعة من عمل إلى ما تحتويه

---

(١) Petty, 1899, Op. cit. p. 26.

السلعة من أرض للوصول إلى كمية واحدة، يمكن على أساسها مقارنة قيمة المبادلة بين سلعة وأخرى، ومن ثم إتجه بتي إلى مواجهة تلك المشكلة وحاول أن يصل إلى طريقة تمكنه من تحويل العمل إلى أرض أو العكس، غير أنه أخفق في محاولته [1]، إلاّ أن وليم بتي قد حاول معرفة القيمة وتحليلها وإن كان قد أخفق في الوصول إلى المقياس الحقيقي، إلاّ أنه عرف بأن هناك قيمة نقدية غير ثابتة وهي معرضة للتغير مع الزمان والمكان وهي قيمة عرضية، وهناك قيمة حقيقية كامنة في السلعة وهي غير خاضعة لتقلبات السوق.

وقد عجز بتي عن التمييز أيضاً بين خلق القيمة من جهة وبين خلق قيم إستعمالية، أي ثروات مادية ملموسة من جهة أخرى، بجانب عدم تفرقته بين العمل وأجر

(١) النجار، مصدر سابق، ص٨٢.

العمل، فيشير إلى أن قيمة البضاعة تتحدد من خلال كمية المواد الغذائية التي تستهلك في عملية إنتاج البضاعة المعنية على الرغم من إدعائه بأن متوسط طعام الرجل هو أجر العامل، وليس معياراً لكمية العمل بحيث يضمن هذا للعامل العيش والعمل والتناسل، وفي هذا يستبق فكرة ريكاردو عن الثمن الطبيعي للعمل، والذي هو العمل اللازم لتمكين العمال واحداً مع الآخر، من أن يعيشوا ويبقوا على جنسهم، وفي ظل هذا فإن بتي يرى بأن لا يتاح للعامل من الأجر إلاّ ما يسمح له بالعيش، لأنه لو سمح له بضعفه ففي هذه الحالة فلن يعمل العامل إلاّ نصف ما كان يعمله من قبل، ومن هذا القول إستطاع ماركس فيما بعد أن يشتق منه فكرة فائض القيمة [١].

---

(١) رول، مصدر سابق، ص١٠٠.

ومن الملفت للنظر أن آراء بتي في تفسير القيمة فتحت بوابة المشكلة المزدوجة التي ظلت تعاني منها نظرية القيمة في تاريخ تطور الفكر الإقتصادي:

١- خلق السلعة (القيمة الإستعمالية) يعود أساساً إلى مشاركة العمل الإنساني وقوى الطبيعة، وبالإعتماد فيما بعد على السلع الرأسمالية، أما خلق القيم التبادلية المجردة والدخول فيعودان أساساً إلى العمل.

٢- إن ما ينتجه العمل أكبر مما يستهلكه، أي أن غلة العمل تفوق المكافأ التي يحصل عليها في العملية الإنتاجية.

وبذلك نرى أن بتي يستند على العمل لتحليل فائض القيمة بإعتباره المحدد للقيمة، ولم يتناول المقولة العامة لفائض القيمة بل يأخذ الريع والفائدة كشكلين لها، ومعتبراً الريع المقولة الأساسية لفهم وتحديد فائض القيمة إنطلاقاً من الواقع الذي كان يعيشه، وللدور الرئيس

الـذي يؤديـه القطـاع الزراعــي في الحيـاة الإقتصــادية، ولتحديد الريع يشير بتي إلى أن الريع ما هو إلاّ نتيجة لطرح تكاليف الإنتاج من الناتج الزراعي الكلي، أي هو الفرق بين الناتج الزراعي الكلي والبذور وضروريات الحياة التي يحتاجها المنتج، كما أن المدخل التحليلي الذي إعتمدهُ بتي يفترض في الأساس أن الريع متأتٍ من فائض عمل المنتج الزراعي، وبما أن العمل هو الذي أنتج قيمة الناتج الكلي فيكون الريع منطقياً نِتاجاً للعمل، أو بصورة أدق لفائض العمل، أي أن قوة العمل قادرة على خلق فائض يزيد على ما هو لازم لمعاش المنتج، ولهذا فإن الريع هو الفائض الوحيد الذي عرفه وكان يتضمن كل مفهوم الربح [١]، وبذلك فإن بتي يرى أن العمل يظل مصدر القيمة الحقيقي ومقياساً.

---

(١) المعموري، مصدر سابق، ص٢٧٥- ٢٧٦.

القيمة في التراث الكلاسيكي

إن من أهم مراحل تطور الفكر الإقتصادي؛ ظهور المدرسة الكلاسيكية في أعقاب مدرستي التجاريين والطبيعيين، ذلك لأن هذه المرحلة كانت قد إتسمت بالتطور الكبير في حياة المجتمع الأوربي في مختلف نواحيها الفكرية والعلمية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وبالتحول بعيد المدى من الرأسمالية التجارية التي كانت السمة البارزة لعصر التجاريين، إلى الرأسمالية الصناعية التي لاحت بوادرها مع بداية عصر الكلاسيك في

منتصف القرن الثامن عشر، وفي غمرة هذا التطور الفكري والإقتصادي خرجت إلى حيز الوجود أهم مدرسة في تاريخ الفكر الإقتصادي، ألا وهي المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية التي شارك في تأسيسها كل من سميث ومالثوس وريكاردو، فوضع آدم سميث الملامح الرئيسية لفكر إقتصادي جديد متاثراً بآراء الطبيعيين، بينما أسهم توماس مالثوس في إبراز بعض جوانب الفكر الكلاسيكي الذي أخذ عنه نظريته التشاؤمية في السكان، أما دايفيد ريكاردو فقد أعطى دفعة قوية للفكر الكلاسيكي من خلال معالجته لنظرية التوزيع [١].

وبذلك عرف الإقتصاد عهداً جديداً بعد أن كان سلوكاً للإنسان في مجال تدبير العيش والرزق، حين إحتلت فكرة المصلحة الخاصة للأفراد مكاناً هاماً من

---

(١) عمر، مصدر سابق، الكتاب الأول، ص٢١٨.

تفكير التقليديين الذين يرون أن الباعث الشخصي كفيل بتحقيق نتائج نافعة للمجتمع، وهذه المسألة إمتداد لطروحات نيقولا مكيافيللي (١٤٦٩- ١٥٢٧م) في الأنانية على مستوى الفرد وعلى المستوى القومي، وأن المصلحة العامة كثيراً ما تتحقق على أيدي الأفراد الذين يبحثون عن مصالحهم الشخصية.

ولعل نقطة البدء الأساسية في الفكر التقليدي هي أنهم إهتموا بفكرة (خلق الثروة) وإختلفوا عن التجاريين الذين كانوا يهدفون إلى إثراء الدولة على حساب الدول الأخرى، ولم تعد الثروة عند التقليديين هي النقود من ذهب أو فضة، وإنما هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة [١].

---

(١) الببلاوى، د. حازم: ١٩٩٥م: **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي،** دار الشروق- القاهرة، ص٥١- ٥٣.

وطوال العصر الكلاسيكي كانت الحاجة هي التي تعتبر مقياس التساويات، كما كانت القيمة الإستعمالية تعتبر مقياساً مطلقاً للقيم التبادلية، فالغذاء هو الذي يقدر الأسعار مع إعطاء أولوية وإمتياز للإنتاج الفلاحي القمح والأرض، وهو أمر كان الجميع يقر به، كما لم يبتكر آدم سميث العمل كتمثيل إقتصادي، بل نحن نصادفه لدى مفكرين سابقين عليه أمثال كنتيون وكيناي والأسقف كونديياك، لم ينفرد به وحده كما لم يمنحه دوراً جديداً سيما وأنه إستخدمه هو الآخر كمقياس لقيمة تبادلية، فالعمل هو المقياس الحقيقي لقيمة تبادل أي سلعة (١).

إلاّ أنه يزيحه مع ذلك من مكانه محتفظاً له دائماً بوظيفة تحليل الثروات المتبادلة؛ تحليلاً لا يظل مجرد لحظة

---

(١) سمِث، مصدر سابق، م١، ص٥٠.

على سبيل إرجاع المبادلة إلى الحاجة، والتجارة إلى المقايضة البدائية، فهو يكتشف فيه وحدة قياس دنيا وبسيطة ومطلقة، عندئذٍ لن تقيم الثروات نظام تساوياتها الداخلي على أساس مقارنة الموضوعات المتبادلة، ولا على أساس تقدير لقدرة كل شخص على تمثيل موضوع ما من موضوعات الحاجة، والغذاء بإعتباره أساس كل ما عداه، بل سيتم تفكيكها وتحليلها إلى وحدات العمل التي أنتجتها فعلاً، لقد ظلت الثروات بإستمرار العناصر التمثيلية التي يعول عليها، إلاّ أن ما كانت تمثله في نهاية المطاف ليس موضوع الرغبة بل العمل [1].

وحينما إستهل ريكاردو عمله النظري بدرس عمل سميث (ثروة الأمم)، فإنه لم يقتنع بما شعر عن حق أنه إلتباس منطقي، وتوصل إلى إستنتاج مفاده أن نظرية

---

(١) فوكو، مصدر سابق، ص١٩٣.

كمية العمل في القيمة كما وضحّها سميث، هي النظرية التي ينبغي تبنيها ليس فقط في الظروف البدائية، حيث لا يوجد عنصر نادر سوى العمل، بل في جميع الحالات بشكل عام حتى حينما تكون هناك عناصر نادرة أخرى، وقد حاول ريكاردو تحقيق هذه الفكرة في الفصل الأول من كتابه المسمى (مبادئ الإقتصاد السياسي)، وإنه قد إعتبر نظرية سميث للتكلفة غير مرضية بصورة واضحة وربما أنها تدور في حلقة مفرغة، كما أنه أهمل نظرية مشقة العمل ربما لأنه لم يخطر بباله أنها تختلف عن نظرية كمية العمل [١]، وإن كان معروفاً في التراث الكلاسيكي أن ريكاردو إستقر في النهاية على نظرية تكلفة الإنتاج في القيمة.

---

(١) شومبيتر، جوزيف، ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م٢، المجلس الأعلى للثقافة– القاهرة، ص ٢٩٦.

أما توماس مالثوس فقد قرر أن قيمة السلعة تتحدد من خلال كمية العمل التي يحصل عليها المرء عند مبادلة السلعة، أي أنها تتحدد من خلال كمية العمل التي تستطيع أن تتحكم فيها هذه السلعة في عملية التبادل، والجديد الذي أضافه مالثوس هو تفسير مقياس القيمة، فكمية العمل التي تحصل عليها السلعة تمثل العمل الحاضر والعمل الماضي الذي بذل في عملية إنتاجها مضافاً إليه الربح، وعلى وفق هذا فإن العمل لم يعد هو العنصر الوحيد الذي يخلق القيمة كما ذهب إليه آدم سميث [١].

(١) المعموري، مصدر سابق، ص٣٤٣- ٣٤٤.

أولاً: آدم سميث

حـوّل آدم سميـث (١٧٢٣- ١٧٩٠م) بـؤرة علـم الإقتصـاد بعيـداً عـن نظـرة المـركنتيليين في إعتمادهـا علـى المعـادن النفيسـة بإعتبارهـا ثـروة، وإتجـه إلى إنتـاج السـلع والخـدمات بإعتبـاره الثـروة، إذ إن نمـو الإنتـاج مـن السـلع والخدمات يؤدي إلى زيادة ثروة الأمـم، وكـان سميث يعني بالثـروة التـدفق السـنوي أو مـا نطلـق عليـه (النـاتج المحلـي الإجمـالي)، فيـذكر: إن العمـل السـنوي لكـل أمـة هـو رأس المـال (الرصيد fund) الـذي يمـدُّها أصـلاً بمـا تسـتهلكه هـذه الأمـة سـنوياً مـن ضـروريات الحيـاة وكمالياتهـا، والـتي تتكـون دائمـاً إمـا مـن النِتـاج المباشـر لهـذا العمـل، أو ممـا يشترى بهذا النِتاج من أمم أخرى [١].

---

(١) سمِث، مصدر سابق، م١، ص٩.

أما بالنسبة للقيمة الإقتصادية فيرى سميث أن للقيمة معنيين مختلفين، فهي أحياناً تعبر عن منفعة أو فائدة شيء ما، وفي بعض الأحيان تعني قوة شراء سلع أخرى ما يعني حيازة ذلك الشيء، ويمكن أن نسمي الأولى قيمة الإستعمال، والثانية قيمة الإستبدال، والأشياء ذات القيمة الأكبر في الإستعمال غالباً ما تكون قيمتها عند الإستبدال ضئيلة أو ربما لا قيمة لها؛ وبالمقابل نجد أن الأشياء ذات القيمة الأعلى عند الإستبدال تكون في معظم الأحيان ضئيلة القيمة الإستعمالية أو ربما لا قيمة إستعمالية لها.

وعلى سبيل المثال لا يوجد شيء أكثر إستعمالاً من الماء؛ لكن الماء قلما يشتري شيئاً، وقد لا نجد شيئاً نستبدله به، أما الألماس بالمقابل فقلما تكون له قيمة إستعمالية؛ ولكن يمكن إستبداله بمقدار كبير جداً من

السلع الأخرى [1]، بمعنى آخر أن شيئاً عديم النفع تماماً كالماس يمتلك قيمة تبادلية عالية، بينما لا يمتلك شيء حيوي كالماء أيّ قيمة تقريباً، وهذه المعضلة يسميها سميث بـ (لغز القيمة).

وقد حل آدم سميث المشكلة في أيامه بمجرد وضع قيمة الإستعمال جانباً، وتأكيد قيمة التبادل على أساس الصورة التي عرفت لفترة طويلة بأنها (نظرية كمية العمل)، فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها، أي إن قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها،

---

(١) سمِث، مصدر سابق، م١، ص٤١.

ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي لِما لجميع السلع من قيمة قابلة للتبادل [1].

مما سبق نرى أن آدم سميث يجهد نفسه في تحديد ما الذي يمنح منتجاً ما قيمة معينة، ولقد بدأ من الطبيعي في نظره أنه في المجتمعات البدائية لا بد أن تعكس القيمة في الأصل مقدار العمل المبذول في إنتاج السلعة، فنحن في نهاية المطاف نبذل الكد والعناء في صناعة المنتجات التي نبيعها، لا لشيء سوى أن نوفر على أنفسنا عناء صناعة المنتجات التي نشتريها، فليس هناك من معنى عند البائع والمشتري في شراء شيء يمكن صناعته بالقليل من

(١) جالبريت، مصدر سابق، ص٧٩.

الجهد الشخصي، ولهذا فإن السعر المثالي للتبادل يجب أن يعكس جهداً مساوياً له [1].

ومما يؤسف له أن أداة نظرية المنفعة الحدية لم تكن قد وجدت في أيام تأليف كتاب (ثروة الأمم)، التي قامت بحل هذه المفارقة بشكل نهائي تقريباً، وبيّن بأنه فبما أن الماس نادر جداً يمكن إعتبار أي ماسة إضافية نحصل عليها بمنزلة مكافأة عظيمة، وبما أن الماء متوفر على نحو غزير فإن أي كوب إضافي من الماء لا يعد ذا منفعة كبيرة لنا، أو بمعنى آخر أن الفارق بين الماء والماس، إنما يرجع إلى الوفرة النسبية للماء والندرة النسبية للماس بالنسبة للطلب على كل منهما، وحيث إن عرض الماء وفير؛ فإن الطلب على كل وحدة إضافية منه (المنفعة الحدية) يكون

---

(١) باتلر، د. إيمون، ٢٠١٤م: **آدم سميث (مقدمة موجزة)**، ترجمة: علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة– القاهرة، ص ٣٩.

منخفضاً، بينما يكون الطلب على كل وحدة إضافية من الماس مرتفعاً؛ نتيجة لأن عرضه شديد المحدودية، وبناءً على ما سبق لا يكون هناك تناقض بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية، فهما تتساويان هوامشياً[(١)،(*)].

(١) سكويسين، مارك، ٢٠١٨م: **الثلاثة الكبار في علم الإقتصاد** (**آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز**)، ترجمة: مجدي عبد الهادي، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ص١٥٥.

(*) هنا نجد إنعطافاً غريباً في تاريخ الفكر الإقتصادي، حيث نرى آدم سميث كان يملك فعلياً الإجابة الصحيحة لمفارقة الماء والماس قبل عقد من كتابته (ثروة الأمم)، فمحاضراته في القانون عام (١٧٦٣م)، تكشف عن كونه كان يعترف بأن السعر يتحدد بالندرة، إذ قال: إنها وفرة الماء السبب في رخصه، وندرة الماس السبب في كونه غالياً وعزيزاً. كما بيّن: أن التاجر الغني الذي تاه في الصحراء العربية سيقدّر الماء بقيمة عالية جداً، وأن كمية الماس إذا أمكن مضاعفتها بالصناعة فإن سعره سينخفض. والغريب في الأمر أن=

وبتقسيم آدم سميث القيمة إلى قيمة إستعمالية وقيمة تبادلية؛ يحتدم النقاش ويشتد حول نظرية القيمة بين أنصار الرأسمالية من جهة ومؤيدي الإشتراكية من جهة أخرى، وفيما يرجع الإشتراكيون سبب القيمة ومصدرها إلى العمل وحده، يحاول الرأسماليون أن يبينوا أهمية رأس المال في الإنتاج وفي خلق القيمة وتكوينها، وعليه يمكن أن نقول: إذا كانت القيمة الإستعمالية أساسها القدرة على إشباع الحاجات (أي المنفعة)، فإن أساس القيمة

=تفسير سميث المقنع لمفارقة الماء والماس إختفى عندما كتب (ثروة الأمم)، فهل كان سميث يعاني من السهو؟، يرى بعض الإقتصاديين أن السبب هو تغير خلفية سميث نحو الكالفينية، التي تؤكد على مناقب العمل الشاق والإنتاج المفيد والتدبير، وهي قيم مشيخية يدفع المرء إلى العمل والإدخار ضد الإستهلاك، حيث أصبح يرى الماس والمجوهرات سلعاً كمالية وعديمة النفع نسبياً، إذا ما قورنت بالماء والسلع النافعة الأخرى (سكويسين، ٢٠١٨م: ١٥٥- ١٥٦).

التبادلية هو القدرة على التبادل، وتنشأ القيمة الإستعمالية حين ينظر إلى السلع من وجهة نظر الإستهلاك، بينما القيمة التبادلية هي الصفة التي تملكها السلع حين يبحث أمرها بغرض التبادل [١].

ولهذا نرى تركيز سميث على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسمى بالسعر الطبيعي للسلعة، التي تتوقف على الثمن فهو يعبر عن قيمة السلعة بوحدات نقدية من الذهب والفضة، وقد لاحظ سميث أن التعبير النقدي لا يمكن التعويل عليه لتحديد القيمة الحقيقية للسلعة، بحيث إن القيمة النقدية تتغير من وقت لآخر، وهي تتوقف على كمية الذهب والفضة التي تتداول في السوق، فإذا زادت كمية النقود أو نقصت أدى ذلك إلى تغير في أثمان السلع، وينتهي سميث من ذلك إلى أن التعبير النقدي

---

(١) رول، مصدر سابق، ص ٣١٩.

عن قيمة السلعة لا يمثل إلاّ ثمنها الإسمي ولا يمثل ثمنها الحقيقي، وهو يلخص من ذلك إلى أن العمل هو المقياس الصحيح للثمن الحقيقي، أي أن قيمة السلعة بالنسبة للشخص الذي لا يريد إستهلاكها أو إستعمالها بنفسه، وإنما يريد مبادلتها تتحدد بكمية العمل الذي تبادل به السلعة، وأن العمل هو المقياس الحقيقي لقيمة المبادلة لكل السلع، فالعمل كان السعر الأول النقد الأصلي للشراء الذي تم دفعه مقابل كل الأشياء، وليس الذهب أو الفضة، بل بالعمل تم شراء ثروة العالم أساساً؛ وقيمته عند من يملكونه، وعند من يريدون إستبداله ببعض المنتجات الجديدة يساوي على وجه الدقة مقدار العمل الذي يمكّنهم من الشراء أو الإستحواذ، لذلك فإن العمل وحده لا تتغير قيمته، وهو وحده المعيار الحقيقي والنهائي الذي به يمكن تقدير وموازنة قيمة كل السلع في كل الأوقات وكل الأماكن، فهو سعرها الحقيقي، والنقد

هو سعرها الأسمي فقط، أو بعبارة أخرى إن للعمل مثله مثل السلع الأخرى سعراً حقيقياً وسعراً اسمياً، فسعره الحقيقي يتكون من كمية من ضروريات الحياة وأسباب الراحة التي يحصل عليها مقابل هذا العمل، وسعره الأسمي هو مقدار المال [١].

ومن هنا نلاحظ أن آدم سميث لم يستطع أن يتجاهل الحقيقة الواضحة التي هي أن العمل يتغير في قيمته من وقت لآخر ومن مكان إلى آخر، ولكنه حاول الخلاص من هذا المأزق بإعتبار العمل أو المجهود الإنساني من وجهة نظر القائم به، فساعة من العمل تتضمن قدراً واحداً من المشقة بالنسبة لمن يقوم بها في أي زمان وفي أي مكان، لذلك نراه يقول: أنه في الوضع المبكر البدائي للمجتمع الذي سبق جمع رأس المال وملكية الأرض،

(١) سمِث، مصدر سابق، م١، ص٤٣- ٤٧.

كان تبادل السلع يتم على أساس مقادير العمل اللازمة لإنتاجها، وفي أمة الصيادين إذا كان الوقت اللازم لإصطياد قندس يعادل عادة ضعف العمل المبذول لصيد الأيل أو الغزال عند الشعوب التي عاشت على الصيد، فإن من الطبيعي أن يكون قندس واحد يساوي غزالين، ومن الطبيعي أن الشيء الذي ينتج من عمل يومين أو ساعتين أن يساوي ضعف الشيء الذي يحتاج إنتاجه إلى عمل يوم واحد أو ساعة واحدة [1]، ولا شك في أن سميث لاحظ أن أوجه العمل غير مساوية؛ فإحدى العمليات الإنتاجية قد تتطلب عملاً أكثر جداً أو قدراً أكبر من المهارة أو مدة أطول من التدريب والخبرة، لكن هذه العوامل تؤخذ في الإعتبار عبر الإتفاقات والمساومات في السوق.

(١) سمِث، مصدر سابق، م١، ص٦١.

وقد كان سميث كالطبيعيين من قبله يؤمن بوجود منتج صاف، ولكنه يختلف عنهم في أنه إعتبر هذا المنتج الصافي هو القيمة التي يضيفها العامل إلى المواد، أي أنه منتج للعمل وليس هبة من الطبيعة، ولكن وجود الرأسمالي والربح الذي يحققه جعل من الصعب عليه الإعتقاد بأن العمل كان المصدر الوحيد للقيمة ومقياسها الغريزي، كما أنه في ظروف الإنتاج الرأسمالي لا يعود ثمة تماثل بين كمية العمل المتجسدة وبين قيمة العمل، وللهروب من هذه الصعاب إحتمى ماركس في الفكرة الإضافية الممثلة في نظرية (فائض القيمة)، إن سميث لا يتخلى تماماً أبداً عن نظرية العمل، والحقيقة أنه يستخدمها بإستمرار حين يناقش منشأ الفائض هذا من جهه، ومن جهة أخرى فإنه يجد نفسه عاجزاً عن تطبيقها على نظريته في التوزيع ويضطر إلى الإلتجاء إلى طرق أخرى في التفسير كما يقول رول، ولكن برغم أن هذا الجانب من نظرية سميث

في التوزيع قد يعتبر بصورة أشد حسماً، نتيجة منطقية مباشرة لمعطياته، إلاّ أنه ليس بالجانب الذي يوليه أعظم الإهتمام، إنه يبدأ من القول بأن الأجور والربح والريع هي المصادر الأصلية الثلاثة للقيمة التبادلية [١].

ولكن بعض الباحثون والمفكرون أمثال جوزيف شومبيتر وجون كينيث جالبريت وإريك رول يأخذون على آدم سميث أنه ظل ينتقل من مفهوم إلى آخر للقيمة من دون بيان أسباب ذلك، مما يبدو للقارئ أن آراءه تتسم بالتقلب والتناقض والغموض، إذ يحدد شومبيتر مثلاً أن سميث أورد ثلاثة مفاهيم للقيمة وهي [٢]:

الأول: العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وهو ما برره شومبيتر على أنه إستقراء لحالة المجتمعات البدائية، فإذا

---

(١) رول، مصدر سابق، ص١٤٨- ١٥٧.

(٢) شومبيتر، مصدر سابق، م١، ص٢٧٤- ٢٧٥.

كان آدم سميث قد إنتهى إلى إستخدام العمل كأساس لتحديد القيمة، فإنه لم يلبث أن تبين أن هذه النظرية لا تصلح إلاّ للمجتمعات البدائي، وإنه بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع، فقيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط، وإنما يجب أيضاً أن يؤخذ في الإعتبار رأس المال المستخدم فيها، وبذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر في تحديد قيمة السلعة.

الثاني: نظرية كمية العمل، أي أن قيمة أي شي يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل المبذول في إنتاجها، فآدم سميث لم يستطيع أن يتجاهل أن العمل سلعة غير متجانسة، فهناك عمل عادي لا يحتاج إلى مهارة، وعمل يحتاج إلى مهارة، وثالث يحتاج إلى مخاطرة، ورابع يحتاج إلى ثقة إلى آخر التقسيمات المختلفة التي أفاض فيها في موضع آخر من كتابه (ثروة الأمم)، وتتغير قيمة العمل بحسب نوعه، كما تتفاوت المشقة التي

يتحملها القائم به، ولا يجدي في هذا المجال أن يلجأ سميث إلى قيمة الإستعمال حيث أنها كقيمة المبادلة ليست واحدة في كل أنواع العمل، وظاهر أننا لا نستطيع إتخاذ العمل كمقياس للقيمة إلاّ إذا كان سلعة متجانسة أو كانت هناك ثمة طريقة لتحويل كل أنواع من العمل إلى النوع الآخر، وقد حاول سميث أن يدفع هذه الصعوبة بتقدير أنها تسوي في الحياة العملية عن طريق المساومة في السوق، وإذا كانت هذه المساومة لا تسفر عن مقياس دقيق لقيمة نوع العمل بالنسبة لنوع آخر، فهو مقياس كاف على كل حال لسير الحياة العادية [١].

الثالث: إن تكاليف عناصر الإنتاج هي التي تحدد قيمة السلعة، وهو ما جاء به آدم سميث في سياق بيان أن المجتمعات المتطورة أي التي في ظروف الإنتاج الرأسمالي

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص١٨٤.

لا تستطيع تجاوز أو إهمال كلاً من الريع ورأس المال، ولكن لو أمعن النظر قليلاً فإن نظرية النفقة الإنتاج تنهار من أساسها، لكونها تهمل تأثير الطلب على تحديد أثمان السلع، كما أننا إذا علمنا أن نفقة الإنتاج تتغير بتغير حجم الإنتاج، فإنه لن توجد قط نفقة إنتاج واحدة لأية سلعة، بغض النظر عن الكمية المنتجة منها، ومن المفروض بداهة أن الكمية التي تنتجها مختلف المنشآت في الصناعة المعينة تتعادل مع الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها، أي تتعادل مع الطلب على السلعة، وما لم نتوصل إلى معرفة مقدار الطلب على السلعة، فسوف لا نعرف بالتالي ذلك المستوى من الناتج الذي يجدر إنتاجه وعرضه في السوق، وسوف لا نعرف أيضاً نفقة إنتاج هذا الناتج المعين، ولكن إذا كان لا يتسنى لنا معرفة نفقة الإنتاج لأية سلعة مالم نعرف الطلب عليها، فمن العبث بطبيعة الحال أن نقرر أن

النفقة تحكم الثمن، فالطلب (أو المنفعة) والعرض (أو النفقة) هما في الواقع بمثابة حدي مقص كما يعبر عن ذلك ألفريد مارشال، وكما أنه من السخف أن نجادل بأن الحد الأعلى أو الحد الأدنى للمقص هو وحده الذي يقوم بعملية قطع الأشياء، فمن السخف أيضاً أن نجادل بأن العرض بمعزل عن الطلب، أو الطلب بمعزل عن العرض هو الذي يحكم ثمن السلعة [(١)].

ثانياً: ديفيد ريكاردو

إنتهت نظرية القيمة عند آدم سميث إلى الأخذ بنفقة الإنتاج، وقد قصر نظرية القيمة العمل على المجتمع البدائي كما رأينا، أما بعد تراكم رأس المال في المجتمعات

(١) عمر، د. حسين، ١٩٨٢م: **مقدمة علم الإقتصاد (نظرية القيمة)**، ط٦، دار الشرق للنشر والتوزيع والطباعة- جدة، ص١٥٨- ١٥٩.

الأكثر تقدماً، فإن قيمة السلعة لا بد أن تكون أكبر من قيمة العمل المبذول فيها، ولذلك ظهر إلى جانب العمل فائض؛ في شكل ربح يأخذه الرأسمالي، ومن خلال النقد الذي وجهه بعض المفكرين لنظرية سميث في القيمة؛ إستهل ديفيد ريكاردو (١٧٧٢- ١٨٢٣م) آراءه في القيمة مصمماً على العثور على مقياس ثابت لها، وبدلاً من إعتبار الذهب والفضة وحدة الحساب النهائية، ركّز على كمية وحدات العمل لا الأجور كمقياس للقيمة، وإن كان معروفاً في التراث الكلاسيكي أن ريكاردو إستقر على نظرية تكلفة الإنتاج في القيمة؛ مجادلاً بأن السعر يتحدد عموماً بالتكاليف (العرض) وليس بالمنفعة (الطلب)، ولهذا كتب لاحقاً بأنه: تتلخص أطروحتي في أنه بإستثناءات قليلة، تحدد كمية العمل المستخدمة في السلع معدل التبادل فيما بينها، وهذا ليس صحيحاً بشكل تام، لكنه في رأيي التقريب الألصق بالحقيقة، وهو

أصحّ كقاعدة لقياس القيمة النسبية من أي مقياس آخر سمعت به [1].

لذلك نرى ريكاردو يبدأ بالإشارة إلى التفرقة التي أوردها سميث بين إستعمالين للفظ القيمة، إنه يعترف بأن المنفعة أساسية إذا أريد أن يكون للسلعة قيمة تبادلية، ولكنه يرفض إعتبارها مقياساً لتلك القيمة، بمعنى آخر بدأ ريكاردو بمحاولة إيجاد صلة بين المنفعة والقيمة، وعنده أن المنفعة صفة عامة لا بد من توافرها في السلعة كي تصبح ذات قيمة، والسلعة عديمة المنفعة لا بد أن تكون عديمة القيمة، ولكن هذا هو كل ما هنالك، وقد بيّن في كتابه (مبادئ الإقتصاد السياسي) بأن: النفعية ليست مقياساً للقيمة التبادلية، على الرغم من أنها أساسية بالمطلق، بمعنى إن لم تساهم في إرضائنا فإنها تخلو

(١) سكويسين، مصدر سابق، ص٨٨- ٨٩.

من أية قيمة تبادلية، رغم ندرتها أو حجم العمل اللازم للحصول عليها، فعند إمتلاك ميزة النفعية تستقي السلع قيمتها التبادلية من مصدرين: الندرة وكمية العمل اللازم للحصول عليها [1]، حيث أن المنفعة لا دخل لها في تحديد قيمة المبادلة لسلعة معينة، أو بتعبير جالبريت أن المنفعة هي جواز المرور إلى عالم القيمة، ولكن متى دخلت السلعة إلى هذا العالم أصبحت قيمتها محكومة بإعتبارات لا صلة للمنفعة بها [2]، ومتى إستوفت السلعة صفة المنفعة يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع:

النوع الأولى: هي السلع التي لا يمكن زيادة الكمية الموجودة منها، حيث تتحدد قيمتها بندرتها فقط، والعمل

---

(١) ريكاردو، ديفيد، ٢٠١٥م: **مبادئ الإقتصاد السياسي**، نقله إلى العربية: د. يحيى العريضي وحسام الدين خضور، دار الفرقد- للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق، ص١٣.

(٢) جالبريت، مصدر سابق، ص٩٦- ٩٧.

المبـذول لا يزيـد كميتهـا، ولـذلك فـإن قيمتهـا لا يمكـن تخفيضـها بـزيادة عرضـها، مثـل السـلع الأثريـة كالتماثيـل والصور والنقود النادرة والمخطوطات.

النوع الثـاني: هـي السلع التي يمكـن زيادة كميتها عـبر بـذل الجهـد البشـري، وتلـك التـي مـا إن يـتم إنتاجهـا تبـدأ المنافسة فيها دون كوابح.

ويشير ريكاردو إلى أن الطائفة الأولى إستثناء لا يقـاس عليه، والقاعدة التي تحكم الغالبية العظمى من السلع في أي نظـام إقتصـادي؛ هـي قابليتهـا للـزيادة إلى أيـة كميـة نشاء طالما أننا على إستعداد لبذل المجهود الذي يتطلبه إنتاجهـا، وهـذه هـي السـلع الـتي انصـرف ريكـاردو إلى تفسير قيمـة مبادلتهـا، وقـد إنتهـى إلى أن القيمـة المبادلـة تتوقف على كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة وليس على كمية العمل الذي تبادل به السلعة كما قال آدم سميث، كما أن قيمة المبادلة لا تتأثر بمقدار الأجور التي تدفع في

سبيل إنتاج السلعة، كما يلاحظ أيضاً أن ريكاردو لم يخلط بين مقياس القيمة وسبب القيمة، وقد تنبّه منذ البداية إلى وجوب التفرقة بين الفكرتين، وإذا كان ريكاردو قد إعتمد على العمل لتفسير القيمة فقد رفض الأخذ به كمقياس لها، وقد بيّن أن العمل كغيره من السلع يخضع لتقلبات في قيمة مبادلته، وعلى ذلك فإن ما يعترض به على الذهب والفضة يصدق على العمل عند إتخاذه مقياساً للقيمة [١].

كما فرق ريكاردو بين القيمة والثمن، فالثمن قد تختلف عن القيمة المحددة على الوجه المتقدم، والثمن هو ما يظهر في السوق وفقاً لظروف العرض والطلب، وهو يتجه إلى القيمة الحقيقية كما تحددها نظرية العمل، وقد طبق نظريته في القيمة على سلعة العمل ذاتها، فالعمل

(١) ريكاردو، مصدر سابق، ص١٤- ١٦.

سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل إستمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان (مستوى الكفاف)، وعلى ذلك فالأجور تتحدد بهذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وإذا كانت الأجور الجارية تختلف أحياناً عن هذا الأجر الطبيعي، فإن هناك إتجاهاً عاماً للأجور للإستقرار عند هذا المستوى، وهنا نجد قبول ريكاردو الضمني لأفكار مالثوس في أن زيادة الأجور عن الحد الأدنى قد تؤدي إلى زيادة السكان، وبذلك تعود الأجور من جديد إلى الإنخفاض والإستقرار عند مستوى الكفاف، ومع ذلك فإن تطبيق نظرية القيمة على سلعة العمل ذاتها قد أدى إلى خلق مشكلة جديدة تحتاج إلى حل، وهي ضرورة المساواة بين العمل وناتج العمل (قيمة السلعة)، بمعنى آخر من الضروري أن تكون قيمة السلعة مقدرة بمقابل العمل (الأجور) دون أن تتضمن أي فائض

للمنظم (ربح)، وقد أدى بماركس إلى وضع نظريته في الإستغلال، أما ريكاردو فقد تردد كثيراً في إعطاء حل لهذه المشكلة، فلم يذهب إلى قبول الإستغلال كما فعل ماركس، وأراد أن يتجنب ما ذهب إليه آدم سميث من إعتبار رأس المال عنصراً منتجاً ومستقلاً عن العمل، ولكنه إضطر أخيراً إلى قبول نظرية سميث ضمناً في الأخذ بنظرية نفقة الإنتاج [1].

لقد تصارع ريكاردو مع نظرية العمل في القيمة لآخر يوم في حياته، فقبل حوالي شهر من وفاته، كتب لأحد زملائه الإقتصاديين بالقول: لا أستطيع تجاوز الصعوبة المتمثلة في مثاليّ: النبيذ الذي يحفظ في قبو لمدة ثلاث أو أربع سنوات، وشجرة البلوط التي ربما لم ينفق عليها وحدتا عمل، ورغم ذلك تبلغ قيمتها (١٠٠ج)، وقد

(١) الببلاوى، مصدر سابق، ص٦٥- ٦٦.

إختلف معه صديقه توماس مالثوس كاتباً له أنه: لا العمل ولا أي سلعة أخرى يمكن أن تقيس بدقة القيمة التبادلية الحقيقية [1]، ولكن ورغم ذلك، فإن هناك من يشك بأن ريكاردو قد أراد أن يصوغ نظرية في القيمة كما أدعّت جوان روبنسون (١٩٠٣- ١٩٨٣م)، بل كان هدفه في بادئ الأمر منحصراً في إيجاد الأصول التي يجري بموجبها تقسيم الإنتاج العام، حين بيّن ريكاردو بأن جميع الإنتاج يقسم بين ثلاث طبقات وهي: طبقة مالكي الأرض، وطبقة الرأسماليين أو أصحاب رأس المال، وطبقة العمال، فالطبقة الأولى تتسلم ريع الأرض، والثانية تتسلم الربح بينما تتسلم الثالثة الأجر، ولكي يتم تقسيم الإنتاج بهذا الشكل وجب علينا أولاً تقدير قيمته [2]،

---

(١) سكويسين، مصدر سابق، ص٨٩.

(٢) ريكاردو، مصدر سابق، ص٤٤.

ولـذا فقـد إضـطر ريكـاردو إلى تحويـل نظـره نحـو القيمـة، وكـان مصـدر الصعوبة هنـا مـن وجهـة نظـر روبنسـون؛ أن أي تغيير يطرأ على الأجور بالنسبة لقيمـة الإنتـاج العـام يغير نسبة الأرباح، وبالتالي يغير الأسعار النسبية للسلع، ولكـي يتجنـب هـذه الصـعوبة قـرر ريكـاردو إسـتعمال (وحـدة العمـل) لتقـدير قيمـة الإنتـاج، حـين حـاول تبريـر هذا الإختيار بقوله أن أي مقياس للقيمة يجب أن يكون نفسـه ذا قيمـة ثابتـة لا تتغـير كالوحـدة المستعملة لمقيـاس الطول مثلاً.

وقـول ريكـاردو هـذا ينطـوي على كثير مـن الخطأ كمـا يراها روبنسون، فوحدة مقياس الوزن أو الطول هي شيء متفـق عليه بـين النـاس ومقـدارها ثابـت لأسباب علميـة، أمـا القيمـة فإنها تمثل علاقـة بـين النـاس، ولـن يكـون في الإمكـان إيجـاد وحـدة ذات معـنى واحـد للجميـع لتقـدير الدخل القومي مثلاً، كما أنه لن يكون في الإمكان إيجاد

وحدة لا يتغير معناها بتغير الظروف والنظم الإقتصادية، ووحدة العمل التي استعملها ريكاردو لهذا الغرض تؤدي إلى مهاوٍ فكرية خطيرة، فهل نستطيع القول مثلاً أن العامل هو وحده الذي ينتج القيمة؟، وهل هذا يعني أن الربح يؤخذ من حصة العامل.

وقد تمكن ريكاردو من الخروج من هذا المأزق بأن إعتبر رأس المال على أنه وحدة منتجة كغيره من عوامل الإنتاج، وعلى أنه يمثل عنصراً هاماً من عناصر نفقة الإنتاج ولذا فيحق له أي لرأس المال، أن يتسلم حصته من الإنتاج العام، وقد أيد ألفريد مارشال ما ذهبت إليه ربنسون، مؤكداً أن عامل الإنتظار بالنسبة لرأس المال هو عنصر من عناصر النفقة، وبذلك يرى ربنسون أن

ريكاردو لم يكن يبحث عن وحدة لمقياس القيمة، بل كان يبحث عن قيمة التبادل النسبية لمختلف السلع[١].

كما شن صمويل بيلي (١٧٩١- ١٨٧٠م) هجوماً على كتابات ديفيد ريكاردو وأتباعه، على الرغم من أن هذا الهجوم لم يكن حاسماً كما يقول شومبيتر لأن المدارس الفكرية لا تتدمر بهذه السهولة [٢]، فيرى بيلي أن القيمة التبادلية تظهر كعلامة كمية بين شيئين، فكل مشكلة القيمة في نظره يحلها القول بأن القيمة التبادلية تتضمن من الناحية العملية علاقة، إذ يقول: أن القيمة تدل في معنى أخير على التقدير الذي نكنه لأي شيء، إنها تعكس حالة ذهنية للشخص، ولا تعكس صفة

---

(١) روبنسون، جون، بدون تاريخ النشر: **فلسفة الإقتصاد**، نقله إلى العربية: الدكتور عزة عيسى غوراني، مكتبة المحتسب- عمان، ص٢٣- ٢٥.

(٢) شومبيتر، مصدر سابق، م٢، ص١٤٣.

يملكها الشيء، وهذا التقدير لا يمكن أن ينشأ عندما ننظر إلى الأشياء في عزلة بعضها عن بعض، وإنما منشؤه المقارنة بين شيئين، والتقدير النسبي الذي تولده المقارنة لا يمكن لغير الكمية أن تدل عليه.

وثمة فكرتين تظلان تسريان جنباً إلى جنب في كتاب بيلي المسمى (مبحث نقدي في طبيعة القيمة ومقياسها وأسبابها) أهمها؛ الفكرة التي تجعل من القيمة علاقة ولا شيء أكثر من هذا، فكما أننا لا نستطيع الحديث عن المسافة التي تفصل أي شيء دون أن نعني شيئاً آخر توجد بينه وبين الأول هذه العلاقة، كذلك لا نستطيع الحديث عن قيمة سلعة إلاّ بالإشارة إلى أخرى نقارنها بها، إن الشيء لا يمكن أن يكون ذا قيمة في ذاته إلاّ

بالإشارة إلى شيء آخر [1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو أن بيلي نفسه كان ينظر إلى التصور النسبي البحت للقيمة على أنه غير كاف، فذكره للتقدير والمنفعة في بداية بحثه، والذي يبدو أنه راجع إلى تأثير ساي كما يقول رول، يبيّن أنه كان يحاول أن يربط بين العلاقات العملية التي تظهر في السوق وبين مؤثر سببي أساسي، أي أنه كان يحاول إيجاد عنصر ثابت لا يتغير، ولكنه لم ينجح في مسعاه وإنتقده أصحاب نظرية المنفعة ممن جاءوا بعده، بسبب إخفاقه في تتبع العلاقة بين المنفعة والقيمة التبادلية [2].

(١) Bailey, Samuel, 1825: **A Critical Dissertation on The Nature**, **Measures**, **And Causes of Value**, Printed for R. Hunter- London, p. 1- 3.

(٢) رول، مصدر سابق، ص٣٢٧.

حقيقة يقرر بيلي: أن البحث في أسباب القيمة هو في تلك الظروف الخارجية التي تؤثر بصورة منتظمة على أذهان الناس، وتؤثر في التبادل بين ضروريات الحياة ومتعها وكمالياتها، بحيث تكون موضوعات يستدل عليها وتحسب [١]، ولكنه لا يواصل مناقشة المعاني التي ينطوي عليها التقييم الذاتي، ويوافق في النهاية على أنه بالنسبة إلى تلك الفئة من السلع التي يمكن زيادتها حسبما نشاء، والتي ليس في إنتاجها تقييد للمنافسة تكون تكلفة الإنتاج هي العامل الذي يعين القيمة، وتكلفة الإنتاج قد تكون العمل أو رأس المال أو كليهما، أما في الحالات الأخرى مثل الإحتكارات والسلع التي يجري إنتاجها في

(١) Bailey, op. cit. p. 180.

ظل ظروف تناقص الغلة، فالتحليل يجب أن يكون تحليل الثمن في حالة الإحتكار [١].

ونقد بيلي مستمداً من سعي ريكاردو وراء مقياس ثابت للقيمة، هذا السعي في حالة ريكاردو كان مجرد طريقة مضطربة للبحث عن تفسير لظاهرة القيمة بصفتها هذه، ولكنه أتاح لبيلي فرصة يقول فيها أشياء سديدة جداً عن موضوع قياس القيمة، وهنا كانت الفكرة النسبية عنده مغزى خاصاً، إذ ساعدت على إظهار الفارق بين مقياس القيمة بالمعنى المتسامي الذي فهمه المدرسة الكلاسيكية وبين مقياس القيمة؛ بمعنى العلاقة الكمية بين سلعتين، وبين سلعة ونقود بوجه خاص.

وهذا التصور الأخير يؤدي به إلى بيان أن التغيرات في القيمة يجب أن تؤثر في كلتا السلعتين التي تجري المقارنة

---

(١) Bailey, op. cit. p. 205.

بينهما، وبذلك فالبحث عن مقياس ثابت للقيمة هو شيء وهمي، ويبيّن بيلي أن النقود تؤدي بصورة وافية مهمة مقياس خارجي للقيمة برغم أن تعريفه يستتبع أنها ذاتها لا يمكن أن تكون ذات قيمة ثابتة، إنه يستخدم هذه النقطة كحجة كما يقول رول في أن يحد بشدة من صحة المقارنات بين الأثمان بمرور الوقت، غير أن الهدف الذي يرمي إليه بيلي هو أن يبيّن أنه بمجرد زوال مشكلة البحث عن مقياس ثابت للقيمة؛ تزول أيضاً مشكلة إكتشاف العوامل المحددة للقيمة بإعتبارها شيئاً منفصلاً عن الثمن، وكان يظن أنه وضع مسماراً آخر في نعش نظرية العمل [١].

---

(١) رول، مصدر سابق، ص٣٢٨- ٣٢٩.

ثالثاً: توماس مالثوس

يعتبر توماس مالثوس (١٧٦٦- ١٨٣٤م) في طليعة الذين حملوا لواء المعارضة لنظرية العمل في القيمة، على الرغم من أنه أخذ الكثير عن آدم سميث، بل يمكن القول أن أفكاره تعتبر إحياء لآراء سميث بعد تنقيتها من بعض المتناقضات، ففي كتابه (ملاحظات عن آثار قوانين القمح) الذي نشر عام (١٨١٤م)، إنتقد مالثوس سميث لأنه إعتبر ما تتضمنه السلعة من مقدار العمل مقياساً لقيمتها، مبيّناً أن حجة سميث ليست كافية في أن سعر الذرة يجب أن تحدد من خلال كمية العمل [١]، ولكنه

(١) Malthus, T. R., 1814: **Corn laws and of a rise or fall in the price of corn on the agriculture and general wealth of the country**, printed for J. Johnson and co.- London, p. 14.

هو نفسه إستخدم فيما بعد تعريف سميث للقيمة بأنها: القوة التي يمكن من تملك سلع أخرى بما فيها العمل [١].

ويقرر في مؤلفات أخرى أن مقدار العمل من ماض وحاضر اللازم لإنتاج السلع هو الذي يعين قيمتها، وبعد ذلك بوقت يبدع نظرية في تكلفة الإنتاج تثير الإهتمام؛ لأنها تشتمل على الأرباح حين أشار إلى أن رأس المال يدخل في كل السلع تقريباً بنسب مختلفة، وهذا من شأنه إبطال نظرية العمل في القيمة، حيث أن رأس المال لا بد أن يقتضي ربحاً عن رأس ماله وعلى ذلك فإن قيمة المبادلة لا تتناسب مع ما بذل من عمل في إنتاج السلعة، وإذ يعرف مالثوس القيمة على أساس نفقة الإنتاج: بأنها

---

(١) Malthus, T. R., 1836: **Principles of Political Economy** (**Considered with a view to their practical application**), London: W. Pickering, p. 293.

مقدار العمل المخزون والحالي مضافاً إليه الربح، والذي هو طبقاً لمالثوس نفس مقدار العمل الذي تستطيع أن تتحكم فيه السلعة، وعلى وفق هذا فإن العمل لم يعد هو العنصر الوحيد الذي يخلق القيمة كما ذهب إليه سميث، بل أضاف الربح عنصراً مشاركاً أيضاً في خلق القيمة [١].

وقد تنبه مالثوس إلى أن الجانب الأكبر من الغموض في أفكار سميث إنما يرجع إلى خلطه بين مقياس القيمة ونظرية القيمة، ومن ثم فقد عمد مالثوس إلى التفرقة بين هاتين الفكرتين، فإن ما يصلح مقياساً للقيمة لا يصلح بالضرورة تفسيراً لها، كما أن تفسير القيمة لا يقتضي حتماً إيجاد مقياس لها، أما فيما يتعلق بمقياس القيمة فقد أشار مالثوس إلى أن الثمن النقدي لا يعطينا صورة عن القيمة الحقيقية للسلعة، وذلك أن النقود تتغير من مكان

---

(١) رول، مصدر سابق، ص١٩٩.

إلى آخر ومن زمان إلى آخر، ومن ثم فلا يجوز التعويل على ثمن السلعة لقياس قيمتها الحقيقية [(١)].

فالثمن النقدي للسلعة بإعتباره كمية مطلقة لا يبيّن مدى المشقة أو السهولة التي تعترضنا في سبيل الحصول على السلعة، ويتعين إيجاد مقياس آخر للقيمة يتفادى ما يعتري قيمة النقود من تقلبات، وقد إنتهى مالثوس إلى أن العمل خير مقياس للقيمة الحقيقية، وهو يقتفي أثر سميث في الأخذ بالعمل الذي تبادل به السلعة، ويرفض الأخذ بالعمل الذي تتضمنه السلعة، فإن هذا المعيار الأخير إذا صح كتفسير للقيمة فإنه لا يصلح مقياساً لها، حيث أن السلعة تتضمن موارد أخرى حقيقية غير العمل، والعمل الذي تتضمنه السلعة لا يشمل إلاّ جزءاً من هذه الموارد، أما العمل الذي تبادل به السلعة فهو

---

(١) Malthus, 1836, Op. cit. p. 61.

يعبر عن كل ما إستخدم في إنتاج السلعة من موارد حقيقية [1]، ومن الواضح أن مالثوس لم يضيف شيئاً جديداً إلى ما قاله سميث، فقد إتخذ العمل الذي تبادل به السلعة كمقياس لقيمتها رغبة في تفادي التقلبات النقدية، وهذا هو نفس الأساس الذي صدر عن آدم سميث، وهو ينظر إلى العمل من حيث المشقة التي يحسها القائم به، وهي نفس النظرة التي إلتزمها سميث لدفع الإعتراض الخاص بتغير قيمة المبادلة للعمل، ولا فرق بين الإثنين إلاّ من حيث أن سميث كان يخلط بين مقياس القيمة وسببها، أما مالثوس فقد كان حريصاً على التفرقة بدقة بين الفكرتين، هذا عن مقياس القيمة، أما عن سببها فإن مالثوس يرفض نظرية العمل في أية صورة من صورها، أما العمل الذي تبادل به السلعة فهو لا يصلح

(١) Malthus, 1836, Op. cit. p. 294.

إلاّ مقياساً للقيمة ولا يمكن أن يتخذ تفسيراً لها، وأما العمل الذي تتضمنه السلعة فهو يعجز عن تفسير القيمة في أغلب الحالات [١].

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٢٣- ٢٣٧.

القيمة الإقتصادية في فكر ابن خلدون

يعتمد ابن خلدون في بحثه للظواهر الإقتصادية من (المقدمة) على مفهوم ذي طابع مادي تاريخي فيما يتصل بدور العمل في تحديد قيمة الشيء أو قيمة السلعة، فقد ذكر: فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنىً من الحيوان أو النبات أو المعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلاّ لم يحصل ولم يقع به إنتفاع، فقد تبيّن أن المفاداة أو المكتسبات كلها أو

أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، ومنه يفهم أن ابن خلدون جعل العمل مصدراً للقيمة، أي أن قيمة الشيء هي في العمل الإنساني المبذول فيه، فليس المهم بذل المجهود، بل لا بد من أن يترتب على الجهد المبذول إنتاج شيء يتمتع بالقدرة على إشباع الحاجة، لذلك نراه يقول: ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد، وحصلت له ثمرته، من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سميَ ذلك رزقاً [(١)].

يصل بعض الباحثين إلى نتيجة مفادها أن ابن خلدون يقيم علاقة إيجابية بين كمية الجهد المبذول وبين قيمة الأشياء المنتجة، وكل ذلك إنما هو مترتب على نظرته إلى العمل بوصفه عاملاً للتقدم والحضارة، حين

---

(١) ابن خلدون، الإمام عبد الرحمن بن مُحَّد، ٢٠٠٠م: **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: د. درويش جويدي، ط٢، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت، ص٣٥٣- ٣٥٤.

ذكر: إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثُرت مكاسِبُهم ضرورةً، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المِصر وخرجُهُ، ويحصل اليَسارُ [الغِنى] لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تبعاً للكسب، وزادت عوائده وحاجاته، وإستُنبِطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة [1]، ويرى الباحثون أن هذا ينبغي أن يأخذ في سياقه التاريخي المحدد ويخضع لتدقيق في رؤية ابن خلدون حول كل الإقتصاد القائم وطرائق تفاعل عناصر مجتمعه من أجل الإنتاج وإشباع الحاجات، فأبن خلدون على نحو الإجمال

---

(١) ابن خلدون، مصدر سابق، ص٣٣٤.

لم يقدم نظرية متكاملة للقيمة، بل أُطر لا تحليلية لظواهر إقتصادية وفقاً لمبدأ السبب والنتيجة [1].

(١) المعموري، مصدر سابق، ص٢١٢- ٢١٣.

كارل ماركس وفائض القيمة

ذهب سميث كما رأينا إلى أن العمل سلعة مثل أيّ سلعة أخرى، وإذا كان ثمن السلعة أو قيمتها يتحدد بعدد الساعات اللازمة لإنتاجها، فإن ثمن سلعة العمل أو قيمته أو الأجر الذي يتقاضاه العامل هو ثمن ساعات العمل اللازمة لإنتاج هذه السلعة التي هي العمل، والساعات اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي ثمن ما يحتاج العامل من أغذية وضرورات معيشية ليظلّ قادراً على العمل، أي ليظلّ عاملاً بطاقته وقدرته الإنتاجية السليمة،

هذه الإحتياجات الضرورية المطلوبة لحفظ حياة العامل وتمكينه من الإستمرار بوصفه قوة عاملة لها ثمن أو قيمة، والتي هي عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، ومن البداهة بمكان أن لثمن ساعة العمل معادل نقدي، فإذا كان ثمن أو قيمة هذه الإحتياجات الضرورية هو ثمان ساعات، فإن الأجر الذي يجب أن يأخذه العامل هو ثمن ساعات العمل، وإذا كان ثمن أو قيمة هذه الإحتياجات الضرورية من غذاء وملبس ومأوى، هو ثمن عشر ساعات فإن الأجر الذي يجب أن يأخذه العامل هو ثمن عشر ساعات عمل.

هذا الفهم لقيمة العمل هو وجهة نظر آدم سميث والكلاسيك بشكل عام، وقد أخذ كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣م) هذا الفهم لقيمة العمل كما هو، ولكنه تابع من هذه النقطة ليبّين بأن الرأسمالي لا يكتفي بتشغيل العامل عدد الساعات اللازمة لإنتاج سلعة

العمل فقط، بل إنه يشغلهُ عدداً من الساعات أكثر من عدد الساعات اللازمة لإنتاج قوته العاملة التي يأخذ أجرها عليها، وعدد الساعات الزائدة التي يشتغلها العامل فوق عدد الساعات التي يتقاضى عليها أجره هو فائض القيمة، وهو الربح الذي يحصل عليه الرأسمالي، وهذا يعني أن الرأسمالي يحقق من عرق العامل وجهده، فالعامل يشتغل أكثر من طاقته، وأكثر من حاجته ويأتي الرأسمالي ليأخذ الفرق بين ما يأخذه العامل من أجر وما ينجزه من عمل يزيد من عدد ساعات العمل التي تقاضي عليها الأجر [1].

---

(١) أحمد، د. عزت السيد، ٢٠٠٩م: **المذاهب الإقتصادية الكبرى**، جامعة تشرين- اللاذقية، ص٢٤٢- ٢٤٣.

أولاً: نظرية العمل في القيمة

على الرغم من إتفاق كارل ماركس مع ديفيد ريكاردو بشأن تحديد قيمة السلعة وفقاً لكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فإن حماس ماركس بنظرية العمل في القيمة كان قد بلغ منتهاه، ففي الجزء الأول من كتابه (رأس المال) يفرّق ماركس بين عدة أمور، فهناك أولاً: قيمة الإستعمال والتي يقصد بها منفعة السلعة لإشباع حاجات الإنسان، ويرى ماركس أن القيمة الإستعمالية تؤدي دورها بحمل القيمة التبادلية، فالقيمة الإستعمالية في الإنتاج البضاعي بصورة عامة ليست شيئاً يحب لذاته، إنها لا تخدم إلاّ كحامل قيمة، فالقيمة الإستعمالية عنده لا تعني أكثر من أنها تحمل القيمة التبادلية، بمعنى أنه يشترط لكي يكون الشيء ذا قيمة تبادلية أن يكون نافعاً، أي ذا قيمة إستعمالية، وبذلك نراه يقول: أن السلعة شيء خارج عنا أي يستطيع بما له من خواص أن

يقضـى الحاجـات الإنسـانية المختلفـة الأنـواع، والشـيء النـافع كالحديـد والـورق ومـا إليهمـا يجـوز النظـر إليـه مـن وجهـتي الكيـف والكـم، فهـو مجموعـة خـواص كثـيرة وبـذا تتعـدد وسـائل الإنتفـاع بـه، إن منفعـة الشـيء تجعلـه قيمـة إستعمالية، ولكـن هـذه المنفعـة ليسـت شـيئاً قائمـاً مسـتقلا بذاتـه، إذ نظـراً لأن خـواص السـلعة هـي الـتي تعينهـا فـإن المنفعـة لا وجـود لهـا منفصـل مـن تلـك الخـواص، وعلـى ذلـك فالسـلعة كالحديـد والقمـح والمـاس قيمـة إسـتعمالية وصـفتها هـذه مسـتقلة عـن كميـة العمـل الـلازم للإنتفـاع بصـفاتها النافعـة، كمـا لا تكـون للقيمـة الإسـتعمالية أي وجود إلاّ بالإستعمال أو الإستهلاك [1].

---

(١) ماركس، كارل، ١٩٤٧م: **رأس المال**، ترجمة: د. راشد البراوي، ج١، مكتبة النهضة المصرية– القاهرة، ص٢.

وهناك ثانياً: قيمة المبادلة الذي يقصد بها قدرة السلعة على المبادلة بسلعة أخرى، ويرى ماركس أن القيم التبادلية لسلعة ما مع السلعة الأخرى لا بد أن تعبّر عن أشياء مشتركة مساوية لها، ومعنى ذلك أنه إذا كانت كميتان مختلفتان من سلعة القمح وسلعة الحديد متساويتين في القيمة، فلا بد أنهما يحتويان على كمية متساوية من شيء ثالث يكون مشتركاً بينهما بالمقارنة بينهما، فمثلا قد تكون المعادلة هكذا: ربع من القمح يساوي (س) هندردويت (*) من الحديد، فما الذي تدل عليه هذه المعادلة؟ إنها تدل على أنه في شيئين مختلفين وهما ربع من القمح و (س) هندردويت من الحديد، يوجد شيء مشترك بينهما بمقادير متساوية، وعلى ذلك فهما مساويان لشيء ثالث يختلف عنهما من حيث

(*) **هندردويت**: وحدة وزن يساوي ٥٠ كغم.

الجوهر، وإذن يجب إرجاع كل منهما، من حيث كونه قيمة تبادلية، إلى هذا الشيء الثالث.

ويتساءل ماركس عن هذا الشيء المشترك أو الثالث الذي يجعل قيم الأشياء قابلة للمقابلة؟ لا يمكن أن يكون هذا الشيء هو خصائص السلع، لأن هذه الخصائص تؤثر على منفعة السلعة ومن ثم على قيمة الإستعمال، فنراه يقول: وهذا الشيء المشترك لا يمكن أن يكون أية خاصية هندسية أو كيماوية أو طبيعية للسلع، إذ هذه الخواص إنما تسترعي إنتباهنا من حيث أنها تؤثر في منفعة هذه السلع أي تجعلها قيما إستعمالية، ولذلك لم يبق سوى عنصر واحد مشترك في جميع السلع هو كونها ناتج العمل الإنساني، حين نسقط من الحساب القيمة الإستعمالية للسلع لا يتبقى لدينا إلاّ خاصية واحدة مشتركة بالنسبة إليها جميعا وهي خاصية كونها منتجات

عمل، فالعمل هو الذي يفسر قيمة المبادلة وهو أساس القيمة [١].

ويقسم ماركس كمية العمل المتجسدة في البضاعة إلى قسمين: العمل المباشر الذي يدخل مباشرة في إنتاج السلعة، والعمل غير المباشر الذي يتمثل في وسائل الإنتاج والمادة الأولية، والمواد المساعدة فكل ما يدخل في الإنتاج ليس إلاّ العمل، سواء أكان مباشراً أم كان غير مباشر، ومن ثم فإن الذي يحدد القيمة هو كمية العمل المتجسد فيها، إن وقت العمل الضروري لإنتاج خيوط الغزل يتضمن وقت العمل الضروري لإنتاج مادتها الأولية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوقت الضروري لتجديد إنتاج المغازل البالية، وعند حساب قيمة خيوط الغزل، يعني الوقت الضروري لإنتاجها علينا إذن أن نعتبر

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص٣- ٤.

مختلف الأعمال المفصولة بعضها عن بعض بالزمان والمكان، بمثابة مراحل متعاقبة للعملية نفسها، إن جميع العمل المتضمن في خيوط الغزل هو عمل سابق، ولا أهمية لكون العمل المقتضي لإنتاج عناصرها المكونة قد جرى قبل الوقت المنفق في العملية النهائية، أي النسيج[١]، إن كمية العمل المتجسدة في السلعة هو الذي يعطيها قيمتها، وأي قيم تنتج أياً كانت صفتها أو نوعها فستكون متبادلة بين بعضها البعض بنسبة ما بذل فيها من عمل، فالسلعة التي بذل فيها ساعتي عمل لا بد أن تكون قيمتها ضعف السلعة التي بذل فيها ساعة عمل واحدة، فكل السلع كميات متجسدة من العمل.

وهكذا يتضح موقف ماركس من تكوين القيمة، إن العمل والعمل وحده هو الذي يخلق القيمة، أما ما

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص١٠.

يدخل في الإنتاج من رأس المال كالآلات ومواد وسيطة ومواد مساعدة وغيرها، فليست كلها إلاّ عملاً مختزناً وهو لا يعطي قيمة إلاّ بمقدار ما يملك، وهو لا يملك إلاّ قيمة العمل البشري الذي بذل في إنتاجه من قبل، فأي شيء ليس نِتاجاً لعمل بشري فهو لا يحمل قيمة ولا يملك أن يعطي غيره شيئاً، إن وسيلة الإنتاج لا تنقل أبداً إلى المنتوج قيمة أكبر مما يفقده هو نفسه بفنائه أثناء العمل، فلو لم يكن لديه أية قيمة يفقدها، يعني لو لم يكن هو نفسه منتوجاً لعمل بشري، لما إستطاع أن ينقل إلى المنتوج أية قيمة، ولكان يخدم لتكوين أشياء إستعمالية دون أن يخدم لتكوين قيمة، وهذا ما يحدث في جميع وسائل الإنتاج التي تقدمها الطبيعة دون أن يكون

للإنسان فيها يد كالأرض والماء والهواء، وخامات الحديد في باطن الأرض، والخشب في الغابات البكر.. ألخ [١].

وقد ميّز ماركس بين العمل وقوة العمل، فقوة العمل هي سلعة لها قيمة، وهذه هي قيمة السلع الضرورية لإنتاج قوة العمل، أما إستعمال قوة العمل فهو العمل، وهذا هو ما يخلق القيمة، وفي النظام الرأسمالي فإن العمال يبيعون قوة عملهم إلى من يرغب في شرائها مقابل أجر، إن نقطة كارل ماركس الأساسية في خلق القيمة يتم بالعمل، بمعنى آخر إن السلعة التي إسمها العمل لها وضع خاص في إقتصاد السوق، فشراء هذه السلعة وبيعها وفي

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص٧.

النهاية إستعمالها، ذلك كله يؤدي إلى نمو في القيمة للنظام أجمع [١].

قام شومبيتر بنقد نظرية ماركس في قيمة العمل وبيّن بأنه يأخذنا الذهول لأول وهلة من شدة الشبه بين محاجة كل من ماركس وريكاردو، فقد سأل ماركس نفسه: ما الذي يجعل السلع المختلفة جداً في قيمتها الإستعمالية قابلة للمقارنة رغم ذلك، وقد خرج ماركس بإستنتاج مؤداه أن التفسير يكمن في أن السلع كلها هي منتجات عمل، وبعد أن إقتنع هو نفسه بهذه الفرضية المثيرة للجدل، ذلك لأن حقيقة أن كل السلع تمتلك قيمة إستعمالية ليست صحيحية فحسب بل إنها شائعة

(١) سكيربك وغيلجي، غنار ونلز، ٢٠١٢م: **تاريخ الفكر الغربي (من اليونان القديمة إلى القرن العشرين)**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، ص٦٨٧.

أكثر، فقد تقدم ماركس لمعالجة الصعوبات التي تكتنف ذلك المدخل من البداية مثلما فعل ريكاردو مع هذه الصعوبات بالضبط تقريباً، وإنتهز هذه الفرصة للإشارة إلى نقطة تكنيكية إعتبرها ماركس إحدى أهم مساهماته في النظرية الإقتصادية: تمييزه بين العمل الذي تقاس كميته بالساعات وقوة العمل التي تتحدد قيمتها بكمية العمل التي تدخل في السلع التي يستهلكها العامل، إن هذه السلع وقيمتها الحقيقية من وجهة نظر شومبيتر تمثل طبعاً عناصر جوهرية من تحليل ريكاردو أيضاً، ولكن ريكارد لا يطابق بصورة صريحة هذه القيمة الحقيقية بالقيمة الحقيقية للسلعة قوة العمل [١].

يقول كل من ريكاردو وماركس إن قيمة كل سلعة تتناسب في ظل التوازن الكامل والمنافسة الكاملة مع

---

(١) شومبيتر، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠٣- ٣٠٤.

مقدار ما تتضمنه من عمل بشرط أن يكون هذا العمل متفقاً مع المستوى القائم لكفاءة الإنتاج والتي هي مقدار العمل اللازم من وجهة نظر المجتمع، وكلاهما يقيس هذا المقدار بالساعات التي يؤدي خلالها العمل، ويستخدم نفس الأسلوب لكي يجعل المقادير المختلفة من العمل تقف عند مستوى واحد، وكلاهما يواجه الصعاب المبدئية التي تلازم هذا المدخل إلى المسألة وبصورة متشابهة، بمعنى أن ماركس يواجهها على النحو الذي تعلمه في ذلك من ريكاردو، وليس لدى أي منهما شيء مفيد يقوله عن الإحتكار أو ما ندعوه الآن المنافسة غير الكاملة، وكلاهما يرد على النقاد بإيراد نفس الحجج، ولا تختلف حجج ماركس إلاّ بأنها أقل أدباً وأكثر إسهاباً، وأوفر فلسفة بأسوأ ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معنى.

يعلم الكل أن هذه النظرية في القيمة لا تبعث على الرضى، فالنسبة إلى الإقتصاد كعلم وصفي عليه أن

يصف العمليات الفعلية أو يفسرها، فإن الأهم بكثير هو أن نسأل عن الطريقة التي تعمل بها نظرية كمية العمل بوصفها أداة للتحليل، والمشكلة الحقيقية في هذه النظرية هي أنها تعمل بطريقة سيئة جداً، فهي أولاً لا تؤدي عملها إطلاقاً خارج حالة المنافسة الكاملة، وثانياً وحتى مع وجود المنافسة الكاملة فهي لا تؤدي عملها في يسر إلاّ إذا كان العمل هو العامل الوحيد في الإنتاج، بل وأكثر من هذا إذا كان العمل كله من نوع واحد، فإذا لم يتحقق أي من هذين الشرطين فلا بد من إستخدام فروض إضافية وتزداد الصعاب التحليلية إلى حد سرعان ما لا يصبح في الإمكان التحكم فيه، ومن هنا فالتعليل وفق خطوط نظرية كمية العمل تعليل يقوم على حالة خاصة جداً ليست لها أهمية عملية، وإن أمكن أن يُقال شيء على سبيل الدفاع عنه إذا فسر بمعنى أنه إقتراب بوجه عام من الإتجاهات التاريخية للقيم النسبية، والنظرية

التي حلت محلها في صورتها الأصلية والتي أصبحت بالية الآن والمعروفة بإسم نظرية المنفعة الحدية [١].

ثانياً: نظرية فائض القيمة

تعود جذور ما إصطلح عليه (فائض القيمة) إلى الإشتراكيين من أمثال سيسموندي (١٧٧٣- ١٨٤٢م) وبرودون (١٨٠٩- ١٨٦٨م) وغيرهم، إلاّ أن ماركس إستطاع عبر جهد فكري وعملي من إشتقاق فائض القيمة من الإنتاج، وعد قانون فائض القيمة من القوانين الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي، فالإنتاج ليس مجرد إنتاج للبضاعة بل هو من حيث الجوهر إنتاج للقيمة الزائدة [٢].

---

(١) شومبيتر، ١٩٦٨م، مصدر سابق، ص٤١- ٤٣.

(٢) رول، مصدر سابق، ص٢٢٧- ٢٣٧.

إن إهتمام ماركس بالقيمة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى رغبته في تفسير فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي، حيث يرى بأن التبادل يختلف في ظل الإنتاج الرأسمالي عنه في ظل نظام الإنتاج البسيط، ففي ظل الإنتاج البسيط الذي لا يدخل فيه الرأسمالي، يبيع المنتج سلعته مقابل النقود ثم يستخدم هذه النقود للحصول على ما يلزمه من السلع الأخرى، البيع وهو إستبدال السلعة بنقود، والشراء وهو إستبدال النقود بسلعة، والرابطة بين العملين هي البيع بقصد الشراء، ويحقق المنتج فائدة إذا كانت منفعة السلعة (ب) بالنسبة له أكبر من منفعة السلعة (أ) التي يبعها.

أما في ظل الإنتاج الرأسمالي، فالمنتج الحقيقي وهو العامل الذي لا ينتج لحسابه، وإنما لحساب الرأسمالي، ولذلك يأخذ التبادل صورة مختلفة تبدأ بشراء الرأسمالي عنصر العمل والمواد الأولية التي يستخدمها في الإنتاج، ثم

يبيعها في السوق مقابل النقود، وبذلك يحقق الرأسمالي فائدة إذا كانت النقود التي يحصل عليها أكبر من تلك التي يبدأ بها [١].

ويتساءل ماركس عن مصدر هذه الزيادة في النقود التي يحصل عليها الرأسمالي، ويرى أنها ناجمة عن فائض القيمة، فمن وجهة نظر ماركس أن حصول الرأسمالي على هذا الفائض يعتبر إستغلالاً للعامل، لأن العامل هو المنتج الوحيد، فيقول ماركس بهذا الخصوص: وفي الحالات التي يكسب فيها صاحب المحل قدراً من العمل الإضافي مكوناً من سرقات بسيطة خلال اليوم التي يرتكبها الرأسمالي على حساب الزمن المقرر لراحة العامل وتناوله الطعام يدعوها بعض المفتشين سرقات تافهة

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص ٦٨- ٧٩.

للدقائق أو اغتصاب بضع دقائق [1]، وقد قسم ماركس رأس المال إلى نوعين:

١- أطلق على أجور العمال تسمية (رأس المال المتغير) لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التي يساهم في إنتاجها، تتغير قيمة ذلك الجزء الذي يتحول إلى قوة عمل، فهو يعيد إنتاج معادل لذاته ثم قيمة فائضة متغيرة في مقدارها بمعنى أنها قد تكون أكبر أو أصغر، هذا الجزء يتحول بلا إنقطاع إلى حجم متغير ولهذا تحدث عنه بإسم رأس المال المتغير.

٢- بينما إعتبر ثمن الآلات والمواد الأولية بـ (رأس المال الثابت) لأنها لا تضيف زيادة إلى قيمة السلعة التي تدخل في إنتاجها وإنما تنتقل إليها قيمتها دون تغيير، فيقول ماركس: لا يطرأ أي تغير أثناء عملية العمل على

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص١٩٧.

حجم قيمة ذلك الجزء من رأس المال والذي يتحول إلى أدوات أي إلى مواد أولية ومواد إضافية وأدوات عمل، ولهذا السبب أطلق عليه رأس المال الثابت [1].

وبيّن ماركس أن فائض القيمة هو الفرق بين كلفة قوة العمل وقيمة المنتج، ففائض القيمة هو: عبارة عن مبلغ زيادة قيمة المنتج على مجموع قيم العناصر التي يتكون منها، أن فائض القيمة ينشأ فقط عن التغيير في القيمة الذي يطرأ على ذلك الجزء من رأس المال الذي تحول إلى قوة عمل، بمعنى أن فائض القيمة ينتج فقط من العمل المباشر أي رأس المال المتغير دون رأس المال الثابت [2].

لنفرض أن هناك عامل ميكانيكي يعمل بالأجرة في ورشة عمل خاصة بإنتاج البراغي النحاسية، ويطلب منه

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٧- ١٦٩.

كل يوم أن ينتج في اليوم الواحد (١٠٠) براغي، بحيث يحتاج العامل إلى (٦) ساعات في اليوم لكي ينتهي منها، وبما أن صنع هذه البراغي تحتاج إلى دقة ومهارة في إستخدام الماكنات وتشغيلها، فإن صناعته لها تزيد من قيمة العرض بمعدل (١٠) دولارات، لكنه يحصل على (٦) دولارات فقط، ويحصل رؤسائه في العمل على (٤) دولارت منها على كل عرض يومي، وبذلك تكون نسبة القيمة الفائضة للراتب (٤/٦) وهي نسبة السُخّرة، ولكن لماذا لا يحصل هذا الميكانيكي على (١٠) دولارات ويحصل على قيمتها كاملة؟، تؤدي الرأسمالية إلى البطالة من وجهة نظر ماركس؛ بحيث سيكون هناك جيش كامل على إستعداد لأخذ مكانه إذا طلب نقوداً أكثر، إضافة إلى أنه لا يمتلك ورشة عمل ولا الآلات الميكانيكية، بل يملكها أصحاب العمل، وعن طريق التحكم في وسائل الإنتاج فهم يسيطرون على سوق العمالة، ولكن لماذا

حدد الرؤساء لهذا العامل (٦) دولارات كراتب يومي؟

يرى ماركس أن أصحاب العمل يحتاجون إلى دفع مرتبات للعمال تعينهم فقط على الحياة، لذا يحصل هذا العامل على (٦) دولارات لأن هذه الدولارات الستة سوف يبقيه على قيد الحياة، إنه يحصل على قوت يومه.

لكن لا يسمح له أصحاب العمل بالتوقف عند (٦) ساعات، بل يجبرونه على العمل لعدد أكبر من الساعات وصنع عدد أكبر من البراغي، فمثلاً يعطونه (٦) دولارات مقابل (١٠) ساعات عمل، والنتيجة أن العامل يعمل (٦) ساعات لنفسه و (٤) ساعات إضافية من أجل أصحاب العمل، وبذلك تستقر القيمة الإضافية لأربع ساعات في جيوب أصحاب العمل دون أن يقوموا بأي جهد يذكر، وبذلك يمكننا أن نعرف مستوى الربحية التي تأتي من السُخّرة بأنه: نسبة القيمة المضافة إلى مجموع رأس المال المتغير والثابت، غير أن الرأسماليين

أنفسهم موجودون في السوق، وفي حالة تنافس والخوف من خطر الإفلاس يدفعهم إلى تجنب الإستهلاك المفرط فيجددون الإستثمار بعوامل مثل التكنولوجيا الأفضل بغية تقوية مركزهم في المنافسة مع الرأسماليين الآخرين، وعلى هذا النحو يوظف فائض القيمة لإعادة الإستثمار مما يوفر الأساس للتوسع في الرأسمالية.

وميّز ماركس أيضاً بين فائض القيمة المطلقة وفائض القيمة النسبي، والأول هو زيادة القيمة الجديدة التي خلقت في يوم على قيمة قوة العمل، أو القيمة الناتجة عن إطالة يوم العمل والتي تأتي في المرحلة الأولى من تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تتسم بضعف وسائل الإنتاج، فيقول ماركس: وإني أطلق عبارة فائض القيمة المطلق على فائض القيمة الناتج عن إطالة يوم العمل، أما الفائض الثاني النسبي فينشأ من تحسين إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي، وتأتي في مرحلة الرأسمالية

المتطورة وتمثل الشكل الأوسع للقيمة، وهو الفائض الذي يترتب على خفض وقت العمل الضروري وعلى تغيير مماثل في النسبة بين جزئي يوم العمل [1].

ويرى ماركس أن فائض القيمة النسبي مفسدة مطلقة لأنه الدافع وراء تكديس وتجميع رأس المال وهو شيء يكون محل إعجاب الصانع وسعيه إليه، وكلما كبر حجم رأس المال وإرتفعت درجة التكنولوجيا إزداد الناتج من قوة العمل وكان من المفترض إزدياد الأرباح دون هوادة من خلال التبادل في الأسواق، إن الجشع والشره إلى الثروة والسعي المفرط للقيمة التبادلية لا يعرف حدوداً، ونظام السوق ذو الفائض النسبي للقيمة الذي يتحقق بفضل التبادل يشعل شدة الحرص على الإستحواذ على رأس المال، وهكذا فإنه مع الوقت يكون الرأسماليون قد

---

(١) ماركس، مصدر سابق، ج١، ص٢٦٥.

جمعوا الثروة، والعمال لا يكون لديهم ما يبيعونه سوى جلودهم [1].

هاجم ألفريد مارشال كارل ماركس، لأنه تجاهل القيمة المضافة التي تعود على المجتمع من الإقدام على المخاطر والإنتظار، فعن طريق الإستثمار يتخلى الرأسمالي عن متعة شراء السلع، ويعوضه عائده من الإستثمار عن هذا الإنتظار وعن تأخير متعته، إذا إستهلك الجميع كل شيء الآن، فلن ينتج المجتمع أي شيء جديد، لهذا يلعب الربح دوراً مهماً ومشروعاً.

كما أن المرء لا يمكنه أن يخلق الأشياء المادية، لكن يمكنه فقط أن يعيد ترتيب المادة ليجعلها أكثر إرضاءً للآخرين، وأن ما يزعمه ماركس بأن العمالة ما تنتج

---

(١) كانتربري، إي، راي، ٢٠١١م: **موجز تاريخ علم الإقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)**، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة- القاهرة، ص١٧٠.

(قيمة مضافة) تتخطى أجورهم وتتجاوز إستهلاك رأس المال المستخدم في مساعدتها، وأن الضرر الذي يقع على العمالة يكمن في إستغلال الآخرين لهذه القيمة المضافة، وإفتراض أن هذه القيمة المضافة بأكملها هي نِتاج العمالة فقط، فتعتبر من المسلمات وبالتالي ما يحاول ماركس إثباته ليس صحيحاً [(١)].

كما ذهب شومبيتر إلى أنه على المستوى العادي لنظرية عملية إقتصادية ثابتة فإن من السهل أن نبيّن أن مذهب فائض القيمة طبقاً لفروض ماركس نفسها، مذهب لا يمكن الدفاع عنها، فنظرية كمية العمل حتى لو سلمنا بصحتها بالنسبة إلى كل سلعة أخرى، لا يمكن أبداً أن تنطبق على السلعة المعروفة بإسم العمل، لأن

---

(١) باكولز، تود جي، ٢٠١٥م: **أفكار جديدة من إقتصاديين راحلين**، ترجمة: كوثر محمود مُحَمَّد وحسين التلاوي، ط٢، كلمات للترجمة والنشر- القاهرة، ص١٧٧، ٢٠٩.

هذا يعني أن العمال شأنهم شأن الآلات يجري إنتاجهم وفقاً لتقديرات عاقلة عن التكلفة، وإذ هم ليسوا كذلك فليس ثمة ما يبرر الإفتراض بأن قيمة قوة العمل سوف تتناسب مع ساعات العمل التي تدخل في إنتاجها، فضلاً عن هذا يمكن أن نبيّن أن التوازن التنافسي تماماً لا يمكن أن يقوم في موقف يحقق فيه جميع الرأسماليين أصحاب الأعمال المكاسب المتولدة من الإستغلال، إذ في هذه الحالة يحاول كل منهم بصفته الفردية أن يوسع من نطاق الإنتاج، وسوف تميل حتماً النتيجة التي تعود على الجميع إلى أن تزيد من معدلات الأجور وأن تهبط بالمكاسب التي من هذا النوع إلى الصفر [١].

---

(١) شومبيتر، ١٩٦٨م، مصدر سابق، ص٤٩- ٥٠.

كما قدّم أحد رواد المدرسة النمساوية للإقتصاد وهو يوجين فون بوهم بافريك (١٨٥١- ١٩١٤م) نقطتي نقد دفاعاً عن ماركس [١].

الأولى: هي حجة الإنتظار، فمنتجو السلع الرأسمالية يجب أن ينتظروا حتى يتم صنع سلعهم وبيعها للمستهلكين، أي الإنتظار حتى تأخذ طريقها للإستهلاك قبل أن يحصلوا على مقابل، وبإختصار يجب على ملاك الأرض والرأسماليين والمستثمرين أن ينتظروا قبل أن يتم الدفع لهم، فيتساءل بافريك هل هذا هو الحال بالنسبة للعمال المستأجرين؟، لا فليس عليهم الإنتظار، فهم يوافقون على أداء كمية محددة من العمل مقابل أجر أو راتب، ويتم الدفع لهم شهرياً أو نصف شهري بغض

(١) باتلر، د. إيمون، ٢٠١٣م: **المدرسة النمساوية في الإقتصاد (مقدمة موجزة)**، ترجمة: مُحمَّد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة، ص٧٠- ٧١.

النظر عما إذا بيعت المنتجات التي أنتجوها أم لا، فليس عليهم أن يحملوا هم حسابات القبض والدفع ولا الديون الإستثمارية وتغيرات الأسواق، فهم يحصلون على أجورهم منتظمة كالساعة، ويلخص بوهم بافريك الأمر قائلاً: لا يستطيع العمال الإنتظار، فهم يستمرون بالإعتماد على هؤلاء الذين يمتلكون بالفعل مخزوناً مما يسمى بالمنتجات الوسيطة.

الثانية: إن رجال الأعمال يتحملون مخاطرة لا يتحملها العمال، فهم يجمعون الكميات الصحيحة من الأرض والعمال ورأس المال؛ ليخلقوا منتجات تنافس في الأسواق، منتجات قد تحقق ربحاً وقد لا تحققه، وهكذا يتحمل المنظم الرأسمالي مخاطرة بينما لا يفعل العمال المستأجرون، فالعمال يحصلون على أجورهم بإنتظام، وإذا تدهورت الأعمال فأقصى ما يخسرونه هو قسيمة الأجر، ولا يتطلب الأمر منهم سوى البحث عن وظيفة أخرى،

بينما قد يواجه رجل الأعمال خراباً مالياً وديوناً ثقيلة وإفلاساً.

ونختم بأن ما تنبأ به ماركس لمستقبل البروليتاريا في أنهم سيزدادون شقاءاً لم يحدث، بل على العكس فقد جاء في تقرير أعدته لجنة بريطانية عن الكساد، شكلت لبحث الركود وقع في عام (١٨٨٦م) أنه: ليس في الموقف الذي دعينا لبحثه من مظهر يدعو إلى الرضا مثل التحسن الهائل الذي طرأ على حالة الطبقة العاملة، ولم يكن هذا مجرد أسلوب عطب من جانب المدافعين عن الطبقات إذ كانت الأحوال أفضل وأفضل بدرجة هائلة، فقد كان أجر العامل في عام (١٨٧٥م) مثلاً يعادل تكلفته المعيشية بعدما كان أجره لا يكفيه لنصف متطلباته، والذي كان يعوض الفرق بالسرقة وتشغيل أطفاله بالمصانع، أو بشد الأحزمة حول البطون كما يقول هيلبرونر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد من إرتفاع

الأجـور بـل تنـاقص مصـدر القيمـة الفائضـة نفسـه، إذ كانت ساعات العمل أقصر بكثير عما كانت عليه من قبل [1].

---

(١) هيلبرونر، مصدر سابق، ص١٩٢.

المنفعة كأساس لتحديد القيمة

غلب على الدراسات الإقتصادية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر النظرة الموضوعية، وظهر ذلك بوجه خاص في نظريات القيمة التي تربط قيمة السلعة بالعمل أو بنفقة الإنتاج مع إستبعاد المنفعة أو قيمة الإستعمال من التأثير في هذه القيمة، فلم تلعب فكرة المنفعة دوراً مذكوراً في نظرية القيمة عند آدم سميث أو ريكاردو أو مالثوس، فهي عند آدم سميث تدخل في تحديد قيمة الإستعمال للسلع المختلفة، أما القيمة المبادلة

فقد إنتهى سميث إلى أن منفعة السلعة لا شأن لها بتحديدها، والسلعة كبيرة المنفعة قد تكون ضئيلة القيمة والعكس بالعكس، وقد وقف ديفيد ريكاردو عند حد تقرير أن المنفعة صفة عامة يتعين توافرها في كل سلعة لكي تصبح ذات قيمة، ومتى توافرت هذه الصفة أصبح تحديد قيمة مبادلتها منوط بإعتبارات أخرى لا شأن للمنفعة بها، وقد جرى مالثوس مجرى سميث وريكارد من حيث صرف النظر عن المنفعة كعامل من العوامل التي تدخل في تحديد قيمة المبادلة.

وعلى العكس فمنذ ذلك الوقت ظهرت عدة إتجاهات جديدة تعيد النظرة الشخصية للدراسات الإقتصادية، وبوجه خاص الإعتماد على المنفعة في تحديد القيمة، والواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة، ولكنها لم تكلل في السابق بالنجاح، فقد كان هناك دائماً ماثلاً في الأذهان مثال الخبز والماء ذوي

المنافع الهائلة والقيمة المحددة أو حتى المنعدمة في السوق، وبالمقابل فهناك الماس والمجوهرات ذات المنفعة القليلة والقيمة السوقية المرتفعة، فكيف يمكن بذلك ربط القيمة بالمنفعة؟.

أولاً: الأسقف كوندياك

جعل الأسقف الفرنسي كوندياك (١٧١٥-١٧٨٠م) الفرد وحاجاته بؤرة الإهتمام في الدراسة الإقتصادية، وأن نقطة البدء عنده تختلف كل الإختلاف عنها عند معاصريه، فإن السلعة تستمد قيمتها من منفعتها لا من نفقة إنتاجها كما يقول كوندياك، وهذه نظرة جديدة إلى نفقة الإنتاج وعلاقتها بالقيمة، فقيمة الشيء لا ترجع إلى نفقة إنتاجية كما يقول سميث، بل أن نفقة إنتاجه ترجع إلى قيمته أي أن نفقة الإنتاج مسألة لاحقة على القيمة، ويتعين علينا أن ننظر إلى

إعتبار آخر لتفسير القيمة، وقد وجد كونديك هذا الإعتبار في منفعة السلعة أو صلاحيتها لإشباع الحاجات الإنسانية، فالصلاحية لإشباع الحاجات الإنسانية هي الصفة الجوهرية التي تضفي قيمة على السلع المختلفة، فإذا كانت السلعة غير صالحة لإشباع أي حاجة من حاجاتنا أصبحت عارية عن القيمة، بمعنى آخر لا تعود المنفعة بوصفها مدركاً إقتصادياً صفة مادية للسلع، ولكنها الأهمية التي يعلقها الفرد على سلعة بقصد إشباع حاجة، وبذلك تكون المنفعة علاقة تزيد وتنقص تبعاً للحاجة [١].

ولكن هل تكفي المنفعة لتفسير قيمة الأشياء؟، أحس كونديك أن المنفعة بمفردها تعجز عن تفسير قيمة المبادلة، وليس أدل على ذلك من الماء والهواء وهما على

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٤٦- ٢٤٧.

ما هما عليه من المنفعة الكبيرة ولكنهما مجردان من قيمة المبادلة، ومن ثم فقد أضاف كونديياك شرط الندرة، فالسلعة لا تتمتع بقيمة في المبادلة إلاّ إذا كانت نافعة ونادرة، وواضح أن معيار المنفعة معيار شخصي، بمعنى أنها تتوقف على مدى صلاحيتها لإشباع حاجة شخص معين، ومن ثم فإن السلعة قد تكون كبيرة النفع لشخص، ولكنها عديمة النفع بالنسبة لآخر، وقد أراد كونديياك أن يبقى على هذا الطابع الشخصي للقيمة بما يتعلق بشرط الندرة كذلك، فالندرة لا ترجع إلى الكمية الموجودة من السلعة، ولكن لإعتقادنا عن هذه الكمية، فإذا كان الشخص يعتقد أن السلعة نادرة كانت كذلك والعكس صحيح أيضاً، بمعنى آخر أن الحاجة التي يعظم الإحساس بها ترفع من قيمة السلع، بينما تهبط بها

الحاجة التي يقل الإحساس بها، وبذلك ترتفع القيمة مع الندرة وتهبط مع الوفرة [(١)].

ثانياً: جان بابتست ساي

أما تفسير القيمة عند جان بابتست ساي (١٧٦٧-١٨٣٢م) فإن إسهامه ينحصر في وضعه التأكيد على المنفعة بوصفها العامل الذي يعين القيمة، فهو يقف بين آدم سميث وكونديالك، ويرفض دون تردد نظرية العمل الذي تتضمنه السلعة، ويميل إلى نظرية نفقة الإنتاج وقانون العرض والطلب لتفسير قيمة المبادلة، ولكنه لا يأخذ آراء سميث خاصة دون تحوير، بل أنه يمزج بينها وبين آراء كونديالك وينتهي إلى نظرية في القيمة تفسح المجال للنزعة الشخصية، وتبدو تلك النزعة واضحة حين

---

(١) رول، مصدر سابق، ص٣١١.

يربط بين قيمة الأشياء ومنفعتها، فقيمة الشيء ترجع في أساسها الأول إلى صلاحيته لإشباع الحاجات الإنسانية أي أنها ترجع إلى منفعته، والمنفعة هي الصفة التي تضفي قيمة على السلع المختلفة، ومن هنا كان تعريف ساي للإنتاج: بأنه خلق لمنفعة وليس خلقاً لمادة (١).

ولم يرى ساي محلاً للتفرقة التي أجراها سميث بين العمل المنتج الذي يسفر عن شيء مادي ملموس، والعمل غير المنتج الذي يستهلك فور القيام به، كما لم يستطع ساي عند الكلام عن نظرية القيمة أن يغفل أثر قانون الطلب والعرض أو نفقة الإنتاج، ولكنه نجح في أن

---

(١) Say, Jean Baptiste, 1971: **A Treatise on Political Economy** (**or The Production**, **Distribution and Consumption of wealth**), Augustus M. Kelley. Publishers- New York, p. 284- 292.

يلقي ضوءاً على الدور الذي تقوم به المنفعة في هذا الصدد، ولقد وصل إلى ذلك عن طريق تحليله لطلب الأفراد على السلعة، فالأفراد متساوون من حيث علاقتهم بالسوق، فهم يواجهون ثمناً واحداً لكل سلعة، وعدداً واحداً من السلع، غير أن الكمية التي يطلبها كل واحد منهم تختلف عن الكمية التي يطلبها الآخرون، ويرجع ذلك إلى تفاوتهم في الأذواق وفي مستوى الدخل، ويتمثل التفاوت بين الأذواق في تفاوت الأهمية التي يعلقها كل مستهلك على السلع المختلفة، وقد أشار إلى أن كل مستهلك يرتب حاجاته على حسب أهميتها.

فالسلعة (أ) مثلاً قد تحتل مكان الصدارة بالنسبة لمستهلك معين، حيث أنها تساهم في إشباع حاجة مفضلة لديه على سائر الحاجات، ولكنها قد تكون عديمة الأهمية بالنسبة لمستهلك آخر لأنها لا تساهم في إشباع حاجة ذات بال في تقديره، ومن ثم يتفاوت طلب

الأفراد على السلعة فإذا كان ثمنها في السوق عشرة قروش للوحدة مثلاً فإن المستهلك الأول يكون مستعداً لشراء كمية كبيرة منها، بينما لا يكون المستهلك الآخر مستعداً لشراء أي كمية منها على أساس هذا الثمن، فإذا إنخفض ثمنها إلى خمسة قروش بدلاً من عشرة، فإن ذلك يقترن بزيادة الطلب عليها، حيث أن المستهلك الأول يزيد من الكمية التي يستعد لشرائها، وفي الوقت نفسه فإن إنخفاض ثمنها يجتذب عدداً جديداً من المستهلكين لم يكن مستعداً للشراء على أساس الثمن المرتفع، ويقال عكس ذلك إذا إرتفع ثمن السلعة إلى خمسة عشر قرشاً بدلاً من عشرة، فإن المستهلك الأول يقلل من طلبه عليها في حين ينصرف عدد من المستهلكين عن شرائها كلية، ومن ثم ينخفض الطلب عليها، وبهذا إستطاع ساي أن يربط بين فكرة المنفعة

وبين قانون الطلب والعرض، فثمن السلعة يتحدد بالعلاقة بين عرضها والطلب عليها [١].

أما نفقة الإنتاج فقد إنتهى ساي إلى أنها تمثل الحد الأدنى لقيمة المبادلة للسلعة، بعبارة أخرى يجوز أن يكون ثمن السلعة أعلا من نفقة إنتاجها إذا كانت منفعتها في نظر المستهلك تبرر إستعداده لدفع هذا الثمن المرتفع، ولم يقف ساي عند هذا الحد بل إنه حاول أن يحدد العلاقة بين قيمة السلعة وقيمة العناصر التي ساهمت في إنتاجها، وقد خلص إلى أن عناصر الإنتاج تستمد قيمتها من المنفعة التي تساهم في خلقها، فالعامل الماهر يحصل على أجر مرتفع لأن الخدمة التي يؤديها تباع بثمن مرتفع، ويصدق ذلك على سائر العناصر, بعبارة أخرى فإن قيمة العناصر ليست مستقلة عن قيمة السلعة التي

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٤٩- ٢٥١.

تساهم تلك العناصر إنتاجها، بل إن عناصر الإنتاج تستمد قيمتها من قيمة السلعة التي تنتجها [1].

وعليه يمكن القول أن العلاقة بين نفقة الإنتاج وقيمة السلعة عند ساي هي علاقة تبادلية، فنفقة الإنتاج تضع الحد الأدنى لقيمة السلعة، ولكن النفقة من ناحية أخرى تتأثر بقيمة السلعة، حيث أن النفقة ليست إلاّ ثمناً لعناصر الإنتاج، وأثمان عناصر الإنتاج تتوقف على القيمة النهائية للناتج.

ثالثاً: ناسو سنيور

وإذا جئنا إلى المفكر الإقتصادي البريطاني ناسو سنيور (١٧٩٠- ١٨٦٤م) الذي تأثر إلى مدى بعيد بأفكار كوندياك وساي في القيمة، فنرى عنده أن الثروة تنحصر

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٥٢.

في كل السلع والخدمات ذات القيمة، وهو يرجع القيمة إلى ثلاثة عناصر:

١- المنفعة: وقد بيّن بأن المنفعة لا تعتبر منفعة كامنة في الشيء، وإنما هي علاقة بين الشخص والشيء، ومن هنا كانت منفعة السلعة تتفاوت من شخص إلى آخر، حيث أن هناك إعتبارات لا حصر لها تحيط بكل فرد من الأفراد، وبكل شيء من الأشياء تجعل منفعة السلعة بالنسبة لشخص مغايرة لمنفعتها بالنسبة لشخص آخر، وهذا هو الأساس الذي تبنى عليه فائدة التبادل [١].

وقد كان سنيور في طليعة الإقتصاديين الذين تنبهوا إلى فكرة المنفعة الحدية، وهو إذا كان لا يستخدم هذا

---

(١) Senior, Nassau W., 1836: **An Outline of The Science of Political Economy**, Sentry Press- New York, p. 7.

المصطلح إلاّ أنه يقدم لنا صياغة تكاد تكون كاملة لهذه الفكرة، فهو يذكر أن المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدتين من سلعة معينة أقل من ضعف المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدة واحدة، وأن المنفعة التي يمكن الحصول عليها من عشر وحدات أقل من خمسة أمثال المنفعة التي يمكن الحصول عليها من وحدتين، وهو بعد ذلك يشير إلى أن منفعة السلعة تتوقف على الكمية الموجودة، فإذا كانت الكمية كبيرة كانت منفعة الوحدات الإضافية ضئيلة، وبالعكس إذا كانت الكمية ضئيلة كانت منفعة الوحدات الإضافية كبيرة، غير أن سنيور لم ينجح في إستغلال هذه الفكرة، فهو يقف عند حد الإشارة إلى أن منفعة الوحدات الإضافية تتناقض بزيادة

الإستهلاك، ولكنه لا يبين مدى أهمية هذه الظاهرة أو نوع علاقتها بقوانين القيمة [1].

٢- الندرة: لم يشأ سنيور أن يرجع القيمة إلى المنفعة فقط، وإنما أضاف عاملاً آخر من العوامل التي تدخل في تحديد قيم الأشياء، هذا العامل هو الندرة أو كما يسميه بـ (تحدد العرض)، وعنده أن هذا العامل هو أهم العوامل في تفسير القيمة [2].

ولكن سنيور لا يحاول بيان وجه الأهمية التي يعلقها على (تحدد العرض)، فإن هذا العامل يقف على قدم المساواة مع المنفعة من حيث دخوله في تحديد قيمة السلعة، وهذا هو ما يستفاد من نظريته في القيمة، وعند متابعة سنيور في تحليله لعامل الندرة نرى أنه يفرق بين

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٥٤- ٢٥٥.

(٢) Senior, op. cit. p. 11.

السلع التي لا يمكن زيادة الكمية الموجودة مثل اللوحات الفنية، والسلع التي يمكن زيادتها بمجهود الإنسان في أي وقت يشاء، أما النوع الأول من السلع فإن ندرتها ترجع إلى عقبات لا يمكن التغلب عليها، ومن ثم فإن قيمتها ترجع إلى مدى الطلب عليها، أما النوع الثاني من السلع فإن ندرتها ترجع إلى عقبات يمكن التغلب عليها بمجهود الإنسان، وتتفاوت تلك العقبات من سلعة إلى أخرى، فهناك بعض السلع يمكن زيادتها بمجهود يسير، ومن ثم فإن نفقة إنتاجها تكون منخفضة، وهناك سلع لا يمكن زيادتها إلاّ بمجهود كبير، ومن ثم فإن نفقة إنتاجها تكون مرتفعة، وتتوقف قيمة النوع الثاني من السلع على العلاقة بين الطلب عليها وعرضها، أي على العلاقة بين منفعتها ونفقة إنتاجها [1]، ولكن يلاحظ أن سنيور قد عرف

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٥٥- ٢٥٦.

الندرة (تحدد العرض) تعريفاً يقربه مرة أخرى من الحديين، فإن الندرة لا تتوقف على الكمية الموجودة فعلاً من السلعة، وإنما تتوقف على مدى العقبات التي تعترض طريق زيادتها[1]، وهذه نظرة حدية إلى نفقة الإنتاج حيث أن العقبات التي تعترض طريق زيادة الكمية ليست إلاّ نفقة الوحدة الإضافية من السلعة أي النفقة الحدية، ولكن سنيور عجز عن أن يرى الأهمية الكبرى لتلك الفكرة.

٣- القابلية للإنتقال: لكي تصبح السلعة ذات قيمة لا يكفي أن تكون نافعة ونادرة، بل يتعين أن تكون قابلة للإنتقال، ولكن ما هو المقصود بالقابلية للإنتقال بإعتبارها شرطاً مستقلاً من شروط القيمة، في الواقع أن سنيور غير واضح تماماً في هذه النقطة، وهو يناقش

(١) Senior, op. cit. p. 7.

حالات مختلفة تحت عنوان القابلية للإنتقال دون أن يكون هناك ضابط لهذه الحالات، فهو يتكلم أولاً عن القابلية للتملك فإذا كان الشيء غير قابل للتملك فإنه يصبح غير قابل للحيازة، وإذا كان غير قابل للحيازة فإنه يصبح غير قابل للإنتقال من شخص إلى آخر، ومن ثم لا تكون له قيمة، وهو يضرب مثلاً لذلك بحرارة الشمس[1]، وواضح أن القابلية للإنتقال بهذه المعنى لا تعتبر شرطاً مستقلاً من شروط القيمة، فإننا نستطيع تفسير إنعدام القيمة في حالة الماء والهواء وحرارة الشمس بإنعدام الندرة، أي بعدم تحدد العرض.

ولكن سنيور ينتقل من الكلام عن القابلية للتملك إلى الكلام عن بعض الصفات الخاصة اللصيقة بشخص معين في علاقته بسلعة معينة والتي لا يمكن نقلها إلى

---

(١) Senior, op. cit. p. 8.

شخص آخر، فقد ترتبط السلعة بذكريات خاصة تضفي على السلعة قيمة كبرى بالنسبة لشخص معين، ولكن هذه الصفة تعتبر عديمة القيمة بالنسبة لشخص آخر، ومن ثم فإنها لا تؤثر على قيمة المبادلة للسلعة لعدم إمكان نقلها من شخص إلى آخر، ومثال ذلك المهارة الفنية التي يتمتع بها العامل، فسنيور يشير إلى أن القدرة الفنية ذاتها إذا كانت غير قابلة للإنتقال من شخص إلى آخر فإن نتائج تلك القدرة الفنية قابلة لذلك، بمعنى أن العامل يودع نتيجة مهارته الفنية في السلعة التي ينتجها، ويترتب على ذلك تمتع المهارة الفنية وكل أنواع الخدمات بقيمة في المبادلة [١].

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٥٧- ٢٥٨.

رابعاً: جون ستيوارت مل

ومن بين جميع الطلائع الذين حللوا المنفعة كان جيرمي بنثام (١٧٤٨- ١٨٣٢م)، وجيمس مل (١٧٧٣- ١٨٣٦م)، وجون ستيوارت مل (١٨٠٦- ١٨٧٣م)، فلاسفة نفعيون كلاسيكيون، يتشاركون في مفاهيم وأطر ومبادئ جوهرية، لقد تبنى جون ستيوارت مل المبادئ الرئيسية التي دافع عنها بنثام الذي وصفه ألفريد مارشال ذات مرة: بأنه في المجموع أكثر خلفاء آدم سميث المباشرين تأثيراً [١]، إن اللب المشترك هو كمون الخير عند الكائنات البشرية في خبرات أو أوضاع وعي باللذة أو الألم، ووفق مذهب اللذة الأشياء الوحيدة الخيّرة بشكل متأصل إنما تتعين في أوضاع خبرة ممتعة أو مبعث

---

(١) Marshall, Alfred, 1890: **Principles of Economics**, Publisher: Macmillan and Co., New York, p. 628.

سعادة، وكل هؤلاء الفلاسفة يتبنون تصورات أوضاع ذهنية في النفع، بحيث يوضعون القيمة في أوضاع ذهنية وخبرات من قبيل اللذة والسعادة والإشباع والمتعة والرفاهية، وهذه الفلسفة وجدت أساساً معقولاً لإقامة نظرية عامة للسلوك الإقتصادي.

وقد ذكر جيرمي بنثام: تماماً كما أخضعت الطبيعة الأرض لقوة الجاذبية، أخضعت الطبيعة البشرية لسيطرة سيدين: الألم والمتعة، وهما سببا العمل الإنساني لذا يمكننا أن نؤثر في السلوك الإنساني بتغيير العلاقة بين اللذة والألم، ومن هذه القوانين اكتشف بنثام أن كل البشر يحبون المتعة ويكرهون الألم، فإنهم يختارون القيام بما يمنحهم المتعة، لكن بنثام لم يناشد العقيدة البشر أن يختارون طريق المتعة، فقد أضاف ضابطاً أخلاقياً وبيّن بأنه عندما تؤثر الإختيارات على الآخرين، على الأفراد إختيار البديل الذي يزيد من سعادة الجميع، وبذلك كان

شعار الحركة النفعية هو: أقصى سعادة لأكبر عدد من الأشخاص [1].

فمن وجهة نظرية المنفعة أن الخير هو اللذة والشر هو الألم، ومن هنا فإن أفضل حالة يمكن بلوغها هي تلك التي يبلغ فيها تفوق اللذة على الألم أقصى مداه، ومبدأ المنفعة تدعو إلى البحث عن أكبر قدر من السعادة، وكلمة السعادة مساوية في معناها هذا لكلمة اللذة، فمهمة القانون هي التأكيد من أن أي شخص في سعيه إلى سعادته القصوى لن يمس حق الآخرين في السعي إلى نفس الهدف، وعلى هذا النحو يتحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهذا المبدأ أصبح في أيدي رجال الإقتصاد الليبراليين مبرراً لحرية التبادل التجاري ومبدأ (دعه يعمل) إذ كان يفترض أن سعي كل

---

(١) باكولز، مصدر سابق، ص١٣٠.

إنسان بجدية وبلا عوائق إلى أعظم قدر من اللذة لنفسه لا بد من وجود التشريع السليم أن يحقق أكبر قدر من السعادة للمجتمع [١].

أما جيمس مل، فبرغم من غزارة إنتاجه فإنه لم يساهم إلاّ بالقليل نسبياً من الأفكار الجديدة في المذهب النفعي، ومؤلفه الرئيسي هو (مبادئ الإقتصاد السياسي) والمنشور في عام (١٧٦٧م) يحمل عنواناً أصبح العنوان القياسي للأبحاث الشاملة وإن لم يكن أول من إستخدم تعبير (الإقتصاد السياسي)، ففي هذا الكتاب وضع جيمس مل نظرية في القيمة على أساس تكلفة الإنتاج، وميّز بين القيمة الحقيقية للسلع وبين الربح عن طريق

---

(١) رسل، برتراند، ١٩٨٣م: حكمة الغرب (**الفلسفة الحديثة والمعاصرة**)، ترجمة: د. فؤاد زكريا، ج٢، عالم المعرفة- الكويت، ص١٥٨- ١٥٩.

التنازل عنها والذي يتم في البيع، إن القيمة الحقيقية تعينها عوامل ثلاثة [1]:

أولاً: متوسط ما يستطيع أن ينتجه العامل منها في فترة زمنية معلومة.

ثانياً: قيمة أسباب عيش العامل والنفقة اللازمة لإشباع حاجاته الضرورية وتوفير الأدوات المتعلقة بمهنته.

ثالثاً: قيمة المواد، أي المادة الأولية التي يستخدمها العامل.

فإذا عرفنا هذه المقادير الثلاثة تحددت القيمة الحقيقية للسلعة، وأي شيء يزيد عن هذا هو ربح صاحب الصناعة ويتوقف على أحوال العرض والطلب.

في حين نرى أن جون ستيوارت مل كان هو المكلف بوراثة تركة الأسرة البنثامية الفلسفية النفعية، حيث صمم

---

(١) رول، مصدر سابق، ص١١٩- ١٢١.

أبوه جيمس مل تعليمه في مرحلة الطفولة لتدريبه على توليه هذه المسؤولية، فيذكر مل الأبن أنه كان في الثالثة من العمر حينما بدأ بتعلّم اللغة اليونانية من خلال حفظ الكلمات عن ظهر قلب والتي كان يكتبه له أبوه على البطاقات التي كانت عبارة عن قوائم من الكلمات اليونانية الشائعة مع مقابلاتها في اللغة الإنكليزية، وعندما بلغ الثالثة عشر (١٨١٩م) من عمره قاده أبوه عبر دورة تعليمية كاملة في الإقتصاد السياسي من خلال كتاب (المبادئ) لديفيد ريكاردو، وبعد ذلك جرى تثقيف مل على منهج بنثام بمعنى من المعاني، فهو يذكر أنه تعلّم دائماً أن معيار السعادة الكبرى البنثامي هو ما ينبغي أن أطبقه [١].

---

(١) مل، جون ستيوارت، ٢٠١٥م: **سيرة ذاتية**، ترجمة: الحارث النبهان، دار التنوير للطباعة والنشر– بيروت، ص٢٥– ٢٦، ٥٣.

ومن بين كل التيارات والنزاعات في نظرية القيمة والتي ناقشناها في هذا الكتاب، لم يجد جون ستيوارت مل ما يستحق البقاء إلاّ ما أثر عن آدم سميث وريكاردو، فقد كتب أنه: لحسن الحظ لم يتبقى في نظرية القيمة ما يمكن للكتّاب أن يفسروه الآن وفي المستقبل، إذ إكتملت النظرية الخاصة بهذا الموضع [١]، وكان يدير نظريته في القيمة حول محورين رئيسيين: الطلب والعرض ونفقة الإنتاج، وهو يترسم في ذلك خطى سميث إلى مدى بعيد، ولكنه يصل بينه وبين ريكاردو عن طريق تحليله لنفقة الإنتاج، ومن هذه النفقة تتسرب نظرية العمل في القيمة كما قال بها ريكاردو، كما أن مل قد نبذ فكرة

---

(١) Mill, Hohn Stuart, 1885: **Principles of Political Economy**, Appleton And Company- New York, p. 286- 289.

المنفعة وعاد بالنظرية الإقتصادية إلى حيث كانت قبل جان بابتست ساي، ويمكن أن نقول أن موقف مل من فكرة المنفعة لا تختلف كثيراً عن موقف ريكاردو، فالمنفعة صفة عامة يتعين توافرها في كل سلعة لكي تصبح ذات قيمة في المبادلة، ولكن تحديد هذه القيمة يرجع إلى عوامل أخرى لا صلة للمنفعة بها [١].

ويميّز جون مل بين ثلاث طوائف من السلع [٢]:

١- السلع التي لا يمكن زيادة كميتها.

٢- السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود إنساني ثابت، أو السلع التي تخضع لقانون النفقة الثابتة.

٣- السلع التي يمكن زيادة كميتها بمجهود إنساني متزايد، أو السلع التي تخضع لقانون النفقة المتزايدة.

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٢) Mill, op. cit. p. 331.

من الواضح أن مل يقتفي أثر ريكاردو في هذا التقسيم الثلاثي، لذلك نراه قد أدخل في الطائفة الأولى الحالات مثل: الصور النادرة أو المخطوطات، ولكنه أضاف إلى ذلك السلع التي تكون محلاً لإحتكار مطلق، أو السلع الزراعية خلال الفترة السابقة على ظهور المحصول، وعند مل أن قيمة المبادلة لهذه الطائفة من السلع لا تتوقف على نفقة إنتاجها، وإنما تتحدد بالعلاقة بين الطلب والعرض، أما الطائفة الثانية من السلع والتي يحتاج زيادة كميتها إلى مجهود إنساني ثابت، فقد إنتهى مل إلى أن قيمتها تتحدد بنفقة إنتاجها [(١)].

ونلاحظ أنه يردد أفكار سميث بحيث أن نفقة الإنتاج تمثل الحد الأدنى لثمن السلعة، فإذا كان الثمن غير كاف لتغطية نفقة الإنتاج فإن بعض العناصر خصوصاً رأس

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٦٦- ٢٦٨.

المال تترك هذه الصناعة إلى غيرها، بمعنى أن الرأسماليين يحجمون عن إستثمار أموالهم في مثل هذه الصناعة مما يفضي في النهاية إلى قلة المعروض من السلعة على النحو الذي يرفع ثمنها إلى المستوى الكافي لتغطية نفقة الإنتاج، وإذا كان الثمن يجاوز نفقة الإنتاج فإن عناصر الإنتاج خصوصاً رأس المال، تتجه إلى هذه الصناعة مما يفضي في النهاية إلى زيادة المعروض من السلعة على النحو الذي يخفض ثمنها إلى مستوى نفقة الإنتاج، وهو يطلق على نفقة إنتاج السلعة الثمن الطبيعي أو الثمن الضروري، ويسلم بأن التفاعل بين الطلب والعرض قد يدفع ثمن السوق بعيداً عن الثمن الطبيعي، ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلاً ولا بد أن يتجه نحو الثمن الطبيعي، وإذا كانت التقلبات المستمرة في الطلب والعرض تحول دون إلتقاء ثمن السلعة تماماً مع نفقة إنتاجها، فإن ذلك لا ينفي الإتجاه العام نحو النفقة وهى

مركز الجاذبية، فالنفقة مثل مستوى سطح البحر، وثمن السوق مثل أمواجه، فهي تعلو حيناً وتهبط حيناً آخر عن مستوى سطح البحر، ولكنها تتجه دائماً نحو هذا المستوى [١].

وغني عن البيان أن مل يترسم خطى سميث في وصفه للعلاقة بين قيمة المبادلة ونفقة الإنتاج، ولكننا نلاحظ فرقاً بين الإثنين، فقد كان آدم سميث صريحاً في بيان عناصر النفقة فهي عنده تشمل الأجور والأرباح والريع، كما أن الثمن الطبيعي عنده هو الثمن الكافي لتغطية هذه العناصر الثلاثة على أساس معدلها الطبيعي، أما جون ستيوارت مل فهو يتحاشى الخوض في تحديد المراد بنفقة الإنتاج، فهو لا يريد أن يقف عند المعنى الظاهر لنفقة الإنتاج كما أثر عن سميث بل أنه يريد أن يجاوز

---

(١) Mill, op. cit. p. 302.

ذلك إلى معنى نهائي، بمعنى آخر فإن مل يريد أن يترك سميث عند هذه النقطة وأن ينظر إلى النفقة نظرة ريكاردية، فالنفقة تنحصر في كمية العمل الذي بذل في إنتاج السلعة، وهو ينظر إلى رأس المال على أنه عمل غير مباشر [١].

ويضرب مثلاً لذلك بالخبز، فنفقة الخبز تتمثل في العمل المباشر الذي بذل في إنتاجه، فضلاً عن العمل غير المباشر الذي بذل في إنتاج القمح وفي إنتاج الآلات الزراعية، ولكن مل لا يلتزم بهذه النظرة إلى رأس المال حيث أنه أحياناً يأخذ عن سنيور فكرة الإمتناع [*]،

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٦٩.

(*) من وجهة نظر سنيور أن العرض يتأثر بثلاث أدوات للإنتاج: وهي العمل الإنساني، والإمتناع، والطبيعة التلقائية. ويسهم في نظرية تكلفة الإنتاج عند سنيور العاملان الإنتاجيان: العمل ورأس المال، ولما كانت هذه العوامل غير كافية كعامل ثانوي، فإن =

بإعتبارها النفقة الحقيقية لهذا العنصر، والنتيجة هي أن العمل ورأس المال يدخلان فيما يسميه النفقة، ويقابلها ذلك من الناحية النقدية الأجور والأرباح، فهما عنصرا النفقة النقدية [١].

ويستمر مل في محاكاته لريكاردو عند الإنتقال إلى الطائفة الثالثة من السلع، والتي تخضع لقانون الغلة المتناقصة أي النفقة المتزايدة، فهو يرى أن هذه الطائفة تنصرف بصفة رئيسية إلى السلع الزراعية والتعدين، وهو يذكر أن النفقة في هذه الحالة تتفاوت من منتج إلى آخر، وبالنسبة للمنتج الواحد تتفاوت نفقة الوحدات

= الإمتناع عن ممارسة الجنس أمر ضروري، بحيث أن تكوين رأس المال يمكن أن يحدث بسبب الإمتناع عن ممارسة الجنس، وهو مصطلح يعبر به سنيور عن سلوك شخص يمتنع عن الإستخدام غير المنتج لما يمكنه أن يأمر به (Senior, op. cit. p. 168- 170).

(١) Mill, op. cit. p. 309- 310.

المنتجة وتتحدد قيمة المبادلة وفقاً لنفقة الإنتاج في أسوأ الظروف، أي عند حد الإنتاج، ولا يعتبر الريع عنصراً من عناصر النفقة [١].

---

(١) النجار، مصدر سابق، ص٢٧٠.

القيمة والمنفعة الحدية

شهدت الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحول الفكر الإقتصادي عن النظرية الكلاسيكية، والتي كان من أبرز أعلامها كل من سميث ومالثوس وريكاردو إلى نظرية جديدة تعرف بالنظرية الحدّية (الثورة الحدية) والتي وصفها الإقتصادي السويدي كنوت فيكسل (١٨٥١- ١٩٢٦م) كشاهد عيان بأنها

كانت كالصاعقة [١]، حيث ظهرت هذه المدرسة في وقت واحد في كل من إنجلترا والنمسا وسويسرا، وعلى يد ثلاثة من الكتّاب الإقتصاديين الكبار، فقد ظهر في إنجلترا وليم ستانلي جيفونز، وفي النمسا كارل منجر، وفي سويسرا ظهر ليون فالراس، وقد توجت كافة هذه الجهود مع ألفريد مارشال الذي يمثل خلاصة الفكر التقليدي في ثوبه القديم والحديث معاً.

حاولت هذه المدرسة إقامة نظريات إقتصادية عامة مبنية على بعض المقدمات حول سلوك الإنسان ودوافعه، حيث وجدت في فكرة المنفعة أساساً معقولاً لإقامة نظرية عامة للسلوك الإقتصادي فالقيمة ليست سمة للأشياء، كالحجم أو الوزن يقيم الأشخاص المختلفون السلع

---

(١) Wicksell, Knut, 1997: **Selected Essays in Economics**, volume 1, Routledge- London, p. 60.

المختلفة على نحو متباين بإختلاف الأوقات والأماكن، فالقيمة توجد فقط في عقول الأفراد المعنيين [(١)]، فالإنسان بما هو إنسان إقتصادي فإنه رشيد بطبعه يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها وتقليل الألم الذي يضطر إلى تحمله، والإقتصاد لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم، إن تسمية هذه المدرسة بإسم (المدرسة الحدية) إنما ترجع إلى أنها أقامت تحليلها على فكرة (الحدية) وتطبيقها على المنفعة، لتبرز فكرة المنفعة الحدية وبشكل حسابي، أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة في مجال نظرية القيمة [(٢)]، بمعنى أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الوحدات المستخدمة، فالكوب الأول أكثر نفعاً للظمآن أو لسانتياجو البحّار العجوز في رواية (العجوز

---

(١) باتلر، ٢٠١٣م، مصدر سابق، ص٢٣.

(٢) جالبريت، مصدر سابق، ص١٢٢.

والبحر)، حيث كان الماء العذب شحيحاً للغاية؛ فلم يكن هناك شيء له قيمة تبادلية أكثر من كوب آخر من الماء العذب إلى حين أمطرت السماء؛ من الكوب الرابع أو الخامس، بل إنه بعد حد معين قد يصبح الكوب الأخير من الماء مؤلماً وغير مقبول.

والأسعار تستقر عند هذا المستوى، حيث أن الثمن الذي يدفعه الناس هو مقابل الزيادة الأخيرة أو التي تكون الرغبة فيها عند أدنى حد، فعندما لا يرغب أحد في مزيد من الماء في الموسم المطير فإن سعره سوف يستقر عند الصفر، ولكن هذا الأمر مختلف في الصحراء، ومن هذه الفكرة وردت أشهر عبارة في الإقتصاد التي تقول: إن الأمر في النهاية هو قانون العرض والطلب.

أولاً: وليم ستانلي جيفونز

رد وليم جيفونز (١٨٣٥- ١٨٨٣م) قوانين الإقتصاد إلى عدد من المبادئ تصاغ بمفاهيم ومصطلحات رياضية، وكان يرى أنه يمكن إستخلاص هذه المبادئ من ينابيع الفعل البشري التي هي: مشاعر اللذة والألم، وأن علم الإقتصاد يجب أن يكون رياضياً، وذلك لأنه يهتم أساساً بالكميات الإقتصادية.

ومن المؤكد أن المدرسة الحدية بإجمإلها جاءت كرد فعل على عدم الرضا عما جاءت به المدرسة الكلاسيكية من رؤى بشأن القيمة، وبخاصة ريكاردو الذي إستغل ماركس أطروحاته لتعزيز النظرية الإشتراكية في القيمة والعمل، وإستثمارها في إشتقاق فائض القيمة، ولقد رفض وليم جيفونز رفضاً قاطعاً أن يكون العمل هو الخالق الوحيد

والأساس للقيمة، وليس هناك سبباً يربط بينهما؛ وبالتالي فإن القيمة لا تتناسب مع العمل المبذول في الإنتاج [1].

وعلى هذا الأساس ليس للعمل أي تأثير في تحديد قيم السلع، بل على العكس تماماً تصبح قيمة العمل مرتبطة أشد الإرتباط بقيمة السلعة التي ينتجها العامل، ولم تعد قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل الذي ينفق في إنتاجها في منظومة الأفكار الحدية، ولكن جيفونز يعود فيستدرك أهمية العمل ليشير أن العمل قد يهيئ في الكثير من الأحيان الفرصة للتأثير في قيمة السلعة، فهو يرى أن: ثروة الأمة تتوقف على ما تبذله من النشاط والمهارة في العمل [2]، إلاّ أن الرؤيا المركزية عند جيفونز حول القيمة

---

(١) جيفونس، ويليام ستانلي، ٢٠١٨م: **الإقتصاد السياسي**، ترجمة: علي أبو الفتوح وآخرون، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)- القاهرة، ص١٤١- ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨.

تظل تدور حول الأطروحة الأتية: إن القيمة ترتبط بشدة بالمنفعة الحدية، وهذه الأخيرة بدورها تتأثر بمقدار العرض من السلعة، وهذا العرض يتأثر هو الآخر بتكاليف الإنتاج، لذلك فإن العرض يظل هو المقرر الأخير للقيمة[١]، بمعنى آخر أهتم جيفونز بوجه خاص بالإستهلاك ووضعه في المرتبة الأولى قبل الإنتاج والتوزيع، مما ترتب على ذلك أن حضيت فكرة المنفعة بجانب كبير من تحليله، وربط بين القيمة والمنفعة وليس بالنفقة كما فعل الإقتصاديون التقليديون، ويعتبر جيفونز أحد مكتشفي فكرة المنفعة الحدية وتناقص هذه المنفعة الحدية، وقد أطلق على المنفعة الحدية إسم المنفعة النهائية، حين توصل إلى أنه عند التوازن تتحقق المساواة بين المنافع النهائية (المنافع الحدية)، فإذا كانت المنفعة

(١) جيفونس, مصدر سابق، ص١٤٤.

الحدية النهائية أكبر في السلعة ما، فمعنى ذلك أن هناك مصلحة في إستهلاك مزيد من هذه السلعة للإفادة من هذه المنفعة العالية، ويستمر الأمر كذلك حتى تتحقق المساواة بين المنافع الحدية، وعندئذ لا يقوم أي حافز لتغيير نمط الإستهلاك [١].

وقد كتب جيفونز إلى أخيه هربرت في (١٨٦٠م) أنه: لما كانت كمية من أي سلعة؛ مثلاً الطعام الخالص الذي يجب أن يستهلكه الشخص يتزايد ومن ثم فإن المنفعة أو الميزة المستخرجة من آخر قطعة مستخدمة تتناقص درجتها، ونقص المتعة بين بداية ونهاية الوجبة يمكن أن يؤخذ كمثال، وهنا تكون قيمة اللقمة الأخيرة الأقل طلباً هي التي تحدد القيمة للكل [٢].

---

(١) البيلاوى، مصدر سابق، ص١١٤.

(٢) كانتربري، مصدر سابق، ص١٨٥- ١٨٦.

ثانياً: كارل منجر

يستند شهرة كارل منجر (١٨٤٧- ١٩٢١م) إلى نظريته الذاتية في القيمة، الذي يبدأ بما يتضح أنه يعتبره قطبي النشاط الإقتصادي وهما الحاجات البشرية ووسائل إشباعها، فهو يعرف المنفعة بمعنى نسبي؛ أي بأنها: قدرة الشيء على أن تقام بينه وبين الحاجة علاقة سببية، والأشياء التي تملك هذه القدرة تصبح سلعاً حين توجد الحاجة، أي حين تكون العلاقة السببية موضع الإدراك من جانب الفرد الذي يستشعر الحاجة وحين تكون لذلك الفرد القدرة على إستخدام الشيء من أجل إشباع الحاجة، حينها يمكن تصنيف هذه السلع بحسب درجة ضرورتها، فبعضها له القابلية على إشباع الحاجة بشكل مباشر من مثل السلع الإستهلاكية (كالخبز)، وسلع أخرى تعد إنتاجية أو مكملة (كالقمح والدقيق) وهذه

لا تستهلك بشكل مباشر، بل يمكن أن تساهم بإنتاج السلع الإستهلاكية [1].

وحتى يصبح الشيء سلعة إقتصادية فلا يكفي أن يكون نافعاً، بل يجب فوق ذلك أن تقوم بين عرضه وبين الإحتياجات الإنسانية علامة معينة، فلكي يصدق وصف السلعة بالمعنى الإقتصادي على الأشياء فلا بد أن يكون عرضها أقل من الإحتياجات لها أي أن تتصف السلعة بالندرة، وعلى الفرد أن يلتزم القصد في إستخدامها نظراً لأنه على بينه من أنه لا يمكن فقد جزء منها أو التخلي عنه دون أن يسبب هذا تضحية بإشباع الحاجة، وعلى ذلك فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتي توجد بوفرة لا تعتبر من قبيل السلع بالمعنى الإقتصادي، وبعبارة أخرى يجب أن تكون السلع محدودة

(١) رول، مصدر سابق، ص٣٧٩.

بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها، وعلى ذلك فالهواء لا يعتبر سلعة لأنه يوجد بحجم أكثر من الحاجة إليه [١].

ولكن كيف يمكن تعيين هذه القيمة الذاتية؟ يقول منجر: أننا نعرف أننا نشعر بحاجات مختلفة بدرجات مختلفة من الشدة، فبعضها حاجات ملحة جداً كتلك التي يتوقف عليها وجودنا، وهناك حاجات أخرى ذات طابع أرق وأقل إلحاحاً، وحتى نفس النوع الواحد من الحاجة يبدو في وحدات من الضرورة المختلفة، إن كل فعل محسوس يحقق الإشباع له أهمية مختلفة بالنسبة إلينا تبعاً لدرجة الإشباع التي نكون قد بلغناها، ويذهب منجر إلى أن الدليل على ما يقوله هو أنه لو كانت هناك بالنسبة إلى كل حاجة عينية سلعة واحدة لا تناسب غير

---

(١) الببلاوى، مصدر سابق، ص١١١.

تلك الحاجة، لكان تعيين القيمة الذاتية لتلك السلعة أمراً بسيطاً، إذ تكون مساوية لأهمية تلك الحاجة، ولكن الواقع أن المسألة تتعقد لأننا بوجه عام نهتم بكمية من السلع يصحبها مركب من حاجات عينية، ونتيجة لهذا يبدو أن للأجزاء الفردية من السلعة دلالة مختلفة تبعاً للحاجات التي تستخدم هذه الأجزاء في إشباعها، ويستخدم الفرد هذه الأجزاء لإشباع حاجاته بدرجة تنازلية من الضرورة، بحيث أن آخر جزء متاح يشبع أقل الحاجات إلحاحاً، ولإكتشاف قيمة جزء ما علينا إلاّ أن نسأل أنفسنا عن الإشباع الذي نتخلى عنه لو إقتطع ذلك الجزء من المقدار الكلي، ويجب أن يكون الجواب هو: إشباع أقل الحاجة إلحاحاً، وبذلك يستنتج منجر أن قيمة أي جزء من الكمية المتاحة من السلع وبالنسبة إلى الفرد مساوية للأهمية التي يعلقها على أقل إشباع يصبح في حيز الإمكان بسبب جزء واحد من الكمية المتاحة،

وهذا هو نفس الدرجة النهائية من المنفعة التي تحدث عنها جيفونز [١].

ثالثاً: ليون فالراس

إعتبره شومبيتر من أعظم الإقتصاديين، بقدر تعلق الأمر بالنظرية البحتة، إذ إن نظامه للتوازن الإقتصادي، بتوحيده نوعية الإبداع الثوري مع نوعية التأليف الكلاسيكي يشكل النظام الوحيد الذي قدمه إقتصادي ما بما من شأنه أن يضاهي إنجازات الفيزياء النظرية، إن معظم الكتابات الأخرى في الفترة المدروسة وما بعدها مهما كانت ثمينة في حد ذاتها، ومهما كانت أصيلة ذاتياً، بيد أنها بالمقارنة مع عمل فالراس، تبدو كمراكب

(١) رول، مصدر سابق، ص٣٨٠- ٣٨١.

صغيرة بجانب باخرة، تبدو كمحاولات غير كافية لفهم جانب محدد من الحقيقة التي عبّر عنها فالراس [1].

فعلى غرار مؤسسي المدرسة المنفعة الحدية إستند ليون فالراس (١٨٣٤- ١٩١٠م) على مذهب اللذة، وبنى القيمة التبادلية على المنفعة وقصور الكمية، برغم من أنه كتب بعد جيفونز ومنجر بثلاث سنوات فإنه لم يطلع على أعمالهما، ويعتبر أنه اكتشف نفس الفكرة إستقلالاً، وقد إستخدم تعبير الندرة وعرفها: بأنها المشتقة من المنفعة المتحققة من زيادة الإستهلاك، وبعبارة أخرى فإن الندرة عنده هي معدل التغيير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الوحدات المستهلكة [2].

---

(١) شومبيتر، جوزيف، ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م٣، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، ص١٢٣.

(٢) رول، مصدر سابق، ص٣٨٤.

إلاّ أن أهم ما يميز تحليل فالراس هو إستخدامه لتحليل (التوازن الشامل)، الذي بيّن بأن العرض والطلب يرتبطان من خلال الثمن، وأن الندرة هي التي تحددهما في النهاية ويتحقــق التــوازن في الإقتصــاد عنــدما يتســاوى طلــب وعرض جميع السلع، ولكي يتحقق التوازن يتطلب الأمر بالنسبة للإستهلاك أن يعرف كل فرد ترتيب أفضلياته وذوقه، بحيث يوزع إستهلاكه (الطلب) على مختلف السلع على ضوء منافع السلع والخدمات بالنسبة له، بالمقارنة إلى الأثمان المختلفة لكل سلعة أو خدمة، أما بخصوص الإنتاج (العرض) فإنه يتطلب على كل منتج أن يعرف الكميات التي يستعد لعرضها وبيعها في السوق عند كل ثمن في ضوء مدى توافر عناصر الإنتاج، ويستلزم

حدوث التوازن في السوق من وجهة نظر فالراس بتوافر شرطين هما [1]:

١- وجود المنافسة الحرة.

٢- وأن تكون الأسعار متوازنة حتى تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة.

وبذلك لا يبقى في السوق فائض في الإنتاج ولا يحدث ركود في الإقتصاد والذي يؤدي بدوره إلى الإختلال بهذا التوازن.

رابعاً: ألفريد مارشال

أدرك ألفريد مارشال (١٨٤٢- ١٩٢٤م) الذي أصبح اسمه مترادفاً مع علم الإقتصاد النيوكلاسيكي؛ الحاجة في الإقتصاد الرأسمالي إلى نظرية للقيمة تتجاوز

---

(١) الببلاوى، مصدر سابق، ص١١٥.

مشكلات النظرية الكلاسيكية، لهذا إعتمد على المنطق الحدي ذاته في تحليل موضوع القيمة، وأنطلق إلى أن القيمة هي تعبير عن نِتاج المقابلة بين العرض والطلب، ويقول مارشال أن المدرستين الكلاسيكية والحدية، إذا أخذتا منفصلتين فإنهما تمثلان فقط نصف الحقيقة في عملية تقرير القيمة، في تعبيرها الإقتصادي المعبر عنه في الأسعار، أما الحقيقة فلا تأتي إلاّ بتزاوجهما، وهو في هذا حاول الجمع بين طرفي القيمة الذاتية والموضوعية [(١)]:

١- فوراء الطلب تقف المنفعة الحدية، وهذه هي قيمة الإستعمال.

٢- ووراء العرض تأتي تكاليف الإنتاج، وهذه هي قيمة التبادل.

---

(١) المعموري، مصدر سابق، ص٤٢٥- ٤٢٦.

٣- ينتج عن هذا أن السعر يقرره تفاعل كل من الطلب والعرض معاً، فهما كالمقص الذي لا يمكن أن يستغني أحد طرفيه عن الطرف الآخر.

ويرى مارشال أنه من الصعب تحديد المسؤول منهما عن تحديد القيمة، فالطلب والعرض يساهمان معاً كحدي مقص في تحديد القيمة، وقد إهتم مارشال تأثراً بالحديين بدراسة المنفعة ودرس منحنى الطلب بالتفصيل، وجعل من الإستهلاك أساس النشاط الإقتصادي والغرض منه، وقد إستحدث مارشال في هذا الصدد فكرة (فائض المستهلك) التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى، بمعنى آخر يعبر فائض المستهلك عن فائض الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك حينما يستطيع شراء سلعة بثمن يقل عما هو

على إستعداد لدفعه، بدلاً من أن يحرم نفسه من تلك السلعة المعينة [١].

وأثناء دراسته لفكرة فائض المستهلك اكتشف مارشال فكرة المنفعة مستقلاً عن جيفونز، فيقول مارشال: أن للمنفعة إتصالاً مباشراً بالرغبة أو الحاجة، أما الحاجات الإنسانية فهي كثيرة العدد ولكن يوجد لكل منها حد، وهذا ما يمكن وصفه بقانون الإشباع أو (قانون تناقص المنفعة الحدية)، فبينما يزداد مجموع المنفعة لدى الحصول على وحدة إضافية من السلع تتناقص المنفعة الحدية لهذه الوحدات، وبما أنه ليس من الممكن قياس المنفعة بطريق مباشر فلا مندوحة لنا من إستعمال السعر لهذا الغرض، وهكذا نرى من قول مارشال أن السعر هو مقياس للرغبة

---

(١) Marshall, op. cit. p. 103.

وليس لمقدار الكفاية [1]، فالقوى الكامنة وراء كِلاَ العرض والطلب هي التي تعين القيمة، فوراء الطلب توجد المنفعة الحدية تعكسها الأثمان التي يطالب بها المشترون، أي الثمن الذي تطلب به كميات معلومة، ووراء العرض الجهد الحدي والتضحية الحدية ينعكسان على أثمان العرض، أي الأثمان التي تعرض بها كميات معلومة [2].

خامساً: نقد نظرية القيمة لمدرسة المنفعة الحدية

كانت جوان روبنسون في طليعة الذين قدموا نقداً لاذعاً لنظرية المنفعة الحدية بعد فردريك هايك وأوسكار لانكه، وترى روبنسون أنه من كل الجهد الذي بذل لتنسيق فكرة المنفعة وتهذيب محتوياتها لم يحررها من

---

(١) روبنسون، مصدر سابق، ص٤٠- ٤١.

(٢) رول، مصدر سابق، ص٣٨٩.

صبغتها الميتافيزيقية، فمثلاً يقال لنا أن فكرة المنفعة يجب أن تستبدل بفكرة (التفضيل المستخلص) وذلك لأن المنفعة ليست فكرة عملية بسبب تعذر تحديد كميتها، ويقال لنا أيضاً أن التفضيل هو ما يختاره الفرد ليس إلاّ، وإنه من الخير للفرد أن يحصل على الشيء الذي يختاره، أي أننا نريد أن يحصل كل إمرئ على الأشياء التي يختارها دون أن نحاول كبت حريته، ويعلق روبنسون على هذا القول: بأن المدمن على العقاقير مثلاً هو في حاجة إلى العلاج، وأن الأطفال يجب أن يذهبوا إلى المدرسة، فكيف نميّز بين التفضيل الذي يجب أن نقرّه وبين التفضيل الذي يجب أن نكبته، إلاّ إذا عبرنا عن رأينا في التفضيل نفسه وتركنا الفرد لوحده، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس صحيحاً أن مسلك المستهلك يكشف النِقاب عن السلع التي يفضلها، ذلك لأن إجراء عملية نختبر فيها رد فعل المستهلك إذا تغيرت السلع أو إذا تغير

دخله ليس أمراً ممكناً من ناحية عملية، ولذا فإن إعتراضنا على فكرة التفضيل المكتشف لا يرتكز على إعتقادنا بأنها فكرة ليست عملية فحسب، بل ولإنها فكرة غير منطقية [١].

بينما يرى أوسكار لانكه (١٩٠٤- ١٩٦٥م) أن نظرية المنفعة الحدية فسرت قيمة السلعة بمقياس الخدمة التي تقوم بها في إشباع رغبات المستهلكين، وأقامت علاقة مباشرة بين القيمة والمنفعة عند الحد، إلاّ أن ميزان تفضيل الفرد وشكل ترجمته إلى نفوذ يتأثر بمركزه في المجتمع ودخله، فتفضيله للحاضر على المستقبل وللراحة على السلع سيتوقف على دخله، مع النتيجة الدائرية أو الزائفة التي تقوم على أن طبيعة التكاليف الأساسية التي تؤثر في قيم السلع وعوائد عوامل الإنتاج إنما هي بدورها

---

(١) روبنسون، مصدر سابق، ص٤١- ٤٢.

تتحدد بتوزيع الدخل، وعليه لكي نفترض قيماً إعتيادية لا بد من إفتراض مسبق لتوزيع معين للدخل وترتيب للطبقات الإجتماعية [1].

كما قدمت نظرية المنفعة الحدية من وجهة نظر الإقتصادي النمساوي فردريك هايك (١٨٩٩-١٩٩٢م) فهماً حقيقياً للكيفية التي يتحدد بها العرض والطلب، وكيف تتكيف الكميات مع الإحتياجات، وكيف أن إجراءات الندرة الناتجة عن تعديل متبادل توجه الأفراد، وهكذا تصبح السوق بأسرها مفهومة بإعتبارها عملية نقل المعلومات التي تتيح للناس إستخدام معلومات ومهارات في العمل أكثر مما كان يمكنهم الوصول إليه

---

(١) لانكه، أوسكار، ١٩٧٦م: **الإقتصاد السياسي (عملية الإنتاج والنظم الإجتماعية)**، تعريب: الدكتور مُحَمَّد سلمان حسن، ج٢، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، ص١٧٧.

بشكل فردي، ويرى هايك أنه إذا كانت منفعة شيء ما أو عمل ما تعرف عادة بقدرته على إشباع حاجات بشرية، ليست بنفس الحجم لأفراد مختلفين، فإنه يبدو الآن بوضوح أنه من الصعب فهم كيف أن علماء جادين إعتبروا النفع هدفاً، وخاصية عامة بل ويمكن قياسها لأشياء طبيعية، والمنافع النسبية لأشياء مختلفة لأشخاص مختلفين يمكن التمييز بينها لا تقدم أدنى أساس للمقارنات بين أهميتها المطلقة، رغم أن الناس قد يتفقون على مدى إستعدادهم للإسهام بشكل فردي في تكاليف مرافق مختلفة، فهل تدل المنفعة الجماعية على شيء يمكن إكتشافه؟، إنها موجودة بشكل قليل مثلما يوجد عقل جماعي، وهي في أفضل الأحوال شيء مجازي، كما أن حقيقة أننا جميعاً نقرر أحياناً أن شيئاً ما أكثر أو أقل

أهمية لشخص آخر منه لأنفسنا، لا تكفل أي سبب للإعتقاد بالمقارنة الموضوعية للمنفعة بين الأشخاص [1].

(١) هاريك، ف. أ.، ١٩٩٣م: **الغرور القاتل (أخطاء الإشتراكية)**، ترجمة: مُحَمَّد مصطفى غنيم، دار الشروق- القاهرة، ص١٢٠.

القيمة والمدرسة الريكاردية الجديدة

جاء في كتاب (الإقتصاد السياسي) الجزء الثاني منه لأوسكار لانكه ما يلي: ثم نشأ إتجاه تجاوز حدود ظواهر السوق ونَحو البحث في عملية إعادة الإنتاج والتراكم وربط هذه العملية بتوزيع الدخل القومي، وكنتيجة لذلك تطورت إتجاهات نحو العودة إلى المفاهيم الأساسية للإقتصاد السياسي الكلاسيكي ولماركس، ويدل على هذا الإتجاه مجموعة إقتصاديي مدرسة كامبرج البريطانية التي لعبت دوراً متميزاً في تطويع أعمدة النظرية

النيوكلاسيكية، وكان من أبرز هذه المجموعة جوان روبنسون من خلال كتابها (تراكم رأس المال) المنشور (١٩٥٦م)، وقد كان الإيطالي بيرو سرافا (١٨٩٨-١٩٨٣م) بإجراء تحرك في هذا الإتجاه في كتابه (إنتاج السلع بواسطة السلع) [١] المنشور (١٩٦٠م)، وقد كان سبّاقاً في نقد المبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك) من قبل، وفي هذا الموقف بدأ إهتمام واسع بالنظرية الإقتصادية لماركس والماركسية [٢].

---

(١) للإطلاع على أفكار بير سرافا راجع كتابه:

Sraffa, Piero, **1960**: **Production of Commodities by Means of Commodities** (**Prelude to A Critique of Economic Theory**), Vora & Co., Publishers PVT. LTD.

(٢) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص١٧٦.

والواقع أن الثورة المضادة للحدية أو للمدرسة النيوكلاسيكية والمسمى بـ (الثورة الريكاردية الجديدة)، تتجه بالضبط إلى تلك الميادين التي كانت تهيمن عليها هذه المدرسة، وهي ميادين تشكل معقلاً هاماً من معاقل الفكر التبريري البرجوازي، وتتميز هذه الثورة التي قامت بها المدرسة الريكاردية الجديدة بالخصائص الرئيسية التالية[(١)]:

١- نقد ورفض حادان لفرضيات المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك) الأساس، وبخاصة لنظريتها حول الإنتاجية الحدية ونظرية المنفعة الحدية.

---

(١) مجموعة من الإقتصاديين السوفيت، ١٩٨٦م: **الإقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر (تحليل نقدي)**، ترجمة: عصام الخفاجي، ج١، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي- القاهرة، ص٧٠- ٧١.

٢- العودة إلى بعض تقاليد الإقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي، من خلال تبني شكل ريكاردي.

٣- الإعتراف بدور ماركس النظري في تحليل عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي.

٤- إعادة النظر في مقولات الإقتصاد البرجوازي الأساس كالقيمة ورأس المال والتوزيع والربح وغير ذلك.

تبنى الإقتصاديون اللاحقون لكينز بدل النظرية الكلاسيكية الجيدة (النيوكلاسيك) تفسيراً خاصاً لنظرية ريكاردو في القيمة وتشكل السعر والتوزيع، وقد نشأ هذا التفسير إستناداً إلى عمل سرافا المشار إليه سابقاً، بل إن هناك من حاول تفسير تلك النظرية بوصفها نظرية ماركسية أو من حاول إستخدامها لتطوير القيمة والتوزيع الماركسية، حيث قادت هذه المساعي إلى نزاعات وإختلافات حادة ولكنها وجهت الإنتباه في الوقت ذاته، نحو نظرية القيمة الماركسية المرتبط بموضوع تحول القيمة

إلى سعر الإنتاج، ولهذا يكتسب تحليل نظرية سرافا أهمية كـبرى وبخاصـة إذ نحلـل النظريـة بالمقارنـة مـع النظريـة الماركسية، ولكن ما هو مضمون نظام سرافا النظري؟ وما هـي خصـائص منهجـه والـدور الفعلـي الـذي يلعبـه في تطوير نظرية القيمة؟.

يتناول سرافا قضايا القيمة وتشكل الأسعار في كتابه إستناداً إلى مخططات إعادة إنتاج بسيطة وموسعة تمت صـياغتها بالتوافـق مـع التشـابكات الطبيعيـة بـين القطاعـات، وعليـه فـإن سـرافا لا يحلـل القيمـة بمعناهـا الماركسي، بـل إنـه يحلل نسـب التبـادل أو قـيم التبـادل في نسق شبيه بإقتصاد ريكاردو الطبيعي، وعليه يمكـن إجمـال أيـة سـرافا في تمهيـد لنقـد النظريـة الإقتصـادية ابتـداءً مـن مقدمته لـ (مبادئ الإقتصاد السياسي) لريكـاردو، حيث جـاء في نموذجـه لإقتصـاد الـذرة– الأجـر: أن الـذرة هـي السـلعة الوحيـدة الـتي ينتجهـا ويسـتهلكها العمـال وأن

معدل الأجر- الذرة ثابت، لذلك يوجد خزين من الذرة في بداية السنة يعيد إنتاج نفسه مع فائض في نهايتها، ونسبة الفائض إلى الخزين إنما هي معدل الربح، الذي تحدده الشروط التكنيكية، كما يتم تحديد الأسعار التوازنية لجميع المنتوجات بواسطة الذرة عن طريق تكاليف إنتاجها، بما في ذلك الربح بمعدل الذرة إلى رأس المال المطلوب لإنتاجها [١].

وإذا إفترضنا أن الإقتصاد لا ينتج الذرة فقط، بل عدد من السلع الأجرية التي يستهلكها العمال بنسب معينة، إن هذه السلع تعيد إنتاج نفسها مع فائض مادي، وإن شرط التساوي بين معدلات الأرباح في مجموع الإقتصاد

---

(١) Sraffa, Piero: **The laws of returns under competitive conditions**, the economic journal, vol. xxxvi, 1926, p. 535- 550.

يحسم أسعارها النسبية، ويمكن التعبير عن قيمة الخزين من السلع في بداية السنة وقيمة الفائض في نهاية السنة بإحدى السلع، عندئذ يتم تحديد الأجر الحقيقي الثابت بتكوينه المادي بحكم الضرورة التكنيكية أيضاً وتكاليف الإنتاج لأنها سلعة لا تدخل في الأجر الحقيقي بشرط أنه تحقق معدل الربح السائد، إنما تحسم أسعارها، الآن إفترض بدلاً من أن يحكم ثبات الأجر الحقيقي الضروري المادية أو التكنيكية، أن العمال يتقاضون حصة من الفائض، عندئذ لا تعود السلع الأجرية ضرورية للإنتاج بنسب ثابتة تكنيكياً، ولكن تبقى هناك سلع كوسائل إنتاج ضرورية لنفسها ولبعضها بعض، إنها تعيد إنتاج نفسها بمساعدة العمل وتولد فائضاً منه تدفع الأجور.

لقد عزل سرافا تلك السلع الأساسية التي تدخل مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج كل السلع عن المعادلات التكنيكية التي تبين كيفية دخول كل منها في إنتاج

الآخر، وأقام مقياساً للقيمة من سلعة مركبة من كل عنصر من وسائل الإنتاج بنسبة ظهوره في الإنتاج، وهذا يعني أنه كلما إرتفع الأجر المقيس بهذا القياس ترتفع أسعار السلع الأخرى التي يكون الربح نسبة عالية من كلفتها، إلى ذلك الحد الذي يوازن بعضها بعضاً تاركة نسبة قيمة الفائض إلى قيمة وسائل الإنتاج دون تغيير، وهذا يزودنا بنسبة من الفائض إلى وسائل الإنتاج محددة تكنيكياً، وهي مستقلة عن توزيع الفائض بين الأجور والأرباح، وإذا كانت المعادلات التكنيكية معلومة وكان معدل الأجر بمقايس المقياس معروفاً، عندئذ يمكن تحديد الأسعار وعدل الربح، أو إذا كانت المعادلات ومعدل الربح معطيين، عندئذ يمكن تحديد الأجر [١].

(١) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص١٧٨- ١٧٩.

لقد جذب هذا النظام النظري الإنتباه، إذ أدعى بعض الإقتصاديين أن سرافا يطوّر نظرية ماركس في القيمة، فقد كتب الإقتصادي الماركسي رولند ميك (١٩١٧- ١٩٧٨م) في إستعراضه لكتاب بيرو سرافا بعد سنة من صدوره قائلاً: يمكن إعتباره مجرد نموذج نظري غير أورثوذوكسي، مصمم لحل المسألة التقليدية للقيمة بطريقة جديدة، أو كهجوم ضمني على التحليل الحدي الحديث، أو كنوع من الإنعاش الرائع للنهج الكلاسيكي وإلى حد ما الماركسي لبعض المسائل الجوهرية الخاصة بالقيمة والتوزيع [١]، ولكن ثمة رأي معاكس آخر مفاده أن لا علاقة مباشرة بين أعمال سرافا النظرية ونظرية القيمة الماركسية، وأن سرافا طور التراث الريكاردي وليس الماركسي في مجال نظرية القيمة،

(١) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٦.

وساهم بالتالي في إبراز الفروق بين ماركس وريكاردو، وهذا ما أكده الإقتصادي البريطاني موريس دوب (١٩٠٠- ١٩٧٦م) في كتابه (نظريات القيمة والتوزيع منذ آدم سميث) المنشور في (١٩٧٣م) حين بيّن: أن تاريخ الفكر الإقتصادي يجب أن تعاد كتابته ابتداءً من جيفونز والثورة الحدية في عام (١٨٧٠م)، كما تجب إعادة كتابته ثانية بعد سرافا والسجال التنويري الذي أعقب عمله في الستينيات [١].

وبذلك ولدت المناظرة العظيمة بين السرافية أو الريكاردية الجديدة إتجاهين متعارضين يستحقان التحليل والتقسيم، فقد أدرك كبار الإقتصاديين الجدد مغزى الثورة السرافية لا في الكشف عن التناقضات التي تنتاب النظرية الجديدة للقيمة والتوزيع وتؤول إلى سقوطها، ولا

---

(١) مجموعة من الإقتصاديين السوفيت، مصدر سابق، ج١، ص٧٦.

بعث الإقتصاد السياسي الكلاسيكي فحسب كما يقول لانكه، بل في إحياء الإقتصاد الماركسي، وكان من أبرز ممثلي الإتجاه الأول كل من الإقتصادي الأمريكي بول ساموبلسون (١٩١٥- ٢٠٠٩م) والإقتصادي الياباني ميشيو موريشيما (١٩٢٣- ٢٠٠٤م)، بينما كان ممثلي الإتجاه الثاني كل من الإقتصادي البريطاني بوب راوثورن المولود (١٩٣٩م)، والإقتصادي الإيطالي ألفريدو ميديو المولود (١٩٣٨م)، وقد إشترك في هذه المناظرة الإقتصادية أيضاً الإقتصادي الماركسي جيس شفراتس، وقد إتفقوا جميعاً على إستثمار هذه المناظرة لإحياء الإقتصاد السياسي الماركسي، وإن إختلفوا بعض الشيء في الأسلوب.

الإتجاه الأول:

هذا الإتجاه في جوهره إتجاه برجوازي، فقد كتب بول ساموبلسون عدداً من المقالات والأبحاث في الرد على بعض أفكار الريكاردية الجديدة دفاعاً عن دالة الإنتاج، وعدد أكبر في نقد الإقتصاد السياسي الماركسي، ولا سيما نظرية العمل للقيمة ونظرية الإستغلال، ويلاحظ المتتبع لنقد بول ساموبلسون للإقتصاد السياسي الماركسي من وجهة نظر لانكه ظاهرتين متلازمتين: الأولى زيادة إهتمامه به وتقييمه له مع تزايد إنتشاره خاصة في أثر المناظرة العظيمة، والثانية إصراره المتطور على رفض جوهره [(١)].

وقد وصف بول ساموبلسون كارل ماركس في أحد مقالاته المنشورة في عام (١٩٥٧م): بأنه إقتصادي

---

(١) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص١٩٩.

ريكاردي لاحق صغير، إلاّ أنه عاد في عام (١٩٧٤م) بعد سيل من المقالات النقدية حول الموضوع إلى الإقرار بأن: كارل ماركس قام بعمل طليعي كان له قصب السبق في عدد من نماذج التحليل الحديث في الإقتصاد، كما كان له مركز مهم في تاريخ الأفكار، وفي الجوانب غير التحليلية من الإقتصاد السياسي والعلوم الإجتماعية والفلسفة، ورغم ذلك فإن ساموبلسون مُصر على موقفه، حيث يردف قائلاً عن ماركس: أن إعادة قراءة وإدعاءات أنصاره بعناية لا يكشف عن حجج سليمة تفرض على الماركسي وغير الماركسي الإتفاق على أن إبداعاته التحليلية الجديدة الخاصة بمعدلات فائض القيمة الموجبة المتساوية ما هي إلاّ إلتواء لمن يفهم توزيع الدخل

في القرن التاسع عشر أو قبله ولمن يفهم قوانين حركة أي نظام إقتصادي [١].

لقد خلص بول ساමويلسون من مجمل دراساته النقدية إلى نتيجة توفيقية يقول أنها مشرفة للجميع وهي: على الرغم من أن مجموع ما تم التوصل إليه في رأس المال لم يكن بحاجة ليتطور بالإعتماد على الإستطراد الوارد في الجزء الأول منه حول القيم الفائضة، فإن بُعد نظره يتوقف بصورة جوهرية على المقارنة بين السلع المعيشية المطلوبة لإنتاج وإعادة إنتاج العمل بموجب حساب نظرية العمل للقيمة غير المخفضة ليكون مقدار السلع المنتجة لجميع الطبقات في ضوء مستلزمات العمل المتجسد في

---

(١) Morishima, Michio, **The Fundamental Marxian Theorem**: **A Reply to Samuelson**, Journal of Economic Literature, Vol. 12, No. 1 (Mar., 1974), p. 71- 74.

السلع، كان بالإمكان إستعمال أدوات التحليل البرجوازي لإكتشاف فكرة الإستغلال هذه وبحثها شريطة أن يكون هؤلاء الإقتصاديون مدفوعين نحو إستعمالها لهذا الغرض [١].

وعلى الرغم من بعض خلافاته التكنيكية مع بول ساموليسون يتوسل ميشيو موريشيما إلى نفس النتيجة من حيث الجوهر في كتابه المهم (إقتصاديات ماركس)، حيث يقول في مقدمته: هدفنا هو أن نقر بعظمة ماركس من وجهة نظر النظرية الإقتصادية المتقدمة الحديثة،

---

(١) Samuelson, P. A.: **Understanding the Marxian notion of exploitation**: **A Summary of the so-called & Transformation problem between Marxian values and competitive prices**, in Journal of economic literature, June 1971, p. 420.

وبذلك نسهم في تطوير عملنا، لا نبحث في ماركس من حيث علاقته بأسلافه كسميث وريكاردو وكوزيني، كما لا نُعنى بتطور الإقتصاد الماركسي بعد ماركس [١].

ويؤكد موريشيما في حواره مع ساموليسون على أنه: حسب تفسيره يعني ماركس بالحالات الإستثنائية في الجزء الأول من (رأس المال)، لأنه قد يبدأ من التحليل الإقتصادي الكلي لنموذج ذي قطاع أو قسم واحد، ومن ثم يعم تحليله على قطاعين أو ثلاثة في الجزئين الثاني والثالث، وهذا يعني كما أفهم أن الجزء الأول برمته يقوم على إفتراض ضمني كشرط لتجميع القطاعات في قطاع واحد، وهو أن لجميع الصناعات نفس التركيب القيمي

---

(١) Morishima, Michio, 1973: **Marx's Economics** (**A Dual Theory of Value and Growth**), Cambridge At the University Press, p. 5.

لرأس المال، بحيث أن جميع القيم هي بالضبط متناسبة مع الأسعار وبالتالي فوائض القيم مع الأرباح، حينئذٍ يكون طبيعياً لماركس أن يهاجم هذه التناسبات في مسألة التحويل حالما ينكر شرط التجميع ويشرع بالتفسيخ في الجزئين الأول والثاني [١].

ويلخص موريشيما إلى ما أسماه بالنظرية الماركسية الأساسية التي تنص على: أن إستغلال الرأسماليين للعمال إنما هو شرط ضروري وكافٍ لوجود مجموعة من السعر- الأجر تولد أرباحاً موجبة، أو بكلمة أخرى لإمكان الحفاظ على النظام الرأسمالي، تلعب هذه النظرية الأساسية في إقتصاديات ماركس دور الجسر بين نظام القيمة ونظام السعر، وهذا يعني بما أن الصناعات في النظام الرأسمالي تحقق بالفعل ربحاً موجباً، الذي يتضمن

(١) Morishima, op. cit. 1974, p. 71- 74.

أن الإستغلال موجب بموجب النظرية الماركسية الأساسية لذلك فإن العمال لا يتقاضون القيمة الكاملة لمنتوجهم، على الرغم من أن موريشيما يقرر بأن نظرية العمل للقيمة الماركسية ونظرية الإستغلال ما تزال رغم الإنتقادات المتكررة من خصومها، عالية الإيحاء وذات معنى إقتصادي، إلاّ أنه في حالة الإنتاج يتوصل موريشيما إلى أن: نخلص بالإقتراح إلى الإقتصاديين الماركسيين أنه ينبغي عليهم أن يغيروا موقفهم جذرياً من نظرية العمل للقيمة، إذا كان عليها أن تحدد مقادير العمل الذي تستلزمه منها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ومن ثم يمكن لإقتصاديات ماركس أن تكتسب الجنسية في ظل النظرية الإقتصادية المعاصرة بقطعها عن جذرها: نظرية العمل للقيمة [١].

(١) Morishima, op. cit. 1974, p. 71- 74.

الإتجاه الثاني:

وجه كل من جيس شفراتس وألفريدو ميديو النقد إلى بيرو سرافا والمدرسة الريكاريدية الجديدة على أنها لا تطور مقولاتها لإستخلاص قانون القيمة والإستغلال، ولقد أكد ميديو على أن نظرية ماركس للقيمة تستوفي شرط الإستقامة ما بين مقدماتها ونتائجها وشرط الإنتقال من المجرد إلى التقريبي إنتقالاً منطقياً أو رياضياً، وإنها ألقت الضوء على طبيعة الربح في ظل الرأسمالية الأكثر سطوعاً من أية نظرية قبلها أو بعدها، ومن خلال تحليله لنموذج سرافا وإستخلاصه لمفهومي فائض القيمة والإستغلال الماركسيين منه يتوصل ميديو إلى أنه: في نموذجٍ يبحث في الشروط البعيدة المدى للتوازن في ظل رأسمالية منافسة خالصة حيث توجد طبقتان إجتماعيتان متميزتان من الرأسماليين أو العمال، ومعدل ربح موحد وعمل متجانس يبدو من الأنسب الحفاظ على وجهة النظر الكلاسيكية

والماركسية، والنظر إلى الأجور على أنها مجموعة من السلع التي تمثل في الواقع مستوى معيشة العمال في ظل الظروف السائدة.

ويذهب بوب راوثورن إلى أبعد من ذلك في نقد الريكاردية الجديدة، حيث يقول: يضطر الباحث إلى أن يأخذ بالحسبان الخاصية النوعية للرأسمالية كأسلوب للإنتاج، وليس مجرد أسلوب للتوزيع، كما يميل النظريون الإستنتاجيون ولا سيما أنصار المدرسة الريكاردية الجديدة إلى النظر إليها، ويصف راوثورن أن العامل يضطر إلى مزاولة فائض العمل الذي يتجسد في فائض المنتوج ولكونه سلعة فائض القيمة، وهذا التوكيد على عملية العمل هو ما يميز تحليل ماركس، وهو أكثر من أي شيء آخر ما يميزه عن جميع مدارس الإقتصاد البرجوازية الرئيسية، الكلاسيكية الجديدة والريكاردية الجديدة كلايهما، وكذلك عن معظم الكتّاب الماركسيين الحديثين

الـذين يتعرضـون إلى أخطـاء غالبـاً مـا تشـبه أخطـاء الريكارديين الجدد، لأن الريكارديين الجدد يعتبرون الإنتاج عمليـة غـير إجتماعيـة أو طبيعيـة، وبالنسـبة لهـم جميـع العلاقات الإجتماعية تتمحور على عملية التداول، فلا أهميـة عنـدهم لحقيقـة أن رأس المـال يـنظم ويفـرض إنتـاج السـلع وإنتـاج فـائض القيمـة، فكـون النظريـة الريكارديـة الجديدة مع تحوير طفيف يمكن تكييفها لتلائم أساليب إنتاج مختلفة، إنما يوحي بأنها قاصرة بصورة جدية [١].

وبنـاءً علـى مـا سـبق يمكـن القـول أن تحليـل هـذين الإتجـاهين المتعارضـين في المنـاظرة حـول نظريـة القيمـة والتوزيع، إتجاه ساموليسون وموريشيما من جهة، وإتجاه راوثورن وميديو من الجهة الأخرى، إن الإتجاه الأول يقوم أساساً على الهجوم على نظرية العمل للقيمة الماركسية

---

(١) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٣- ٢٠٤.

دفاعاً عن النظرية الحدية، غير أن الهجوم على نظرية العمل للقيمة الماركسية يستهدف إضعاف تأثير إمتداد الريكاردية الجديدة وإمكان تكاملها مع الإقتصاد الماركسي ضد النظرية الإقتصادية البرجوازية عموماً وإفراغها من محتواها التكاملي الثوري؛ من خلال دمجها بالنظرية الإقتصادية الكينزية، بينما يتمسك الإتجاه الثاني بنظرية العمل للقيمة الماركسية ويرفض التطويرات الضمنية التي قدمتها الثورة السرافية لها ضد النظرية الحدية للقيمة والتوزيع، بمعنى آخر إن الإتجاه الثاني يقلّل من شأن المدرسة الريكاردية الجديدة وإضعاف هجومها على النظرية الحدية بفتح صراع إقتصادي ماركسي ضدها [1]، ونختم بأن الريكاردية الجديدة هي ليست بديلاً عن الماركسية ولا عن الإقتصاد الماركسي، بل هي حليف ضد

---

(١) لانكه، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٥- ٢٠٦.

المدرسة الحدية ولا سيما فيما يخص نظرية القيمة والتوزيع.

الخاتمة

ظلت مشكلة القيمة ينظر إليها بوجه خاص من زاوية التبـادل، حيـث كانـت عنـد أرسـطو جـزءاً مـن مشـكلة العدل، وأجاب عليه بمذهب الثمن العادل، بينما إختلف السؤال والجواب في عصر المركنتيليين، فمـن المتفـق عليـه أنهـم كـانوا يعلقـون أهميـة كبـيرة علـى الـذهب والفضـة بإعتبارهما عِماد ثروة الأمة، وبالتالي ليس من العسير أن يكون هذين المعدنين مصدراً تقاس به جميع الأشياء.

وبنمو الصناعة أصبح الإنتاج بدلاً من التبادل موضع إهتمام رجل الإقتصاد، فلم يعد في الإمكان الإصرار على أن الثروة يخلقها التبادل، وأن القيمة التبادلية تزيد به الثروة، فقد أعيدت صياغة مشكلة القيمة وأجيبت عليه من جديد، حين جعل وليم بتي عنصري العمل والأرض عاملين مشتركين في تحديد القيمة، وبيّن بأن العمل هو الأب والمبدأ الفعّال للثروة، وأن الأرض هي الأم.

وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر غلب على الدراسات الإقتصادية الطابع الموضوعي لنظرية القيمة، مع إستبعاد المنفعة أو القيمة الإستعمالية من التأثير في القيمة، فلم تلعب فكرة المنفعة دوراً مذكوراً في نظرية آدم سميث أو ريكاردو أو مالثوس، وعلى العكس فمنذ ذلك الوقت ظهرت عدة إتجاهات جديدة تعيد النظرية الشخصية (الذاتية) إلى الدراسات الإقتصادية، وبوجه خاص الإعتماد على المنفعة في تحديد القيمة، وفي

بدايات القرن العشرين عرّف العالم ثورة إقتصادية قامت به مدرسة عرّفت بـ (المدرسة الحدية) والتي أقامت تحليلها على فكرة الحدية وتطبيقها على المنفعة لتبرز فكرة المنفعة الحدية أي منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة في مجال نظرية القيمة.

وإستمر الحال بهذه النظرة إلى القيمة، إلى أن جاءت مدرسة مضادة للمذهب الحدي والمدرسة النيوكلاسيكية؛ سميث بـ (المدرسة الريكاردية الجديدة) والتي رفضت فرضيات المدارس السابقة لها حول الإنتاجية الحدية ونظرية المنفعة الحدية، وبالتالي العودة إلى بعض تقاليد الإقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي؛ من خلال تبني شكل ريكاردي في القيمة، والإعتراف بدور كارل ماركس النظري.

المراجع

أولاً: كتب باللغة العربية

- ابن خلدون، الإمام عبد الرحمن بن مُحَمَّد، ٢٠٠٠م: **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: د. درويش جويدي، ط٢، المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت.
- ـــــــ. ٢٠٠٤م، **مقدمة ابن خلدون**، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه: عبدالله الدرويش، ج١، دار يعرب- دمشق.
- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم، بدون تاريخ النشر: **لسان العرب**، م١٢، دار صادر- بيروت.
- أحمد، د. عزت السيد، ٢٠٠٩م: **المذاهب الإقتصادية الكبرى**، جامعة تشرين- اللاذقية.

- أرسطو، ١٩٥٧م: **السيّاسّات،** نقله إلى العربية: الأب أوغسطينس بربارة البوليسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية- بيروت.
- أفلاطون، ١٩٩٤م: **المحاورات الكاملة (الجمهورية)،** ترجمة: شوقي داود تمراز، م١، الأهلية للنشر والتوزيع- بيروت.
- باتلر، د. إيمون، ٢٠١٣م: **المدرسة النمساوية في الإقتصاد (مقدمة موجزة)،** ترجمة: مُحَّد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة.
- ــــــ. ٢٠١٤م: **آدم سميث (مقدمة موجزة)،** ترجمة: علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- القاهرة.
- باكولز، تود جي، ٢٠١٥م: **أفكار جديدة من إقتصاديين راحلين،** ترجمة: كوثر محمود مُحَّد وحسين التلاوي، ط٢، كلمات للترجمة والنشر- القاهرة.
- الببلاوى، د. حازم: ١٩٩٥م: **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي،** دار الشروق- القاهرة.

- بيرى، رالف بارتن، ٢٠١١م: **آفاق القيمة: دراسة نقدية للحضارة الإنسانية**، ترجمة: عبد المحسن عاطف سلام وآخرون، المركز القومي للترجمة- القاهرة.
- جالبريت، جون كينيث، ٢٠٠٠م: **تاريخ الفكر الإقتصادي (الماضي صورة الحاضر)**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة- الكويت.
- جيفونس، ويليام ستانلي، ٢٠١٨م: **الإقتصاد السياسي**، ترجمة: علي أبو الفتوح وآخرون، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)- القاهرة.
- رسل، برتراند، ١٩٨٣م: حكمة الغرب (**الفلسفة الحديثة والمعاصرة)**، ترجمة: د. فؤاد زكريا، ج٢، عالم المعرفة- الكويت.
- ريكاردو، ديفيد، ٢٠١٥م: **مبادئ الإقتصاد السياسي**، نقله إلى العربية: د. يحيى العريضي وحسام الدين خضور، دار الفرقد- للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق.

- روبنسون، جون، بدون تاريخ النشر: **فلسفة الإقتصاد**، نقله إلى العربية: الدكتور عزة عيسى غوراني، مكتبة المحتسب- عمان.
- رول، إريك، ١٩٦٨م: **تاريخ للفكر الإقتصادي**، ترجمة: د. راشد البراوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- القاهرة.
- سمِث، آدم، ٢٠١٦م: **ثروة الأمم**، نقله إلى العربية: وليد شحادة، م١، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق.
- ــــــ. ٢٠١٦م: **ثروة الأمم**، نقله إلى العربية: وليد شحادة، م٢، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع- دمشق.
- سكويسين، مارك، ٢٠١٨م: **الثلاثة الكبار في علم الإقتصاد (آدم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز)**، ترجمة: مجدي عبد الهادي، المركز القومي للترجمة- القاهرة.
- سكيربك وغيلجي، غنار ونلز، ٢٠١٢م: **تاريخ الفكر الغربي (من اليونان القديمة إلى القرن العشرين)**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة- بيروت.

- شـومبيتر، جوزيـف، ١٩٦٨م: **عشـرة إقتصـاديين عظـام**، ترجمـة: دكتـور راشـد الـبراوى، دار النهضـة العربيـة– القاهرة.
- ـــــ. ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م١، المجلس الأعلى للثقافة– القاهرة.
- ـــــ. ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م٢، المجلس الأعلى للثقافة– القاهرة.
- ـــــ. ٢٠٠٥م: **تاريخ التحليل الإقتصادي**، ترجمة: حسن عبدالله بدر، م٣، المجلس الأعلى للثقافة– القاهرة.
- عمـر، د. حسـين، ١٩٨٢م: **مقدمـة علـم الإقتصـاد (نظريـة القيمـة)**، ط٦، دار الشـرق للنشـر والتوزيـع والطباعـة– جدة.
- ـــــ. ١٩٩٤م: **تطور الفكر الإقتصادي**، الكتاب الأول، دار الفكر العربي– القاهرة.
- غنيم، أحمد مُحَّد، ١٩٥٧م: **تطور الملكية الفردية**، دار النديم– بيروت.

- فوكو، ميشيل، ١٩٩٠م: **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع صفدي ود. سالم يقوت وآخرون، مركز الأنماء القومي– بيروت.
- فينلى، م. آى.، ٢٠١٤م: **عالم أوديسيوس**، ترجمة: مُحَّد عبودي ابراهيم والسيد جاد، المركز القومي للترجمة– القاهرة.
- ـــــــ. ٢٠١١م، **إقتصاد العالم القديم**، ترجمة: د. عبد اللطيف الحارس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)– الإمارات العربية المتحدة.
- كانتربري، إي، راي، ٢٠١١م: **موجز تاريخ علم الإقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)**، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة– القاهرة.
- لاسكى، هارولد، بدون تاريخ النشر: **نشأة التحررية الأوربية**، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، مكتبة مصر– القاهرة.
- لالاند، أندريه، ٢٠١٥م: **محاضرات في الفلسفة**، ترجمة: أحمد حسن الزيات ويوسف كرم، المركز القومي للترجمة– القاهرة.

- لانكـه، أوسـكار، ١٩٧٦م: **الإقتصـاد السياسـي (عمليـة الإنتـاج والـنظم الإجتماعيـة)**، تعريـب: الـدكتور مُحَمَّد سلمان حسن، ج٢، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت.
- ماركس، كارل، ١٩٤٧م: **رأس المال**، ترجمة: د. راشد البراوي، ج١، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة.
- مجموعـة مـن الإقتصـاديين السـوفييت، ١٩٨٦م: **الإقتصـاد السياسـي غير الماركسي المعاصر (تحليـل نقـدي)**، ترجمـة: عصـام الخفـاجي، ج١، مركـز الأبحـاث والدراسـات الإشتراكية في العالم العربي- القاهرة.
- المعموري، عبد علي كاظم، ٢٠١٢م: **تاريخ الأفكار الإقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان.
- مـل، جـون سـتيوارت، ١٩٩٦م: **أسـس اللبراليـة السياسـية**، ترجمـة: د. د. إمـام عبـد الفتـاح و م. د. ميشـيل متياس، مكتبة مدبولي- القاهرة.
- ـــــ. ٢٠١٥م: **سيرة ذاتية**، ترجمة: الحارث النبهان، دار التنوير للطباعة والنشر- بيروت.

- النجار، د. سعيد، ١٩٧٣م: **تاريخ الفكر الإقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت.
- هايك، ف. أ.، ١٩٩٣م: **الغرور القاتل (أخطاء الإشتراكية)**، ترجمة: مُحَمَّد مصطفى غنيم، دار الشروق- القاهرة.
- هوبز، توماس، ٢٠١١م: **اللفياثان (الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)**، ترجمة: ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، هئية أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفارابي.
- هوندرتش، تد، بدون تاريخ النشر: **دليل أكسفورد للفلسفة**، ترجمة: نجيب الحصادي، ج٢، المكتب الوطني للبحث والتطوير- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى.
- هيلبرونر، روبرت، ٢٠٠٢م: **قادة الفكر الإقتصادي**، ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة.

ثانياً: باللغة الإنكليزية

1- Books:

- Bailey, Samuel, 1825: **A Critical Dissertation on The Nature**, **Measures**, **And Causes of Value**, Printed for R. Hunter- London.
- Malthus, T. R., 1814: **Corn laws and of a rise or fall in the price of corn on the agriculture and general wealth of the country**, printed for J. Johnson and co.- London.
- __. 1836: **Principles of Political Economy** (**Considered with a view to their practical application**), London: W. Pickering.

- Marshall, Alfred, 1890: **Principles of Economics**, Publisher: Macmillan and Co., New York.
- Mill, John Stuart, 1885: **Principles of Political Economy**, Appleton And Company- New York.
- Morishima, Michio, 1973: **Marx's Economics** (**A Dual Theory of Value and Growth**), Cambridge At the University Press.
- Petty, Sir. William, 1899: **The economic writings**, Vol. 1, Cambridge at the University Press.
- ___. 1662: **A Treatise of Taxes and Contributions**, Printed for N. Brooke, at the Angel in Cornhill- London.
- Say, Jean Baptiste, 1971: **A Treatise on Political Economy (or The Production, Distribution and**

Consumption of wealth), Augustus M. Kelley. Publishers- New York.

- Senior, Nassau W., 1836: **An Outline of The Science of Political Economy**, Sentry Press- New York.
- Sraffa, Piero, **1960**: **Production of Commodities by Means of Commodities** (**Prelude to A Critique of Economic Theory**), Vora & Co., Publishers PVT. LTD.
- Wicksell, Knut, 1997: **Selected Essays in Economics**, volume 1, Routledge- London.

2- Scientific Journals:

- Morishima, Michio: **The Fundamental Marxian Theorem: A Reply to Samuelson**, Journal of Economic Literature, Vol. 12, No. 1 (Mar., 1974).

- Samuelson, P. A.: **Understanding the Marxian notion of exploitation**: **A Summary of the so– called & Transformation problem between Marxian values and competitive prices**, in Journal of economic literature, June 1971.
- Sraffa, Piero: **The laws of returns under competitive conditions**, the economic journal, vol. xxxvi, 1926.

المحتويات

تمهيد ١

سمة القيمة في الحضارة اليونانية ١٣

الثروة مقياساً للقيمة ٣٠

القيمة والناتج الصافي ٤١

عنصري العمل والأرض مصدراً للقيمة ٥٦

القيمة في التراث الكلاسيكي ٦٧

القيمة الإقتصادية في فكر ابن خلدون ١١٣

كارل ماركس وفائض القيمة ١١٧

المنفعة كأساس لتحديد القيمة ١٤٨

القيمة والمنفعة الحدية ١٨٠

القيمة والمدرسة الريكاردية الجديدة ٢٠٥

الخاتمة ٢٢٨
المراجع ٢٣١
المحتويات ٢٤٣

يستقبل المؤلف آراء واستفسارات القراء الكرام

على البريد الالكتروني:

Duhokbawer1980@gmail.com

